

السياسة الأفريقية

مفاهيم نقدية في العلوم السياسية

عناوين أخرى في هذه السلسلة

تم تحرير Revolution بمقدمة جديدة من مجموعة 4 HT O'Kane

Rosemary

تم تحرير القومية بمقدمة جديدة من قبل جون هاتشينسون ومجموعة

أنتوني دي سميث 5 مجلدات

علاقات دولية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 5 Andrew Linklater

تم تحرير الليبرالية بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 4 Smith

GW

الاشتراكية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة جيريمي جينينغز المكونة من 4 مجلدات

تم تحرير الحوكمة العالمية بمقدمة جديدة من قبل Timothy J. Sinclair 4

مجلدات

الرفاه والدولة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة نيكولاس ديكن ،

مجموعة كاثارين جونز فاينر وبوب ماثيوز 5 فوليوم

الفاشية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة Roger Griffin مع مجموعة 5 Matthew Feldman

السياسة المقارنة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 6 Howard Wiarda

تم تحرير الإرهاب بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات ديفيد سي

رابوبورت 4

حقوق الانسان

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة هلال إلفير وريتشارد فولك وليزا حجار

ديمقراطية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة الحجم 4 لمايكل ساورد

دراسات السلام

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة ماثيو إيفانجليستا 4 مجلدات

تم تحرير الحرب بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة

مجلدات 4 Alex J. Bellamy

حضارة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة Brett Bowden 4 Volume set

الاتحاد الأوروبي

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة الحجم 5 Simon Usherwood

تم تحرير الاقتصاد السياسي الدولي بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة

مجلدات بنجامين ج. كوهين 4

الفكر السياسي الإسلامي والحكم

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة عبدالله سعيد 4 مجلدات

الغرب والشرق الأوسط

تم تحريره ومع مقدمة جديدة بواسطة مجموعة الحجم 4 Barry Rubin

القاعدة

تم تحريره مع مقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 5 Paul Cruickshank

المعرفة السياسية

تم تحريره بمقدمة جديدة من قبل جيفري فريدمان ومجموعة شترنا فريدمان 4 مجلدات

القانون والسياسة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة الحجم 4 Keith Whittington

تم تحرير السياسة والإنترنت بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة

مجلدات 4 William H. Dutton

الحركات الإسلامية السياسية والاجتماعية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة الحجم 4 Barry Rubin

المواطنة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة ريتشارد بيلامي و
مجموعة مادلين كينيدي ماكفوي 4 حجم

قادم، صريح، يظهر

الأمم المتحدة

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 5 David Travers

الدمقرطة

تم تحريره بمقدمة جديدة من قبل رونالد إنجليهارت ومجموعة كريستيان ويلزل
المكونة من 4 مجلدات

الإرهاب وحقوق الإنسان

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات 4 Alex Schmid

الحكومة العالمية

تم تحريره بمقدمة جديدة بواسطة مجموعة مجلدات David Coen و 4 Tom Pegram

تم تحرير سياسة ما بعد الاستعمار بمقدمة جديدة بواسطة سانجاي

سيث وفرانشيسكو كاربالو وديفيد إل مارتن 4 مجلدات

السياسة الأفريقية

مفاهيم نقدية في العلوم السياسية

حررت بواسطة
نيك تشيزمان

المجلد الأول

أفريقيا والعالم:

السيادة والتبعية والانبساط

تم نشره لأول مرة عام 2016

بواسطة روتليدج

2بارك سكوير ، ميلتون بارك ، أбинجدون ، أوكسون OX14 4RN

وبواسطة روتليدج

711 Third Avenue, New York, NY 10017

روتليدج هي بصمة لمجموعة تايلور وفرانسيس ، وهي شركة معلوماتية

المواد التحريرية والاختيار :© 2016 Nic Cheeseman يحتفظ المالكون الأفراد بحقوق الطبع والنشر في المواد الخاصة بهم.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل المعروفة الآن أو التي تم اختراعها فيما بعد ، بما في ذلك النسخ والتسجيل ، أو في أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها ، دون إذن كتابي من الناشرين.

إشعار العلامة التجارية: قد تكون أسماء المنتجات أو الشركات علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة ، وتستخدم فقط للتعريف والشرح دون نية التعدي.

فهرسة المكتبة البريطانية في بيانات النشر

سجل فهرس لهذا الكتاب متاح في المكتبة البريطانية

مكتبة الكونغرس بيانات الفهرسة في والنشر

تم طلب سجل فهرس لهذا الكتاب

رقم ال ISBN: 978-1-138-90165-0 (مجموعة)

رقم ال ISBN: 978-1-138-90166-7 (المجلد الأول)

تنضيد في 10 / 12pt Times NR MT

بواسطة ، Graphicraft Limitedهونغ كونغ

ملاحظة الناشر

المراجع داخل كل فصل كما تظهر في العمل الأصلي الكامل.

لجولييت ، التي تجعل كل شيء ممكنًا

محتويات

حجم أفريقيا والعالم:	السيادة والاعتماد والقتل
شكر وتقدير من المحرر	شكر وتقدير
شكر وتقدير	جدول زمني للمقالات والفصول المعاد طباعتها
مقدمة للسياسة الأفريقية والمجلد الأول	1
الجزء الأول	الحكم الاستعماري وإرثه
27	1تجارة الرقيق وأصول انعدام الثقة في أفريقيا
29	2ما بعد المستوطن والمواطن كهويات سياسية: التغلب
71	3_الإرث الاستعماري البريطاني والتطور السياسي
85	4الاقتصاد السياسي لإقراض صندوق النقد الدولي في أفريقيا
109	السيادة والتبعية والانبساط
111	5. أفريقيا

141	5- أفريقيا في العالم: تاريخ من الانسباط 00000-0000000000 00000000
190	6الانيساطية والتعرض للمانحين والتحرر السياسي في افريقيا 000000 00000000 000 0000000 000000000000
الجزء 3	
213	أجندة المساعدة والحوكمة
215	7المساعدات الخارجية والمؤسسات والحوكمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 00000000 0. 0000000000 000 00000000 00000000
247	8قوة الشراكات في الحوكمة العالمية 00000 00000000000000
265	9تكييف آثار المساعدات: سياسات الحرب الباردة ، ومصداقية المانحين ، والديمقراطية في إفريقيا إفريقيا 00000 000000000
الجزء 4	
283	الشتات الأفريقي وصعود التحويلات
285	10العولمة من الأسفل: تصور دور المغتربين الأفريقيين في تنمية أفريقيا 000000 000000 0000 0. 0. 00000-000000000000
318	11تدفق الموارد عبر الوطنية ومفارقات الانتماء: إعادة توجيه النقاش حول العبر الوطنية والتحويلات والدولة والمواطنة في إفريقيا 00000000000 000000000 0000 00000 00000000000
341	12الشتات الأفريقي: نحو تاريخ عالمي 00000 000000000 000000000
الجزء الخامس	
359	الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي والتكامل الإقليمي
361	-13شرح الصدام واستيفاء المصالح الكبرى الجهات الفاعلة في إنشاء الاتحاد الأفريقي 00000000 000000 00000000

المصادر:
-

الثاني عشر

الثالث عشر

الرابع عشر

الخامس عشر

المصادر: مكتبة

المسابع عشر

إقرارات المحررين

أنا ممتن للمؤلفين المدرجين في هذه المجلدات الأربعة للسماح لهم بإعادة إنتاج أعمالهم ، ولغابرييل لينش وجوستين ويليس لأفكارهم ونصائحهم فيما يتعلق بالمقدمة ، ولموزا ساوار وكلير إدر للمساعدة البحثية الممتازة. قدم كل من ريتا أبراهامسن وبيتر فون دويب ولورين هاريسون ودان باجيت وراشيل بيتي ريدل ونيكولاس فان دي وال تعليقات قيمة وسخية بشأن اختيار الفصل. أي أخطاء أو سهو متبقية هي ملكي.

شكر وتقدير

يود الناشرون أن يشكروا التاليين للحصول على إذن بإعادة طبع موادهم:

American Economic Association والمؤلفون للسماح بإعادة طبع Nathan Nunn و. 3221-3252 ، 7 ، 101 ، 2011 ،
Wantchekon ، "The Slave Trade and the Origins of Mistrust in Africa" ، American Economic Review ،
Leonard

مطبعة جامعة كامبريدج للحصول على إذن بإعادة طبع محمود ممداني ، "ما وراء المستوطنين والأصليين كهويات
سياسية: التغلب على الإرث السياسي للاستعمار" ، دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ ، 664 - 651 ، 4 ، 43 ، 2001

إل سفير للحصول على إذن بإعادة طبع ماثيو ك. لانج ، "الموروثات الاستعمارية البريطانية والتنمية السياسية" ، التنمية
العالمية ، 922 - 905 ، 6 ، 32 ، 2004

مطبعة جامعة كامبريدج للحصول على إذن بإعادة طبع راندال ديليو ستون ، "الاقتصاد السياسي لإقراض صندوق النقد
الدولي في إفريقيا" ، 591-577 ، 4 ، 98 ، 2004 ، American Political Science Review

مطبعة جامعة أكسفورد للحصول على إذن بإعادة طبع جان فرانسوا بايارت ، "أفريقيا في العالم: تاريخ الانبساط" ، الشؤون
الأفريقية ، 267-217 ، 395 ، 99 ، 2000

مطبعة جامعة أكسفورد والمؤلفون للحصول على إذن بإعادة طبع كارين بيفر وبير إنجلبرت ، "الانبساط ، الضعف تجاه
المانحين ، والتحرر السياسي في إفريقيا" ، الشؤون الأفريقية ، 378-355 ، 444 ، 111 ، 2012

مطبعة جامعة شيكاغو والمؤلفون للحصول على إذن بإعادة طبع Deborah A. Bräutigam and Stephen Knack ،
"المعونة الأجنبية والمؤسسات والحوكمة في أفريقيا جنوب الصحراء" ، التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي ، 285 - 255
، 2 ، 52 ، 2004

تايلور وفرانسيس والمؤلف للحصول على إذن بإعادة طبع ريتا أبراهامسن ، "قوة الشراكات في الحوكمة العالمية" ، فصلية
العالم الثالث ، 1467-1453 ، 8 ، 25 ، 2004

مطبعة جامعة كامبريدج والمؤلف للحصول على إذن بإعادة طبع ثاد دانينغ ، "تكييف آثار المعونة: سياسة الحرب الباردة ، مصداقية المانحين ، والديمقراطية في أفريقيا" ، المنظمة الدولية ، 423 - 409 ، 2 ، 58 ، 2004

تايلور وفرانسيس والمؤلفون للحصول على إذن بإعادة طبع جايلز موهان وآي بي زاك ويليامز ، "العولمة من الأسفل: تصور دور المغتربين الأفريقيين في تنمية أفريقيا" ، مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 236-211 ، 92 ، 29 ، 2002

تايلور وفرانسيس والمؤلفان للحصول على إذن بإعادة طبع Ebenezer Obadare و Wale Adebaniwi "تدفق الموارد عبر الوطنية ومفارقات الانتماء: إعادة توجيه النقاش حول ، "Remittances, State and Citizenship in Africa" ، Transnationalism. مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 517-499 ، 122 ، 36 ، 2009

مطبعة جامعة كامبريدج للحصول على إذن بإعادة طبع: 1-19 ، 53 ، 1 ، 2010 ، African Studies Review ، "History" ، Paul Tiyambe Zeleza ، "African Diasporas: Toward a Global

مطبعة جامعة أكسفورد والمؤلف للحصول على إذن بإعادة طبع توماس كواسي نيكو ، "شرح الصدام والتوفيق بين مصالح الفاعلين الرئيسيين في إنشاء الاتحاد الأفريقي" ، الشؤون الأفريقية ، 267 - 249 ، 411 ، 103 ، 2004

تايلور وفرانسيس والمؤلف للحصول على إذن بإعادة طبع إيان تايلور ، "العولمة والأقلمة في أفريقيا: ردود الفعل على المحاولات في الإقليمية الليبرالية الجديدة" ، مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي ، 330-310 ، 2 ، 10 ، 2003

Elsevier للحصول على إذن بإعادة طبع Pádraig R. Carmody و Francis Y. Owusu "Hegemons المتنافسة؟ الصينية مقابل الاستراتيجيات الجيو-اقتصادية الأمريكية في إفريقيا ، الجغرافيا السياسية ، 524-504 ، 26 ، 2007

مطبعة جامعة كامبريدج ومؤلف الإذن بإعادة طبع جوليا سي شتراوس ، "الماضي في الحاضر: الأنساب التاريخية والبلاغة في علاقات الصين مع إفريقيا" ، 777-795 ، 199 ، 2009 ، The China Quarterly

تنصل

بذل الناشرون قصارى جهدهم للاتصال بالمؤلفين / أصحاب حقوق النشر للأعمال التي أعيد طبعها في السياسة الأفريقية (المفاهيم النقدية في العلوم السياسية).

ومع ذلك ، لم يكن هذا ممكناً في كل حالة ، وسنرحب بالمراسلات من هؤلاء الأفراد / الشركات الذين لم يتمكن من ذلك

ليتعقب.

جدول زمني للمقالات والفصول المعاد طباعتها				
المجلد. الفصل.	مصدر	المادة / الفصل	تاريخ المؤلف	
20	ثانيا	الأمن الدولي ، 44- 120 ، 3: 21	1996 جيفري هيربست	1997 ستيفن ن. ندجوا
18	ثانيا	مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 616 - 599 ، 3: 91	انتقاليتين في السياسة الكينية	
26	ثانيا	مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 52- 25 ، 1: 37	JP Olivier de Sardan 1999	اقتصاد أخلاقي للفساد في إفريقيا؟
5 ثالثا	ثالثا	أفريقيا في العالم: تاريخ من الانبساط الشؤون الأفريقية ، 67- 217 ، 395: 99 لما فاجلتا الانكسار بين الأفريقية الأهمية في أفريقيا؟ فهم ومنع الصراع العنيف	2000 جان فرانسوا بايارت 2000 ابراهيم البدوي و نيكولاس سامبانيس ، بنك الكلمات 2000 أوليفر دي ساردان	
27	ثانيا	مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 52- 25 ، 1: 37		
2	أنا	دراسة مقفلة في التاريخ والسياسة: التغلب على الإرث السياسي للاستعمار		
28		مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 52- 25 ، 1: 37		
34		مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 52- 25 ، 1: 37		
47	ثالثا	مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 52- 25 ، 1: 37		
10		مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 36- 211 ، 2: 29	2002 جايلىز موهان و AB Zack-Williams	
53	رابعا	مجلة الديمقراطية ، 80- 66 ، 2: 13	2002 نيكولاس فان دي وال	

المجلد. الفصل.	مصدر	المادة / الفصل	تاريخ المؤلف	تابع الجدول الزمني
رابعاً 59	الدمقرطة ، 121-40 ، 2 : 10	"حان وقت" القطع : "هل تغذي الانتخابات في إفريقيا النزعة الأبوية الجديدة بدلاً من مواجهتها؟	2003ستافان آي ليندبرج	
ثالثاً 43	من كيب إلى الكونغو: التحديات الأمنية المتطورة في جنوب إفريقيا (بولدر: لين رينر) ، ص 73 - 95	سياسة الإصلاح الزراعي في زيمبابوي	2003سام مويو و ازدهار ماتوندي	
14	مراجعة الاقتصاد السياسي الدولي ، 30- 310 ، 2 : 10	العملية والإقليمية في أفريقيا: ردود الفعل على محاولات الإقليمية الليبرالية الجديدة	2003إيان تايلور	2003إيان تايلور
رابعاً 69	المجلة النسوية الدولية للسياسة ، 55- 233 ، 2 : 5	المرأة في الحركة: التحولات في المناظر الطبيعية السياسية الأفريقية	2003آيلي ماري تريب	
رابعاً 60	السياسة العالمية ، 422- 399 ، 3 : 55	2003ليونارد وانتشيكون الزبائية والسلوك الانتخابي: دليل من تجربة ميدانية في بنين		
8	ربع سنوي في العالم الثالث ، 67- 1453 ، 8 : 25	قوة الشراكات في الحوكمة العالمية	2004ريتزا أبراهامسن	
36	المجلة الدولية للدراسات التاريخية الأفريقية ، 31- 13 ، 1 : 37	"طرس من التناقضات": العرق والطبقة والسياسة في أفريقيا	2004بروس جيه بيرمان	
7	التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي ، 85- 255 ، 2 : 52	المساعدات الأجنبية والمؤسسات والحكم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2004ديبورا أ.براونتيغام وستيفن كناك	
9	منظمة دولية ، 23- 409 ، 2 : 58	تكييف آثار المساعدات: سياسات الحرب الباردة ، ومصادقية المانحين ، والديمقراطية في إفريقيا	2004تاد دانينغ	
رابعاً 67	الإصلاح الديمقراطي في أفريقيا: جودة التقدم ، لين رينر ، ص 99 - 120	المجتمع المدني والتنمية الديمقراطية	2004إي. غيمة بوادي	

2004 جيف هابنز 2004 ماثيو ك. لانج	الدين والدمقرطة في أفريقيا الإرث الاستعماري البريطاني والتنمية السياسية	الدمقرطة. 89- 66 ، 4 : 11 التنمية العالمية ، 22- 905 ، 6 : 32	رابعا 68 3
2004 إدوارد ميغيل	قبيلة أم أمة؟ بناء الأمة والسلع العامة في كينيا مقابل تنزانيا	السياسة العالمية ، 62- 328 ، 3 : 56	ثالثا 42
2004 Lungisile Ntsebeza	اللامركزية الديمقراطية والسلطة التقليدية: معضلات إدارة الأراضي في المناطق الريفية بجنوب إفريقيا	المجلة الأوروبية لبحوث التنمية ، 89- 71 ، 1 : 16	21 ثانيا
2004 دانيال ن. بوسنر	البروز السياسي للاختلاف الثقافي: لماذا تشوا وتوميوكاس حلفاء في زامبيا وخصومون في ملاوي	مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 45- 529 ، 4 : 98	ثالثا 40
2004 راندال ديليو ستون	الاقتصاد السياسي لإقراض صندوق النقد الدولي في إفريقيا	مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 91- 577 ، 4 : 98	4 أنا
2004 توماس كواسي تيكو	شرح تضارب المصالح بين الجهات الفاعلة الرئيسية في إنشاء الاتحاد الأفريقي	الشؤون الأفريقية ، 67- 249 ، 411 : 103	13 أنا
2004 إيلي ماري تريبيلا	الوجه المتغير للاستبداد في إفريقيا: حالة أوغندا	أفريقيا اليوم ، 26- 3 ، 3 : 50	رابعا 54
2004 كروفورد يونغ	نهاية دولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا؟ انعكاسات على الديناميكيات السياسية الأفريقية المتغيرة	الشؤون الأفريقية ، 49- 23 ، 410 : 103	17 ثالثا
2005 بيتر جيشير	Autochthony والمواطنة: أنماط جديدة في الصراع على الانتماء والإقصاء في إفريقيا	منتدى دراسات التنمية ، 84- 371 ، 2 : 33	ثالثا 44
2005 كاري مانينغ	تقييم الأنظمة الحزبية الأفريقية بعد الموجة الثالثة	الحزب ، 27- 707 ، 6 : 11	رابعا 56 ثالثا
2005 باتريك ماكجوان انقلابات ونزاع في غرب إفريقيا ، : 1955-2004 الجزء الأول ، وجهات نظر نظرية		القوات المسلحة والمجتمع 23- 5 ، 1 : 32 رابعا 52	

المجلد / الفصل	المادة / الفصل	تاريخ المؤلف	تابع الجدول الزمني
مجلة الديمقراطية ، 51- 139 ، 1: 17 رابعا 61	المغزى المفاجئ للانتخابات الأفريقية	2006 ستافان آي ليندبرج	
23 ثانيا	التنمية والتغيير ، 685 - 705 ، 4: 37	2006 كريستيان لوند	
15 أ	الجغرافيا السياسية ، 24 - 504 ، 26	2007 بادريغ ر. كارمودي وفرانسيس واي أووسو	
37 ثانيا	مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 401 - 385 ، 3: 45	2007 ستيفن إليس وجيري تير هار	
25 ثانيا	الكومنولث والسياسة المقارنة ، 119 - 95 ، 1: 45	2007 أوليف إنجل	
32 ثانيا	مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 72 - 159 ، 1: 101	2007 كيمولي كسارا	
ثالثا 41	المواطنة المقيدة إلى المواطنة المرنة: دروس من إفريقيا	2007 فرانسيس ب. نيامنجه	
مجلة الديمقراطية ، 40- 126 ، 3: 18 رابعا 63	مأسسة السلطة السياسية في أفريقيا	2007 دانيال إن. بوسنر ودانييل ج. يونغ	
مجلة الديمقراطية ، 37 - 124 ، 2: 19 رابعا 65	الهيئات التشريعية في صعود؟ منطق فشل الدولة: التعلم من إفريقيا أواخر القرن	2008 جويل دي باركان 2008 روبرت هـ. بيتس	
24 أفريقيا ، 1: 78	سياسة الحماية: وجهات نظر حول اليقظة في نيجيريا	2008 ديفيد براتن	
مجلة الديمقراطية ، 23- 109 ، 2: 19 رابعا 64	رعاية الرؤساء الجامعة والاستقرار السياسي في إفريقيا	2009 H. Kwasi Prempeh آر أريولا	
الدراسات القياسية المقارنة ، 50 1339 - 62.			

31	ثانيا	مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 1-18 ، 47: 1	سلطات الإيرادات والسلطة العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	Mick Moore و Odd-Helge Fjeldstad 2009
ثالثا 49		الشؤون الأفريقية ، 73-453 ، 108: 432	السلام وتقاسم السلطة في أفريقيا: علاقة غير واضحة	2009 أندرياس ميهلر
11	أنا	مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 517-499 ، 122: 36	تدفق الموارد عبر الوطنية ومفارقات الانتماء: إعادة توجيه النقاش حول عبر الوطنية والتحويلات والدولة والمواطنة في إفريقيا	2009 إيبيرز أوباداري و ويل أدنيانوي
16	أنا	مجلة الصين الفصلية ، 95-777 ، 199	الماضي في الحاضر: الأنساب التاريخية والخطابية في علاقات الصين مع أفريقيا	2009 جوليا سي ستراوس
51	ثالثا	Ethnopolitics ، 8: 1 ، 67-86.	الفيدرالية في إفريقيا: التجربة النيجيرية من منظور مقارن	2009 روثيمي سوبيرو
59	مراجعة الشؤون للعلوم السياسية ، 27-307 ، 12		الأصول المؤسسية لعدم المساواة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2009 نيكولاس فان دي وال
62	مجلة الديمقراطية ، 53-139 ، 4: 21 رابعا		الديمقراطية في سياقات المسلمين الأفارقة	2010 Nic Cheeseman و Leonardo A. Villalón من الجدل إلى التفاوض: البناء
39	السياسة المقارنة ، 39-93-370 ، 4: 20		الشتات الأفريقي: نحو تاريخ عالمي تجارة الرقيق وأصول عدم الثقة في إفريقيا	2011 نانان نان و ليونارد وانتشيكون
62	مراجعة الدراسات الأفريقية ، 1-19 ، 1: 53		إعادة صياغة النماذج الإستراتيجية للعلاقات القضائية التنفيذية: رؤى من الديمقراطيات الأفريقية الجديدة	2011 بيتر فون دويب و راشيل إيليت
101: 7	المجلة الاقتصادية الأمريكية ، 52-3221 ، 7: 101			
147-65 ، 2: 43	المقارنة ، 65-147 ، 2: 43			
30	ثانيا	الشؤون الأفريقية ، 403-379 ، 444: 111	الأبوية التنموية؟ حالة رواندا	2012 ديفيد بوث وفريدريك فلوبا موتينيبي

تابع الجدول الزمني			
المجلد. الفصل.	مصدر	المادة / الفصل	تاريخ المؤلف
58 رابعا	الكومنولث والسياسة المقارنة ، 27-52 ، 1 : 50	نوايا التصويت في إفريقيا: عرقية أم اقتصادية أم حزبية؟	2012مايكل براتون ، رافي بهافاني و تسي هسين تشين 2012تيم كيلسال
29	ثانيا	الاقتصاد السياسي الجديد ، 677-82 ، 5 : 17	الميراث الجديد ، السعي وراء الربيع والتنمية: الذهاب مع التيار؟
6	ثا	الشؤون الأفريقية ، 78-355 ، 444 : 111	الانيساطية والضعف أمام المانحين والتحرر السياسي في إفريقيا
38	ثالثا	مراجعة الصراع الأفريقي وبناء السلام ، 29-50 ، 2 : 2	تحويل السياسة والدين الديناميكي: التأثير السياسي للدين في إفريقيا المعاصرة
48	ثالثا	الشؤون الأفريقية ، 201-179 ، 443 : 111	الحروب تنتهي! تغيير أنماط العنف السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء
57 رابعا		السياسة العالمية ، 72-233 ، 2 : 65	رأس المال والمعارضة في أفريقيا: بناء التحالفات في المجتمعات متعددة الأعراق
70 رابعا		منتدى الدراسات النسائية الدولي ، 12-103 ، 41	حوصص النوع الاجتماعي والديمقراطية وتمثيل المرأة في إفريقيا: بعض الرؤى من بوتسوانا الديمقراطية ورواندا الأوتوقراطية
45	ثالثا	أفريقيا ، 203-188 ، 1 : 83	أنظمة الأراضي وهيكल السياسة: أنماط الصراع المتعلق بالأراضي
22	ثانيا	الشؤون الأفريقية ، 76-353 ، 448 : 112	جذور المرونة: استكشاف الدعم الشعبي للسلطات التقليدية الأفريقية
55 رابعا		مجلة دراسات الجنوب الأفريقي ، 43-829 ، 4 : 39	الأيدولوجيا والسلطة المدنية والجيش الزيمبابوي
33	ثانيا	المجلة البريطانية للعلوم السياسية ، 24-1 ، 46 : 1	أصول الامتنال الطوعي: المواقف تجاه الضرائب في المناطق الحضرية في نيجيريا

مقدمة لأفريقيا

السياسة والحجم أنا

نيك تشيزمان

دراسة الدراسات الإفريقية والأفريقية

السياسة الأفريقية هي نظام نابض بالحياة ومزدهر. في كل عام ، تُنشئ المزيد من الجامعات دورات البكالوريوس والماجستير في الدراسات الأفريقية ، بينما زاد عدد المجلات التي تغطي القارة بشكل كبير في العقد الماضي. أعطت إعادة إجراء الانتخابات متعددة الأحزاب في أوائل التسعينيات الانضباط رصاصة تمس الحاجة إليها في الذراع. لهذه الأسباب وأكثر ، من المرجح الآن أن تظهر إفريقيا في المجلات المقارنة الرائدة على مستوى العالم مما كانت عليه في الثمانينيات. كما أن الاهتمام الشعبي والطلاب بأفريقيا مرتفع للغاية. في مؤسستي الخاصة ، جامعة أكسفورد ، هناك الآن ندوة أو حديث عن إفريقيا كل يوم من أيام الأسبوع. من المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات حيث أن النمو الاقتصادي المتسق والطبقة المتوسطة المتنامية هي الدافع لتوسيع قطاع الجامعة في إفريقيا نفسها. وبالتالي فهذه لحظة مناسبة لمجموعة الأعمال الرئيسية لجمع بعض المؤلفات الرئيسية التي أفادت فهمنا للسياسة الأفريقية ، والعوامل التي من المحتمل أن تشكل مستقبل القارة.

إن جودة وكمية الأبحاث التي يتم إنتاجها الآن حول إفريقيا تعني أن تجميع مجموعة من أهم المقالات المنشورة على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك ليس بالمهمة السهلة. لقد قمت بتقليص قائمة أولية من حوالي 300 ورقة على مدى عدد من الأشهر المؤلمة ، واضطرت إلى ترك العديد من النصوص القيمة والتكوينية التي أثرت في تفكيري. عند اختيار الأوراق التي تحتوي على هذه المجلدات الأربعة ، حاولت تحقيق التوازن الصحيح بين الأدبيات التي تم الاستشهاد بها بشكل كبير والتي شكلت بالفعل المجال والمقالات الجديدة التي من المحتمل أن تكون مؤثرة في السنوات القادمة. لقد سعيت أيضًا إلى تضمين القطع التي تقدم مجموعة من وجهات النظر والمنهجيات المختلفة. تظهر مناقشة أطول لمعايير الاختيار التي استخدمتها ، وبعض الأعمال الأكثر أهمية التي لا يمكن تضمينها ، في نهاية هذا الفصل. على الرغم من أن كل مجموعة تعكس حتما اهتمامات وأولويات محررها ، أعتقد أن جميع المقالات المدرجة هنا يجب أن تكون مطلوبة للقراءة لأولئك الذين يسعون إلى فهم السياسة الأفريقية.

من أجل تسليط الضوء على الموضوعات الرئيسية التي تصارع معها الانضباط ، تم تنظيم مجموعة الأعمال الرئيسية هذه حول أربع مفارقات رئيسية أدت إلى تنشيط البحث حول السياسة الأفريقية على مدار السبعين عامًا الماضية. يتعامل المجلد الأول ، الذي يركز على العلاقات الدولية لأفريقيا ، مع أول هذه العلاقات: على الرغم من تأمين الاستقلال السياسي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، ظلت العديد من الدول الأفريقية تعتمد على الحكومات الأجنبية ، مما يدعو إلى التشكيك في قيمة ومعنى سيادتها. أثار هذا التناقض الواضح مجموعة من الأسئلة المهمة التي قضى الباحثون معظمها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وهم يحاولون الإجابة. هل كان الاستقلال مجرد عمل مسرحي سياسي؟ ما مدى السيطرة التي يمكن أن تمارسها الحكومات والشركات الأجنبية على التطورات على الأرض في إفريقيا؟ وكيف سعى القادة الأفارقة إلى استخدام علاقاتهم الدولية لتقوية مواقفهم محليًا - هل يستطيع الذيل هز الكلب؟ على الرغم من أن بعض هذه الأسئلة قديمة ، إلا أنها ذات صلة معاصرة مهمة: على سبيل المثال ، الأسئلة التي تم طرحها سابقًا حول علاقة إفريقيا مع بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة ، يتم طرحها الآن بالإشارة إلى مشاركة القارة مع البرازيل والصين والهند.

المجلد الثاني من هذه المجموعة ، الذي يركز على تطور الدولة الأفريقية ، مدفوع بمفارقة ثانية: غالبًا ما يتم تصوير القادة الأفارقة على أنهم سلطويون وقمعيون للغاية ، لكنهم يتمتعون فقط بسيطرة محدودة على أراضيهم. كيف يمكن أن تكون الاستراتيجيات الاستبدادية فعالة في سياق ضعف الدولة؟ يقترح هذا اللغز مجموعة من الأسئلة البحثية الإضافية التي ألهمت الأكاديميين على مدى ثمانية عقود. لماذا لم يبذل القادة الأفارقة المزيد لتطوير سيطرة أقوى على شعوبهم وأماكنهم؟ إذا كانت الدول الأفريقية ضعيفة للغاية ، فلماذا ظلت حدودها سليمة إلى حد كبير؟ علاوة على ذلك ، إذا كان القادة الأفارقة يتمتعون بهذه السيطرة القسرية المحدودة ، فلماذا استمرت بعض حكوماتهم لعقود؟ أو بعبارة أخرى ، إذا كان الجهاز الرسمي للدول (قوات الشرطة ، والهيئات التشريعية ، والقضاء) غير كافٍ للحفاظ على القانون والنظام ، فلماذا لا تنزلق هذه المجتمعات إلى الفوضى؟ لا تزال مسألة من أين يأتي النظام إذا لم يتم توفيره من قبل الدولة ذات أهمية حيوية ، لأنها تتحدث عن أسس الاستقرار السياسي والشرعية في القارة ، ونوع العقد الاجتماعي القائم بين الحكومات وشعوبها .

المجلد الثالث يتعد عن الدولة لينظر إلى الحركات السياسية التي عملت داخلها. هنا تكمن المفارقة المثيرة للاهتمام في أن المحاولات الأكثر فاعلية للتعبئة الجماهيرية في القارة جاءت بشكل عام تحت ستار النداءات الموحدة للقومية . ومع ذلك فإن الدول الأفريقية تشتهر الآن بانقساماتها الداخلية. مع بعض الاستثناءات الملحوظة (فكر في نيلسون مانديلا) ، كان الصراع والحرب الأهلية ، وليس الانسجام بين الطوائف ، هو الذي سيطر على عناوين الأخبار على مدار السبعين عامًا الماضية. كان التوتر بين القومية والهويات دون القومية مثل العرق مصدرًا دائمًا للبحث المبتكر. دارت مناقشات محتمة حول مثل هذه الأسئلة

لماذا أصبح العرق بارزًا سياسيًا في إفريقيا ، وما إذا كان تأثيره يتزايد بمرور الوقت. تستمر هذه النقاشات في التمتع بأهمية أوسع لأن لها آثارًا حقيقية على جدوى بناء أنواع مختلفة من الأنظمة السياسية في إفريقيا. جادل البعض ، على سبيل المثال ، بأن التأثير الانقسام للهويات العرقية يعني أنه لا يمكن توقع نجاح الديمقراطية في القارة ، 2 أو على الأقل ليس من دون تعديل كبير يعكس الواقع الأفريقي. over: حول هذا الموضوع ، كما هو الحال بالنسبة للكثيرين الآخرين ، لم نصل بعد

إجماع.

يلتقط المجلد الرابع العصا التي وضعها المجلد الثالث ، ويحول تركيزنا إلى التوتر المستمر بين الحكم الاستبدادي والحكومة الديمقراطية. في الثمانينيات من القرن الماضي ، كانت جميع إفريقيا تقريبًا تحكمها دول ذات حزب واحد أو أنظمة عسكرية أو ديكتاتوريات شخصية 4. وبحلول أواخر التسعينيات ، أعادت كل دولة في إفريقيا تقريبًا إجراء انتخابات متعددة الأحزاب بشكل أو بآخر . حققت غانا تقدمًا ديمقراطيًا حقيقيًا ، وفي حالات أخرى بدت الإصلاحات التي تم إدخالها مثيرة للإعجاب فقط من مسافة بعيدة. في الكاميرون وتشاد ، على سبيل المثال ، تم إجراء الانتخابات ، لكن ميدان اللعب السياسي كان يميل حتى الآن لصالح الحكومة لدرجة أن النتائج كانت نتيجة مفروغ منها 6.

في غياب لجنة انتخابية مستقلة ، وقضاء ، وشرطة ، أُنبتت السياسة التعددية في كثير من الأحيان أنها أقل تحولًا بكثير مما كان يأمله قادة المعارضة في البداية. هذه هي آخر المفارقات الأربع الكبرى للسياسة الأفريقية: تجري القارة انتخابات أكثر من أي وقت مضى ، ولكن في الفترة من 2010 إلى 2015 تدهورت جودة الديمقراطية بالفعل. وفقًا لمؤسسة فريدوم هاوس ، وهي مؤسسة فكرية أمريكية تقيم مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية في جميع أنحاء العالم ، فإن جميع الفئات السبع للحقوق السياسية والحريات المدنية قد تراجعت على مدى السنوات الخمس الماضية ، مع أكبر انخفاض في حريات التعبير. وتوسّع الكثير من الأبحاث الحالية حول السياسة الأفريقية إلى تفسير سبب تحول بعض البلدان إلى ديمقراطية أكثر من غيرها ، وكيف يمكن للانتخابات متعددة الأحزاب أن تعزز موقف القادة السياسيين الحاليين ، وما إذا كانت القارة تتجه نحو ترسيخ الديمقراطية أو الانقلاب الاستبدادي. تم تضمين العديد من الفوائد الرئيسية لهذا النقاش في المجلد الرابع.

يقدم الجزء المتبقي من هذا الفصل دراسة السياسة الأفريقية من خلال النظر في ما يجعلها مميزة ، قبل دراسة المفارقات الأربع التي تم تلخيصها أعلاه بعمق أكبر. نظرًا لأن لكل مجلد مقدمته الخاصة ، فقد كرست معظم المساحة هنا لمناقشة موضوع المجلد الأول ، "إفريقيا والعالم". وبفعل هذا ، فإنني أزعج أن الإدراك العميق لأفريقيا الداخلية

العلاقات الإقليمية أمر بالغ الأهمية لفهم الجوانب الأخرى للسياسة الأفريقية. في الواقع ، لم يتم اختيار العلاقات الدولية لأفريقيا لتكون محور المجلد الأول بالصدفة: فبعض الموضوعات التي ظهرت في المجلد الأول تمر أيضًا عبر الموضوعات الثلاثة الأخرى. على سبيل المثال ، النقاشات حول نقاط ضعف الدولة الأفريقية يجب أن تتفاعل حتمًا مع تأثير المركزية الشديدة

والهياكل البيروقراطية الاستخراجية التي نشأت في الفترة الاستعمارية ، حتى لو رغب المرء في القول بأن تأثير الحكم الاستعماري مبالغ فيه.

وبالمثل ، فإن المناقشات المتعلقة بظهور "القبيلة" (8) غير مكتملة إلا إذا تعاملت مع التأثير الانقسام للحكم الاستعماري على المجتمعات الأفريقية.

إن المعنى الأوسع للطبيعة المترابطة لهذه المناقشات هو أن الفهم الشامل لأفريقيا يتطلب المشاركة في كل مجلد من المجلدات المدرجة في سلسلة الأعمال الرئيسية هذه. في المقابل ، فإن الحصول على أقصى استفادة من كل مناقشة ينطوي على البدء من البداية والعمل باتجاه النهاية. على الرغم من أنه يمكن قراءة كل مقال ، بالطبع ، كمساهمة مستقلة ، فقد تم ترتيب المجلدات عن قصد لتعكس تطور النقاش نفسه ، بحيث تعتمد المقالات اللاحقة على المقالات السابقة وتستجيب لها. نظرًا لأن جميع الباحثين الذين حاولوا التعامل مع الأسئلة يدركون تمامًا ، فلا توجد طرق مختصرة للمعرفة.

ما هو "الأفريقي" في الدراسات الأفريقية؟

هناك ثلاث سمات لدراسة السياسة الأفريقية تجعلها مميزة عند مقارنتها بالأدبيات المتعلقة بسياسات المناطق الأخرى. أولاً ، السياسة الأفريقية هي واحدة من أكثر التخصصات حيوية وسريعة التغير في العلوم الاجتماعية. كما هو الحال في جميع الآداب ، تتبع الأبحاث في القارة التطورات على الأرض عن كثب ، وخضعت أجزاء قليلة من العالم لتغير أسرع من أفريقيا 9. في الواقع ، من الصعب التفكير في العديد من المناطق الأخرى التي اضطر الباحثون فيها إلى تغطي مثل هذه المجموعة الواسعة من الموضوعات والقضايا في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة. في غضون ستين عامًا ، انتقل الانضباط من تركيزه المبكر على القومية والاستقلال إلى دراسة الانقلابات والحروب الأهلية والحكومات العسكرية ، و- بعد عقد من النقاش المكثف حول ما إذا كانت الاقتصادات الأفريقية بحاجة إلى "تعديل هيكل أم لا" - "تم إعادة توجيهه مؤخرًا مرة أخرى للتركيز على دراسة الانتخابات وسياسة التعددية الحزبية.

بالطبع ، كانت هناك أيضًا بعض الاستمرارية. لقد اجتازت موضوعات معينة هذه العصور المختلفة ، لذا فقد كانت محورية في الطريقة التي تُفهم بها إفريقيا. تشمل هذه الموضوعات استخدام وإساءة استخدام الهويات المجتمعية ، وأهمية الأرض في التطورات السياسية والاقتصادية ، واستخراج الموارد الاقتصادية ، وصعوبة تعزيز النمو الاقتصادي والديمقراطية في المجتمعات الفقيرة والمنقسمة ، واستمرار الأشكال "التقليدية". للقيادة المستدامة من خلال الشبكات الشخصية للغاية وغير الرسمية -وهي ظاهرة تُعرف باسم "الأبوية الجديدة" (انظر المجلد الثاني). كان هناك نقاش هام ومستمر آخر دائم الحضور حول ما إذا كانت تفسيرات العمليات التاريخية والسياسية في إفريقيا يجب أن تركز بشكل أكبر على وكالة الشعوب الأفريقية أو الهياكل التي تعمل ضمنها. طرح هذا السؤال على مدى الستين عامًا الماضية فيما يتعلق بعدد من الموضوعات المختلفة ، وأبرزها تلك التي تتعلق بالعلاقات الدولية للقارة. كما سنرى لاحقًا ، تساءل الباحثون مرارًا وتكرارًا عما إذا كانت الحكومات الأفريقية حرة

لتقرير مصيرهم ، أو إذا كان مستقبلهم يتحدد من خلال هيكل الاقتصاد السياسي الدولي.

ومع ذلك ، حتى هذه الموضوعات الشاملة كان لا بد من إعادة صياغتها باستمرار لمراعاة الحقائق المتغيرة على الأرض. تطورت مناقشات الهيكل والوكالة من تركيزها المبكر على الحكم الاستعماري ، للنظر في "الاستعمار الجديد" ، وتأثير الحرب الباردة ، ودور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعزيز التكيف الهيكلي ، في الآونة الأخيرة ، صعود الصين. وبالمثل ، فإن الإطار الموروث الجديد الذي يتم من خلاله فهم القارة في كثير من الأحيان يتم تكييفه الآن من أجل مراعاة الأهمية المتزايدة للمؤسسات السياسية الرسمية في أجزاء كثيرة من القارة. والسياسة الشخصية تجعل ظهور المؤسسات السياسية الفعالة أمرًا مستحيلًا. بدلاً من ذلك ، فإن السؤال الذي يجب أن نجيب عليه الآن هو لماذا يتم تحرير المؤسسات تدريجياً من الاهتمامات الموروثة في بعض البلدان ، ولكن ليس في بلدان أخرى.

كان لهذا التقلب تأثير عميق على الأدب الأفريقي وأولئك الذين ينتجونها. تطلبت التغيرات السريعة في ثروات القارة مرونة فكرية للباحثين الذين يرغبون في التحرك مع الزمن. وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب العدد المنخفض نسبيًا من الأفارقة الذين يدرسون في الجامعات ، مما يعني أن معظم الأكاديميين كان عليهم الإشراف والتدريس في مجموعة متنوعة من الموضوعات المختلفة ، مع نطاق محدود للتخصص. وبالتالي ، إذا قابلت أفريقيًا أكمل درجة الدكتوراه في السبعينيات ، فمن المرجح أن يكون لديه على الأقل معرفة عملية بالأدب حول الحكم الاستعماري ، والقومية ، ونظرية التبعية ، ودول الحزب الواحد ، والحكم العسكري ، الميراث الجديد ، التكيف الهيكلي ، السياسة العرقية ، نظام المساعدة الدولية ، التعبئة السياسية ، والديمقراطية. ربما يكون من المبالغة بعض الشيء القول إن كونك أفريقيًا يعني أن تكون عالمًا ، لكن ليس كثيرًا.

العامل الثاني الذي يساعد على جعل البحث في السياسة الأفريقية مميّزًا هو الأساليب التي تمت دراسة القارة من خلالها. استلزمت البيانات المحدودة المتاحة للباحثين نوعًا آخر من المرونة الفكرية. حتى وقت قريب نسبيًا ، كان من الصعب الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمجموعة من القضايا الرئيسية - من عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلد ما إلى مستوى التوظيف وقيمة صادراته - كما كانت ذات جودة مشكوك فيها. وهذا يعني أنه كان من الصعب عادة ، وفي كثير من الحالات من المستحيل ، القيام بهذا النوع من التحليل الكمي الذي أصبح شائعًا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات. نادرًا ما جمعت تصريحات الحكومات الاستبدادية البيانات السياسية والاقتصادية ذات الصلة ، وعندما فعلوا ذلك غالبًا ما تم التلاعب بها لأغراض حزبية ¹¹. وفي الوقت نفسه ، أدى غياب انتخابات حرة ونزيهة واستطلاعات الرأي الموثوقة إلى صعوبة قياس الرأي العام. شكل هذا كلاً من الموضوعات التي يمكن للأفارقة دراستها وكيف يمكنهم دراستها. من الواضح أن أولئك الذين بحثوا في القارة كان عليهم أن يفعلوا ذلك عن قرب: إذا كنت بحاجة إلى البيانات من أجل الاستدامة

حجة كان عليك في كثير من الأحيان جمعها بنفسك. أحد التسلسلات السلبية لهذا هو أن الأفارقة يميلون إلى قضاء الكثير من الوقت في العمل الميداني ، وإجراء المقابلات ، وتجميع دراسات الحالة ، والانخراط في دراسة السياسة من الأسفل. ربما يكون من المبالغة بعض الشيء القول إن كونك أفريقيًا جيدًا في الثمانيات يعني أن تكون عاملًا جيدًا ، ولكن مرة أخرى ، ليس كثيرًا.

الطريقة التي تطور بها نظام السياسة الأفريقية تشكلت أيضًا من خلال وصول علماء السياسة المتأخر إلى الساحة. في إفريقيا ، بدأ علماء الأنثرو ، في بعض الحالات بالتعاون مع الأنظمة الاستعمارية ، بدراسة إفريقيا قبل عقود من أن تصبح القارة محورًا جادًا للدراسة للمحللين السياسيين. الحفاظ على اللغوي العلمي أو عالم الأنثرو الاجتماعي ؛ في الآونة الأخيرة فقط ، طور علماء الاجتماع والاقتصاد وعلماء السياسة الأمريكيون اهتمامًا نشطًا بمشاكلها. وهذا يعني أن الروايات المبكرة للسياسة الأفريقية تميل إلى الاعتماد بشكل كبير على الدراسات الأنثروولوجية والتاريخية السابقة للظواهر السياسية . أكثر تأثيرًا من الناحية الأنثروولوجية والتاريخية من العلوم السياسية ، على سبيل المثال ، المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية.

أدت المرونة الفكرية والتدفق الفكري إلى نشوء توتر مثير للاهتمام -وفي بعض الأحيان مثير -فمن ناحية ، غالبًا ما يكون أولئك الذين يدرسون السياسة الأفريقية على دراية بمزايا عدد من الأساليب المنهجية المختلفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ومجموعة من العدسات النظرية المختلفة. ومن ناحية أخرى ، يدرك الأفارقة تمامًا أن البلدان التي يدرسونها تتميز بتاريخ مميز ، واقتصاديات ، وأنظمة سياسية ، لدرجة أنهم غالبًا ما يترددون في التعميم من حالة واحدة ، أو افتراض أن النماذج التي تم تطويرها لمراعاة السياسة في أوروبا أو أمريكا الشمالية يمكن استخدامها لشرح التطورات في القارة. كان لهذا التوتر نتيجتان مهمتان. الأول هو أنه من الصعب بشكل عام إقناع الأفارقة بصحة وفائدة المقارنات الواسعة بين الدول. بشكل عام ، تعد دراسات الحالة الغنية نظريًا أكثر شيوعًا وأقل إثارة للجدل 14. والثاني هو أن العديد من الباحثين الأفارقة لا يزالون يقاومون تقنيات العلوم السياسية المعاصرة مثل أبحاث المسح والتحليل الكمي الواسع بناءً على مجموعات البيانات الموجودة مسبقًا ، 15 لا تتطلب أعمالاً ميدانية واسعة النطاق. وبالتالي ، هناك مجموعات مهمة داخل مجتمع الدراسات الأفريقية الأوسع تشكل في الاتجاه الأخير نحو القياس الكمي في الأوساط الأكاديمية الأمريكية ، وبدرجة أقل البريطانية. في الواقع ، نادرًا ما تتضمن دراسة إفريقيا في أوروبا القارية ، وداخل إفريقيا نفسها ، نوع التحليل الكمي الذي أصبح سريعًا هو المعيار في العلوم السياسية الأمريكية.

ومع ذلك ، فإن هذه المقاومة لا تعني أن النظام محصن ضد التغيير المنهجي العميق. على مدى العقد الماضي ، مرت دراسة السياسة الأفريقية بتحول جذري نتيجة ظهور مصادر جديدة للمعلومات. زيادة توافر البيانات ، بدوره ،

مدفوعة بأربعة تطورات تستحق المراجعة الموجزة هنا لأنها ستستمر في ممارسة تأثير عميق على الطريقة التي تدرس بها السياسة الأفريقية على مدار العشرين عامًا القادمة ، مما يسمح بطرح أسئلة جديدة مع إثارة خلاقات جديدة في نفس الوقت. أولاً ، التحسين التدريجي للإشارات في جمع البيانات من قبل الحكومات الأفريقية ، 16

تعني المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية أنه أصبح من الممكن بشكل متزايد إنشاء مجموعات كبيرة من البيانات السياسية والاقتصادية. وهذا بدوره شجع على إجراء تحليل واسع النطاق لموضوعات مثل العوامل التي تسهل وتأخر النمو الاقتصادي والحكومة الديمقراطية -على الرغم من أن جودة الكثير من هذه البيانات لا تزال موضع شك.

ثانيًا ، زاد توافر بيانات الرأي العام بشكل كبير بفضل تشكيل مقياس Afrobarometer في عام 1999 من قبل الباحثين في جامعة ولاية ميتشيغان ، ومعهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا ، (Idasa) ومركز التنمية الديمقراطية (CDD) في غانا. 18

منذ ذلك الحين ، قدم فريق Afrobarometer سلسلة بقيادة أفريقية من استطلاعات الرأي العام الوطنية حول الديمقراطية والحكم في إفريقيا" ، وإجراء استطلاعات منتظمة عبر القارة 19. ونتيجة لذلك ، أصبح من الممكن التحدث بثقة حول المجموع. معتقدات وآراء عدد متزايد من المجتمعات الأفريقية ، للمرة الأولى في بعض الحالات

علاوة على ذلك ، مع الكشف عن موقع ويب جديد يسمح للزوار بإجراء تحليل لبيانات الاستطلاع عبر الإنترنت وبدون برامج متطورة ، جلب مقياس Afrobarometer تحليل الرأي العام إلى منازل ومكاتب الباحثين وصانعي السياسات والصحفيين بطريقة من شأنها لم يكن من الممكن تصوره قبل عقد من الزمان فقط.

ثالثًا ، تزامن إنشاء مقياس Afrobarometer مع زيادة إرادة وقدرة الأفارقة ، وخاصة أولئك المديرين في الولايات المتحدة ، على جمع الأموال من الهيئات البحثية الكبيرة لدعم جمع البيانات الجديدة في القارة. تم تسهيل انتشار أعمال المسح المستقلة الطموحة من قبل كل من الأساتذة وطلاب الدكتوراه من خلال التوسع في شركات أبحاث السوق التي لديها البنية التحتية اللازمة لإجراء استطلاعات الرأي العام ، مقابل رسوم. كما أصبحت مصادر البيانات الأخرى أكثر شيوعًا ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إنشاء مجموعات البيانات العالمية التي من المرجح الآن أن تحتوي على تغطية شاملة لأفريقيا أكثر مما كانت عليه في الماضي. على سبيل المثال ، قامت قاعدة بيانات الأقليات المعرضة للخطر (MAR) بتتبع وجمع المعلومات حول حالة وصراعات الجماعات المجتمعية النشطة سياسيًا في جميع البلدان التي يبلغ عدد سكانها 500000 نسمة على الأقل. وبالمثل ، فإن مجموعة بيانات الانتخابات الوطنية عبر الديمقراطية والاستبداد (NELDA) التي جمعتها مؤخرًا سوزان هايد ونيكولاي مارينوف من جامعة ييل تجمع مجموعة من المعلومات القيمة حول إدارة الانتخابات وجودتها في جميع الدول المستقلة. كان لمجموعات البيانات مثل MAR و NELDA تأثير مزدوج. فمن ناحية ، مكن الأفارقة من إجراء دراسات كمية حول مجموعة جديدة من الموضوعات. من ناحية أخرى ، فقد سهل اندماج إفريقيا في دراسة السياسة المقارنة.

أخيرًا ، تجدر الإشارة أيضًا إلى اتجاه أكثر حداثة ومثير للجدل: الاستخدام المتزايد للقارة كمختبر لإجراء البحوث التجريبية. على مدار العقد الماضي ، كان هناك نمو كبير في عدد الأكاديميين الذين يجرون تجارب معشاة ذات شواهد (RCTs) لاختبار تأثير وفعالية بعض "التدخلات". في مجال العلوم والرعاية الصحية ، يمكن استخدام RCT للتأكد من الفوائد والآثار الجانبية لعقار معين. في العلوم الاجتماعية ، يمكن استخدامها لتقييم تأثير سياسات المانحين الدوليين الساعين إلى تعزيز التنمية والديمقراطية في إفريقيا. في هذا السياق ، يمكن استخدام RCT لتقييم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة من خلال إنشاء "بطاقات قياس الأداء" التي تلخص أداء أعضاء البرلمان ، أو استبعاد القمصان ومقاطع الفيديو التي تحتوي على رسائل لمكافحة الفساد أثناء الحملة الانتخابية. وقد تزامن هذا الاتجاه مع زيادة في استخدام التقنيات "المختبرية" ، حيث يطلب الباحثون من المشاركين ممارسة الألعاب التي تهدف إلى عكس العمليات السياسية في العالم الحقيقي في بيئة مضبوطة. كانت تقنيات علماء السياسة الأفارقة هي فكرة استخدام أسلوب تحليل أكثر "علميًا" ، يعكس الإكراه البشري للبحث عن درجة غير قابلة للتحقيق من اليقين والدقة والتي أبرزها فيتجنشتاين بشكل فعال 24.

لقد كان ظهور بيانات جديدة وتقنيات جديدة لتحليلها تطورًا إيجابيًا شجع الدراسات الأفريقية ومنحها دورًا أكثر بروزًا في المنح الدراسية العالمية. في السبعينيات والثمانينيات ، اتخذت العلوم السياسية في الولايات المتحدة منعطفًا كميًا ، بالاعتماد على النماذج الاقتصادية لتطوير المزيد من الأسئلة البحثية القابلة للقياس والاختبار. على الرغم من أن العديد من الباحثين النوعيين قاوموا هذا الاتجاه ، إلا أنه سرعان ما انتشر إلى المملكة المتحدة وخارجها. عندما أصبح الانضباط أكثر تقنية ، بدأ العلماء في استخدام النمذجة الإحصائية المعقدة لإثبات كفاءتهم الفنية لإثبات نقطة نظرية أصلية. وهكذا ، بدأت المجلات الأعلى تصنيفًا في جميع أنحاء العالم ، مثل ، American Policy Science Review في نشر كمية متزايدة من المواد الكمية. كانت إحدى نتائج ذلك أنه أصبح من الصعب نشر مقالات عن إفريقيا في هذه المجلات ، لأن البيانات ببساطة لم تكن متاحة لاستخدام نفس التقنيات. نتيجة لذلك ، تميل الأدب الأفريقي إلى أن يُنشر في المجلات الإفريقية ، وأن يتغاضى عنه المقارنون.

كان من النادر ، على سبيل المثال ، أن تظهر القراءات الأفريقية بشكل بارز في قوائم القراءة الأساسية لموضوعات العلوم السياسية السائدة.

لقد تغيرت هذه الصورة بشكل كبير في العقد الماضي. مكنت البيانات الجديدة واعتماد مناهج جديدة الأفارقة من إجراء هذا النوع من الدراسات الكمية التي من المرجح أن يتم نشرها في أهم المجلات المقارنة. في الواقع ، كان باحثون مثل دانيال بوسنر (المجلد الثالث ، الفصل 40) وإدوارد ميغيل (المجلد الثالث ، الفصل 42) مبتكرين جدًا في دراساتهم للهوية العرقية لدرجة أنهم يُنظر إليهم الآن على أنهم قادة العالم في هذا المجال. نتيجة لذلك ، بدأت الأدبيات حول العرق في إفريقيا

التأثير على الطريقة التي تُدرس بها الهويات المجتمعية في أماكن أخرى ، والتي يمكن أن تكون مجرد أخبار جيدة

ومع ذلك ، فقد ولدت هذه التطورات أيضًا توترات بين أولئك الذين يسجلون بشكل كامل للنهج التجريبية والكمية وأولئك الذين لا يزالون متشككين في فعاليتها. لا توجد خطوط فاصلة سهلة بين هاتين المجموعتين ، لكن الأولى تميل إلى تضمين أولئك المدربين على منهج كمية ، مما يعني الباحثين ذوي الخلفية الاقتصادية أو التنموية ، وأولئك الذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة. على النقيض من ذلك ، تضم المجموعة الأخيرة عددًا جيدًا من الأفارقة في أوروبا وأفريقيا ، وعددًا كبيرًا من الباحثين الأمريكيين الذين يواصلون إنتاج عمل نوعي عالي الكفاءة. أسباب هذا الشك معقدة.

لا يزال العديد من الباحثين النوعيين غير مقتنعين بأن البيانات والتقنيات المتوفرة حاليًا حساسة بدرجة كافية لالتقاط الحقائق الأفريقية.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الباحثين أقل عرضة لتلقي تدريب صارم على الأساليب الكمية والتجريبية خارج الولايات المتحدة ، وبالتالي يصعب فهم هذه الأساليب والخطوات المتخذة للتحقق منها بشكل كامل. في الوقت نفسه ، تعكس الاشتباه في الأساليب الكمية مخاوف صحيحة بشأن جودة البيانات الاقتصادية التي تنتجها الحكومة ، وموثوقية بيانات المسح في الدول الاستبدادية. في مثل هذه السياقات ، اعتاد المسؤولون والمواطنون على حد سواء على "تلوين الواقع" ليتوافق مع الصورة التي ترغب الحكومة في إبرازها.

كان ظهور مصادر جديدة للبيانات وتقنيات البحث مثارًا للجدل أيضًا بين بعض العلماء الذين يساورهم القلق من أن أفريقيا أصبحت مرة أخرى نوعًا من أرض الاختبار بالنسبة للغرب . (26) بالنسبة للباحثين ، فهي وجهة بحث منخفضة التكلفة نسبيًا حيث لا يتوقع المشاركون قدرًا كبيرًا من التعويض مقابل وقتهم. حقيقة أن العديد من تجارب التحكم العشوائية ومشاريع البحث التجريبية يتم تمويلها من قبل أذرع تعزيز الديمقراطية للحكومات الغربية - مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة التنمية الدولية (DfID) - تعمل فقط على تعزيز هذا المعنى من القلق.

من خلال تسليط الضوء على الانزعاج الذي يشعر به بعض الباحثين عند مواجهة هذه الأساليب البحثية الجديدة ، لا أقصد الطعن في دوافع أولئك الذين يجرون هذا البحث ، أو التشكيك في قيمة الأساليب التشغيلية التي تقتبس من التخصصات الأخرى. في الواقع ، من المهم أن نلاحظ أن الاهتمام بالاتجاه الذي تتجه إليه الدراسات الأفريقية لا يرسم ببساطة الانقسامات المنهجية أو القومية أو العرقية: فالعديد من أولئك الذين يستخدمون هذه الأساليب يدركون هذه القضايا ، وبعض رواد هذه الدراسات . المناهج هم علماء أفارقة 28. من أجل الإفصاح الكامل ، ربما يكون من الجدير بالذكر أنه في حين أن بحثي الخاص هو أساسًا نوعيًا ، فقد أجريت أيضًا استطلاعات و "اللعاب معملية" في دول مثل غانا وكينيا وأوغندا ونيجيريا. أقوم بنشر مجموعة من الأساليب لأن مواجهة أي ظاهرة معقدة تتطلب استخدام استراتيجيات بحث متنوعة لتقديم مجموعة من وجهات النظر التكميلية. بالنظر إلى هذا ، هناك

يجب أن تكون مساحة لكل من المناهج النوعية والكمية في دراسة إفريقيا. بدلاً من ذلك ، تؤكد على هذه التوترات من أجل إثبات أن النقاش حول كيفية دراسة إفريقيا هو إلى حد كبير نقاش حي. اعتقد أيضًا أنه من المفيد التفكير في الطريقة التي تتشكل بها هذه الخلافات بشكل غير مباشر من خلال الإرث الاستعماري والتفاوتات العالمية المستمرة ، لأن العلاقات الدولية للقارة هنا أيضًا تلوح في الأفق.

لرؤية هذا يجب أن نوجه انتباهنا إلى دراسة القارة داخل إفريقيا نفسها. كانت إحدى نتائج نقص الاستثمار في الخدمات العامة من قبل كل من الحكومات الاستعمارية ونظيراتها في فترة ما بعد الاستعمار هو النقص المزمن في تمويل التعليم والبحث الأكاديمي. إفريقيا. بالطبع ، هناك استثناءات مهمة. يوجد في العديد من الدول الأفريقية باحثون ينتجون أعمالاً أساسية لها صدى دولي ، كما يتضح من بعض المساهمات في هذه السلسلة. ولكن بشكل عام ، أدت أحجام الفصول العالية ، والرواتب المنخفضة ، والمكتبات المتهاكلة ، وغياب أموال السفر إلى خلق حواجز قوية أمام البحث ، والتي تميل إلى أن تكون كثيفة الوقت والموارد. لقد كانت التفاوتات العالمية التي ينطوي عليها هذا الوضع هي التي دفعت أمانة ماما إلى التساؤل "هل من الأخلاقي دراسة إفريقيا؟"

إن قدرة بعض الأكاديميين الأفارقة على تأمين وظائف في الولايات المتحدة ، وبدرجة أقل في أوروبا ، قد خففت من هذه المشكلة إلى حد ما ، ولكن على حساب إزالة بعض المفكرين الأفارقة الأكثر نفوذاً وموهبة من جامعاتها. في مقال سيتم نشره في ، African Affairs يوضح سكوت ويذرز وريان بيجز أن عدد المقالات المنشورة في مجلة الشؤون الأفريقية ومجلة الدراسات الأفريقية الحديثة من قبل مؤلفين مقيمين في المؤسسات الأفريقية قد انخفض على مدار العقد الماضي - على الرغم من الجهود المثلثة التي بذلها هذه المجلات لتشجيع المنح الدراسية الأفريقية . على الرغم من كل الحديث الأخير عن "إفريقيا تنهض" ، فإن الحقيقة المحزنة هي أنه إذا جمع المرء مجلدًا مثل هذا يعتمد فقط على عدد الاقتباسات التي تلقتها المقالات ، فسيكون هناك عدد قليل جدًا من القطع التي كتبها علماء أفارقة. وبهذا المعنى ، فإن أحد الأشياء المميزة حول دراسة السياسة الأفريقية هو كيف تكون "غير أفريقية" في كثير من الأحيان على أعلى المستويات.

يشكل هذا الواقع الطريقة التي استجاب بها الانضباط لظهور تقنيات بحث جديدة. سيكون مستوى القلق بشأن معاملة الأكاديميين الغربيين للقارة كمختبر أبحاثهم أقل بشكل ملحوظ إذا ، على سبيل المثال ، كان المزيد من الأكاديميين الأفارقة يجرون تجارب مماثلة في أوروبا والولايات المتحدة. علاوة على ذلك ، فإن استخدام الأساليب شبه العلمية والتجريبية من قبل المانحين والباحثين الموجودين في شمال الكرة الأرضية سيكون أسهل مع المجتمع الأكاديمي إذا تمت كتابة المزيد من المعرفة المنتجة عن إفريقيا من قبل الأفارقة أنفسهم ومن أجلهم. وبالتالي ، سواء أردنا أن نفهم السياسة الأفريقية ، أو المناقشات حول الطريقة التي تتطور بها دراسة السياسة الأفريقية ، يجب أن نبدأ بالنظر في العلاقات الدولية لأفريقيا.

أفريقيا والعالم

لا تبدأ سلسلة الأعمال الكبرى هذه بعلاقة إفريقيا بالعالم لأن التاريخ الأفريقي بدأ بقدوم الرجل الأبيض ، أو لأن إفريقيا كانت تفتقر إلى الدول قبل تدخل الحكم الاستعماري ، أو لأن الغرب قدم الديمقراطية للقارة في أوائل التسعينيات. 32.

على الرغم من أن جميع هذه المواقف قد اتخذها بعض الباحثين على مر السنين ، فقد ثبت أنها كلها خاطئة -نتاج الميل إلى التقليل من أهمية الوكالة الأفريقية والمبالغة في تقدير قوة الحكومات الأوروبية والأمريكية. على سبيل المثال ، من الصحيح أن العديد من الشعوب الأفريقية عاشت حياة "عديمة الجنسية" نسبياً في القرن التاسع عشر ، لكن القارة تضمنت أيضًا بعض الأنظمة السياسية الكبيرة والطموحة المكتملة بقرارات مكتنية راسخة وفهم واضح للمسؤولية الإقليمية ، مثل إمبراطورية أشانتي و -33 لقد تعلمنا الكثير مما نعرفه عن هذه الدول من خلال الاستماع إلى التاريخ الشفوي ، وتقدير الطرق العديدة المتاحة لكشف قصة الماضي الغني للقارة على الرغم من الوثائق المكتوبة المحدودة. وبينما لعبت الزيادة في الدعم الغربي للديمقراطية في القارة بعد نهاية الحرب الباردة دورًا مهمًا في تسهيل التغيير السياسي ، كانت القوى المحلية هي التي حددت كيفية لعب الانتقال إلى سياسة التعددية الحزبية ، مثل المصائر المتناقضة لغانا الديمقراطية. وأوغندا الاستبدادية يتظاهران بجدارة 34.

وبالتالي ، فإن البدء بالعلاقات الدولية لأفريقيا لا يقصد به تفضيل دور الجهات الأجنبية بأي شكل من الأشكال. بدلاً من ذلك ، أبدأ بالنظر إلى إفريقيا والعالم لأن هذا الموضوع ، ربما أكثر من أي موضوع آخر ، قد تغلغل في النقاشات حول السياسة الأفريقية على مدار السنين عامًا الماضية. في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي ، كان العمل في إفريقيا يميل إلى الانشغال بهيكل وأداء الحكم الاستعماري ، وتأثيره على المجتمعات الأفريقية. بحلول الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، نما عدد الأشخاص الذين يبحثون في القارة بشكل كبير ، وبدأت الأدبيات بشكل طبيعي في التحول نحو مسألة القومية الأفريقية والنضال ضد الاستعمار. في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، بعد تحقيق الاستقلال ، تحول التركيز إلى مسألة ما إذا كان الاستقلال السياسي خدعة لأنه لم يكن يسير دائمًا جنبًا إلى جنب مع الاستقلال الاقتصادي. أشار الكتاب داخل مدارس "التبعية" و "الاستعمار الجديد" إلى الطريقة التي تخلفت بها أوروبا عن إفريقيا ، 35 ووجدوا بأن الموقف العالمي الفردي للقارة أدى إلى تلاعبها السياسي والاقتصادي.

من نواحي عديدة ، لم يختف هذا النقاش أبدًا ، ويستمر في تشكيل النقاش حول دور القوى الأجنبية والمؤسسات العالمية اليوم.

الإرث الاستعماري

تعكس الفصول الثلاثة التي تبدأ المجلد الأول المناقشات الجارية حول مدى الإرث الاستعماري. ناثان نون وليونارد وانتشيكون

إظهار التأثير الدائم لواحد من أحلك جوانب الحكم الاستعماري ، تجارة الرقيق ، من خلال إظهار أن المجتمعات التي عاشت في أقرب وقت ممكن لطرق العبيد لا تزال أقل ثقة من أولئك الذين كانوا أكثر عزلاً عن التجارة (الفصل الثاني). (1) يقدم محمود ممداني دليلاً آخر على الإرث الخلقي للتدخل الأوروبي. في كتابه المؤثر ، المواطن والذات ، يجادل بأن إحدى السمات المركزية للحكم الاستعماري كانت محاولة متعمدة لفصل المجتمعات الاستعمارية إلى "مواطنين" - شُح لسكان المدن بالتمتع بالحماية القانونية والقضائية "الحديثة" - و "الرعايا". - سكان الريف المحكوم عليهم بالعيش في ظل القانون العرقي ، حيث لا تُحترم الحقوق الإنسانية والاقتصادية للفرد في كثير من الأحيان. بالنسبة لممداني ، كان هذا تقسيمًا غير مبرر ، لأنه ألزم معظم القارة بشكل من أشكال "الاستبداد اللامركزي" 36.

كانت العواقب طويلة المدى لهذا الشكل من الحكومة عميقة: فقد عززت النظم القانونية غير المتسقة التي غالبًا ما فشلت في حماية حقوق النساء والأقليات ، وبالغت في الاختلافات بين المجتمعات ، حيث يعمل كل منها وفقًا لـ "العرف" الخاص به.

في الفصل المُدرج في هذا المجلد (الفصل الثاني) ، يبني ممداني على هذه الحجة لوصف الطريقة التي "وجد بها الحكم الاستعماري الأقليات كمواطنين ذوي حقوق ، وتفكك الأغلبية نظرًا لأن العديد من الأعراق مدفوعة بالعادات ". وبمضي في القول بأن إنشاء قارة للأقليات - كثير منها يدعي الحق في درجة من الحكم الذاتي والأرض - هي واحدة من أكبر المشاكل التي تواجه القارة. على هذا الأساس ، يشير ممداني إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه إفريقيا هو كيفية الرد على ترسيخ وتسييس الهويات العرقية. يتمثل أحد الخيارات في السماح لكل مجموعة عرقية بأن يكون لها دولتها الخاصة أو سلطتها التقليدية.

ومع ذلك ، فهو يخشى أن يؤدي القيام بذلك إلى "المخاطرة بمضاعفة المشكلة ، حيث أن عدد الأقليات سوف ينمو كما هو الحال مع عدد الدول أو السلطات المحلية". وبدلاً من ذلك ، فإن النهج المفضل لدى ممداني هو "إعادة التفكير في الإرث المؤسسي للاستعمار" ورفض فكرة أنه "يجب علينا تحدي الهوية السياسية والحقوق السياسية والعدالة السياسية أولاً وقبل كل شيء فيما يتعلق بالأصلانية". على الرغم من أن هذا اقتراح جذاب ، إلا أنه يبدو من غير المرجح أن يقتنع هذا النوع من التمرين الفكري القادة السياسيين ، الذين غالبًا ما يبنون سلطتهم على خلفية هذا النوع من استراتيجيات فرق تسد التي تقوي الانقسامات العرقية ، لتغيير المسار. يتم تمييز الحلول المحتملة الأخرى في المجلد الثالث.

تثير الأدبيات الكبيرة حول التأثير السلبي للحكم الاستعماري السؤال الذي لا مفر منه حول القوة الاستعمارية التي ولدت الإرث الأكثر إشكالية. إن الانتهاكات المروعة التي ارتكبتها الملك ليوبولد ، إلى جانب فشل الحكومة البلجيكية اللاحق في الاستعداد للاستقلال ، هي التي أدت إلى فشل الكونغو (التي تسمى الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية). لقد خلقت الحرب الأهلية الطويلة التي أفسحت المجال لاحقًا لعقود من الحكم الاستعماري البلجيكي الوحشي انطباعًا بأن إرث الحكم الاستعماري البلجيكي كان سامًا بشكل خاص. يُنظر إلى سجل البرتغال عمومًا على أنه

ليس أفضل بكثير: انزلت أكبر منطقتين في منطقة اللوسوفون في حروب أهلية طويلة ودموية بمجرد حصولهم على الاستقلال . مصطلح الاستقرار السياسي.

على الرغم من عدم وجود إجماع حول هذا الموضوع ، فقد وجد بعض الباحثين أن المستعمرات البريطانية السابقة تتمتع بميزة ديمقراطية صغيرة ولكنها مهمة مقارنة بنظيراتها الفرنسية أو البلجيكية. لقد تم المبالغة في التمييز بين القوى الاستعمارية المختلفة وأن ما يهم حقًا هو أسلوب الحكومة (الفصل الثالث). وفقا لانج ، فإن التمييز الرئيسي ليس بين الحكم الاستعماري البريطاني والفرنسي ، ولكن بين الأشكال غير المباشرة والمباشرة للسلطة. يتمثل الاختلاف الرئيسي بين الحكم غير المباشر والحكم المباشر في درجة الاستقلالية الممنوحة للوسطاء المحليين. غالبًا ما تم تطبيق الحكم غير المباشر في السياقات التي تفتقر فيها القوى الاستعمارية إلى القدرة على الحكم "المباشر" ، وبالتالي اضطرت إلى استمالة الزعماء الإقليميين أو الدينيين.

من خلال القيام بذلك ، منحوا في كثير من الأحيان درجة كبيرة من الاستقلالية لهؤلاء الأفراد ، وتمكينهم في هذه العملية 40. وفقًا لانج ، حيث تم ممارسة الحكم غير المباشر ، فقد ترك إرثًا مؤسسيًا إشكاليًا قوض بناء الدولة في المستقبل ، لأنه عزز هياكل السلطة البديلة. التي قاومت لاحقًا التبعية من قبل الدولة. تلقى حجته مزيدًا من الدعم من تحليل ممداني الخاص ، والذي خلص إلى ما يلي:

بدلاً من تفكيك المستعمرين إلى هوية أغلبية تسمى "السكان الأصليون" ، كما فعل الحكم المباشر للقرن التاسع عشر ، فكك الحكم غير المباشر للقرن العشرين هذه الأغلبية العنصرية في العديد من الأقليات العرقية. وهكذا قيل أنه لا توجد أغلبية ، فقط أقليات ، في المستعمرات الأفريقية. هذا الإرث الاستعماري الأساسي هو أصل معضلتنا.

السيادة والانتساب

استمر الجدل حول حدود السيادة الأفريقية أيضًا في إلهام عمل أكاديمي جديد ، ولكنه تطور تدريجيًا بعيدًا عن التركيز الأولي لمنظري التبعية على الطريقة التي تعمدت بها الدول الغربية تخلف إفريقيا عن عمد نحو فهم أكثر دقة للطرق التي من خلالها كانت الحكومات الأفريقية قادرة على لعب النظام الدولي لمصلحتها الخاصة. تم تقديم البيان الكلاسيكي لهذا الموقف من قبل جان فرانسوا بايارت ، الذي أعاد تنظيم المناقشة بالقول إن علاقة إفريقيا بالعالم تشكل "تاريخًا من الانتساب" (الفصل 5). كما كان يقصده بايارت بـ "الانتساب" هو الثقافة السياسية التي غالبًا ما كانت تبحث خارج القارة عن الأفكار والشركاء التجاريين وما شابه. كان أحد جوانب هذا الترتيب هو رغبة القادة الأفارقة وقدرتهم على استخدام مشاركتهم مع القوى الأجنبية لتأمين المساعدات والقروض وأشكال الدعم الأخرى التي يحتاجونها للحفاظ على أنفسهم.

في السلطة. وهكذا ، بقلب الروايات التقليدية رأساً على عقب ، لم يكن تركيز تحليل بايارت على الطريقة التي يتعامل بها الغرب مع أفريقيا ، بل على الطريقة التي تمكن بها القادة الأفارقة من تحويل استغلال بلدهم إلى سياساتهم السياسية الخاصة. والميزة الاقتصادية.

يأتي الدليل على أطروحة بايارت من عمل راندال ستون حول سياسة إقراض صندوق النقد الدولي (الفصل الرابع) ، والذي يؤكد أنه على الرغم من ميل المعلقين إلى التأكيد على القوة الاقتصادية للصندوق ، فإن قروضه من أجل عقود الإصلاح تفتقر إلى المصداقية في الواقع. نشأ هذا الوضع لأن "البلدان التي لها تأثير على رعاية البلدان المتقدمة ... تخضع لتطبيق أقل صرامة". وهكذا ، غالباً ما كانت الحكومات الأفريقية قادرة على استخدام نفوذها السياسي للحصول على كعكاتها وتناولها ، والحصول على قروض من صندوق النقد الدولي مع تأجيل الجوانب الأكثر إيلاً من حزم التكيف التي كان من المفترض -تعاقدًا على الأقل -تنفيذها بالجملة.

يردد كارين بيغر وبيير إنجلبرت نتائج ستون فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي التي حدثت منذ أوائل التسعينيات (الفصل 6). بتحليل البيانات عن الفترة ، 1989-2011 قاموا بالتحقيق في تأثير "حقيبة" العلاقات الدولية لدولة ما على استعداد القادة لفتح أنظمتهم السياسية في التسعينيات. بالاعتماد على ، Bayart يفترضون أنه "كلما زاد اعتماد الحافظة على المانحين الأجانب ، أو قل سيطرة النظام على الخيارات الموجودة في محفظته ، كلما كان ذلك أكثر عرضة لمطالب المانحين بإضفاء الطابع التجريبي". تماشيًا مع تحليل ستون لصندوق النقد الدولي ، فإنهم وجدوا دليلاً على أن الاختلافات في قابلية تعرض محافظ الانبساط في البلدان الأفريقية للتأثر بالتغيرات في درجة التحرر السياسي. بعبارة أخرى ، فإن الحكومات التي لديها مجموعة أوسع من العلاقات مع الحكومات الأجنبية ، ولديها ديون اقتصادية أقل ، هي في وضع أفضل لمقاومة الضغط من أجل الإصلاح. وبالتالي فإن الرسالة المشتركة لهذه الفصول الثلاثة هي عدم الاستهانة بالوكالة الأفريقية. لإعادة صياغة ما قاله ماركس ، أثبت القادة الأفارقة أنهم قادرون على صنع تاريخهم بأنفسهم ، وإن لم يكن ذلك دائماً في ظل ظروف من اختياريهم.

يرتبط الجدل الدائر حول تأثير القروض الأجنبية والاستشارات الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأدبيات المتعلقة بالمساعدة والحوكمة. في كلتا الحالتين ، جادل العلماء بأن قدرة القادة الأفارقة على تأمين المساعدة الدولية من الشركاء الأجانب شجعتهم على تجاهل احتياجات شعوبهم ، الذين لا يحتاجون إلى الانخراط معهم من أجل زيادة الإيرادات. ونتيجة لذلك ، غالباً ما يُقال إن الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية للحكومات الأفريقية تدين بأولويات شركائها الغربيين أكثر من تلك الخاصة بشعوبها. من الممكن تأجيل الإصلاحات الديمقراطية التي تشدد الحاجة إليها. تقدم الفصول الواردة في الجزء 3 وجهات نظر مختلفة حول هذا النقاش. يعكس حجة Bayart ونتائج ستون ، ناد دانيغ أنه خلال الحرب الباردة ، "قللت الأهداف الجيوسياسية للمانحين من مصداقية التهديدات بشرط المساعدة على تبني الإصلاحات الديمقراطية" (الفصل 9).

ومع ذلك ، فقد تغير هذا إلى حد ما ، عندما عزز انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة موقف المانحين الغربيين ، مما عزز فعالية مشروطة المساعدات الغربية. باستخدام البيانات من 1975 إلى ، 1997 يوضح دانيغ أن "التأثير الإيجابي الضئيل للمساعدات الخارجية على الديمقراطية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء" يقتصر كليًا على "فترة ما بعد الحرب الباردة".

ومع ذلك ، حتى هذا الادعاء المؤهل للتأثير الإيجابي للمساعدات الخارجية موضع نزاع حاد. تستخدم Bräutigam و Deborah و Stephen Knack بيانات من الدليل الدولي للمخاطر القطرية للدلالة على أنه في كثير من الحالات ترتبط المستويات الأعلى من المساعدة في الواقع بتدهور الحوكمة (الفصل 7). كما توصلوا إلى ارتباط وثيق بين البلدان التي تتلقى مستويات عالية من المساعدات والبلدان التي تشكل فيها الضرائب جزءًا صغيرًا من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، مما يشير إلى أن القادة يستخدمون أموال المساعدات كبديل للضرائب. المعنى الواضح لتحليل Bräutigam و Knack هو أن توافر المساعدات الخارجية قد أدى إلى تثبيط الحكومات الأفريقية عن بناء اقتصادات أكثر استدامة. واكتشفوا أيضًا أن تأثير المساعدة الدولية يختلف وفقًا لطبيعة الدولة المتلقية ، وأن "من المرجح أن يكون للمعونة تأثيرها المقصود حيث توفر الحوكمة والسياسة أساسًا متينًا للتنمية". هذا هو أحد الجوانب الأكثر إيجابية لنتائجهم ، لكن المعنى الضمني مقلق ، وهو أن المساعدة هي الأقل فاعلية عندما تكون في أمس الحاجة إليها.

بطبيعة الحال ، فإن نظام المساعدات والقروض الدولية لم يظل ثابتًا بمرور الوقت. في الثمانينيات ، توصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الاعتقاد الراسخ بأن المشكلة الرئيسية في الاقتصادات الأفريقية هي السياسة الأفريقية. وخلصوا إلى أن الدولة كانت فاسدة وغير فعالة ، وبالتالي كانت تقوض النمو الاقتصادي. (42) ونتيجة لذلك ، أصبحت قروض البنك الدولي مشروطة بالتكيف الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. على وجه الخصوص ، طلب من القادة تقليص حجم دولهم ومستوى تدخلهم في الاقتصاد. على الرغم من أن الاعتبارات السياسية غالبًا ما مكنت القادة الأفارقة من تجنب بعض هذه الشروط ، كما رأينا ، كان التأثير العام لهذه السياسات هو تقليل الإنفاق الحكومي على المجالات الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك ، فإن الانتقاد الواسع النطاق بأن برامج الصندوق والبنك قد أغرقت ملايين الأفارقة في براثن الفقر بينما فشلت في إلهام النمو الاقتصادي - وكذلك الاقتراحات القائلة بأن فرض مثل هذه المخططات يتعدى على السيادة الأفريقية - دفع صندوق النقد الدولي والبنك إلى إعادة التفكير. نهجهم 43

منذ منتصف التسعينيات فصاعدًا ، بدأ المانحون الرئيسيون والمؤسسات المالية يتحدثون عن الشراكة بدلاً من المشروطة ، والتأكيد على الحاجة إلى "الملكية" المحلية. وبدلاً من برامج التكيف الهيكلي التي لا تحظى بشعبية كبيرة ، قدم البنك الدولي أوراق استراتيجية الحد من الفقر التي تحمل عنوانًا أكثر ذكاءً. ومع ذلك ، رأى العديد من المعلقين أن هذا النهج القديم في النهج الجديد - عمل مسرحي مصمم لخلق انطباع بالتغيير في حين أن الأمور في الواقع بقيت على حالها إلى حد كبير. ليندسي ويتفي ، على سبيل المثال ، توصل إلى أن عملية صياغة أوراق استراتيجية الحد من الفقر في غانا

لم تكن أكثر تشاركية أو شمولية من عملية صياغة برامج التكيف الهيكلي التي سبقتها

يتبنى نقد ريتا أبراهامسن لنظام المساعدة المعاصر نهجًا مختلفًا (الفصل 8) بالاعتماد على "تحليلات الحكم الذاتي في المجتمعات الليبرالية الحديثة"، تقترح أنه "يمكن اعتبار شركات التنمية شكلاً من أشكال الحكم الليبرالي المتقدم الذي يحكم بشكل متزايد من خلال الالتزام الصريح بالحكم الذاتي ووكالة الدول المستفيدة".

تبذل أبراهامسن قصارى جهدها للإشارة إلى أن تحليلها لا ينبغي أن يُفهم للإشارة إلى أن الشركات شاملة أو قائمة على المساواة. بدلاً من ذلك، تجادل بأن "كشكال من أشكال القوة الليبرالية المتقدمة"، لا تعمل الشركات في المقام الأول على أنها سيطرة مباشرة وفرض، ولكن من خلال وعود التأسيس والدمج". على هذا الأساس، تقترح أن النماذج القديمة لـ "الهيمنة" صريحة جدًا بحيث لا يمكنها استيعاب هذه الديناميكيات، لأن "قوة الشركات طوعية وقسرية في نفس الوقت، وتنتج أشكالًا جديدة من الوكالة وأشكالًا جديدة من الانضباط". إن ميل الأدباء إلى التركيز على تهميش إفريقيا داخل المؤسسات المالية الدولية يغفل بالتالي النقطة التي مفادها أن الشركات المعاصرة "تستمد قوتها من خلال الاستبعاد والدمج في نفس الوقت". في الواقع، هم جميعًا أكثر فاعلية على وجه التحديد لأنه من خلال إقامة "شركات"، تكون المؤسسات الدولية قادرة على إنشاء "مواطنين ودول منضبطة ذاتيًا من خلال تجنيدهم كوكلاء مسؤولين في تنميتهم". هذا النموذج من المشاركة الدولية جذاب للحكومات الغربية على وجه التحديد لأنه يعد بأن يكون منظماً ذاتيًا.

الشتات الأفريقي وصعود التحويلات

المساعدات الخارجية ليست سوى واحدة من التدفقات المالية الدولية الهامة التي تتلقاها الدول الأفريقية. والواقع أن التحويلات المالية المرسلة إلى الوطن من المغتربين الذين يعيشون في الخارج في العديد من البلدان تساوي أكثر من المساعدات. في المقابل، شجعت الأهمية المتزايدة للتحويلات على تجديد النقاش حول أهمية المغتربين الأفريقيين، الذي يلعب دورًا مهمًا بشكل متزايد في مجالات مثل تمويل الانتخابات، فضلاً عن تمويل الانتشار -وفي بعض الحالات الحل. -نزاع مدني.

كان نمو دراسات الشتات تطورًا مهمًا، لأنه، كما أشار جايلز موهان وألفريد ب. زاك ويليامز (الفصل 10) تميل الدراسات الأفريقية ودراسات التنمية إلى التقليل من أهمية المغتربين الأفريقيين. في مواجهة هذا الإهمال، يجادلون بأن "المغتربين على الصعيدين السياسي والاقتصادي يلعبون دورًا مهمًا في العمليات الاجتماعية المعاصرة التي تعمل على نطاق عالمي بشكل متزايد". وتشمل هذه الآثار الدور غير المتسق والمعقد للتحويلات، والتي يقترحون أنه يجب فهمها في سياق الشبكات الاجتماعية التي يتم دمجها فيها. بعد كل شيء، التحويلات ليست تحويلات إلى الدولة أو حتى المجتمع، ولكن لتحديد الأفراد الذين يمكنهم اختيار كيفية استخدام الأموال.

يثير الكم الهائل من الأموال التي يحولها المغتربون إلى إفريقيا التساؤل عما إذا كانت التحويلات ستلعب نفس الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية ، مما يثني الحكومات عن الاستثمار في الخدمات العامة والسياسات الاقتصادية السليمة. إن حقيقة أن التحويلات المالية ، على عكس المساعدات ، تتدفق مباشرة إلى الأفراد وليس إلى الحكومة المركزية تعني أن الصلة بين الأموال المتولدة من الخارج والأداء الحكومي أقل وضوحاً . ، (11 مشيرًا إلى أنه إذا كان بإمكان المواطنين الاعتماد على الأموال الخارجية للبقاء على قيد الحياة اليومية ، فقد يطلبون أقل من الحكومة ، وإذا طلبوا أقل من الحكومة ، فقد يكون من الصعب صياغة عقد اجتماعي فعال. ولذلك استنتجوا أنه في البلدان "حيث يعتمد جانب مهم من السكان على المنح الخارجية للتزويد اليومي ، تصبح الأسئلة المتعلقة بالآثار المحتملة لاعتمادهم على المشاركة المدنية والمواطنة الاجتماعية والولاء السياسي أمرًا ضروريًا". يقترحون أن تداعيات هذه النقطة تمتد على نطاق واسع. ما هو على المحك ليس مجرد ما إذا كان المواطنون يتطلعون إلى الحكومة للحصول على الخدمات ، ولكن ما إذا كان اعتمادهم على التحويلات يقوض أي شعور بالالتزام تجاه الدولة ، وبالتالي يقضي على نسيج النظام السياسي الأوسع.

تميل التقارير الصحفية عن التحويلات المالية الأفريقية في وسائل الإعلام الغربية إلى إعطاء الانطباع بأن المغتربين الأفارقة يتواجدون بشكل حصري تقريبًا في أمريكا الشمالية وأوروبا. بالطبع ، هذا ليس صحيحًا ، وقد أوضح بول زيليزا (الفصل 12) تعقيد الشتات ، الذي يفصل بعناية "ثلاث مجموعات على الأقل من الشتات الأفريقي: الشتات عبر المحيط الهندي ، الشتات عبر البحر الأبيض المتوسط ، والشتات عبر المحيط الأطلسي. هذا تمييز مهم ، لأن لكل من "الشتات هؤلاء تاريخه الخاص ، ويشاركون في أوجه التشابه والاختلاف والتوازي". على الرغم من أن الحليف المفاهيمي والفصل التجريبي بين هذه المجموعات يمثل تحديًا ، إلا أن زيليزا يجادل بشكل مقنع بأنه ضروري لأن كل واحد يربط إفريقيا بالعالم الأوسع بطرق مختلفة ، مما يؤدي إلى تبادل الأفكار والموارد المختلفة التي بدورها لها تأثير مميز على القارة. . إن فهم كيفية تطور الشبكات الدولية لأفريقيا يتطلب منا أن نأخذ هذه الاختلافات على محمل الجد.

العلاقات الدولية الجديدة لأفريقيا

واحدة من أكبر المفارقات في الدراسات الأفريقية هي أنه على الرغم من الأهمية الواضحة لعلاقتها بالعالم الأوسع ، إلا أن إفريقيا تميل إلى مرتبة متدنية جدًا في أولويات علماء العلاقات الدولية . (IR) ووفقًا لـ Scarlett Cornelissen و Cheru Fantu ، و Timothy M. Shaw فإن "إفريقيا بشكل عام غير ممثلة في منحة IIR السائدة المنبثقة من عالم شمال المحيط الأطلسي وغالبًا ما يتم استبعادها من المناقشات النظرية التي حفزت هذه المنحة. 46 "في نفس الوقت الوقت ، القليل من الأفريقيين يطورون دراساتهم للقارة من خلال عدسة الأشعة تحت الحمراء ، أي تلك التي تعتمد على النظريات التي تم تطويرها لشرح التفاعل بين الدول في

المستوى فوق الوطني. كما كتب كارل ديث ، "لقد كان الأفارقة متخصصون في المنفعة التحليلية والتفسيرية للمفاهيم والأطر المرتبطة بالعلاقات الدولية أو الدراسات الدولية ، وبدلاً من ذلك أكدوا على المدينة المحددة وخصوصية المجتمعات المحلية ووجهات النظر العالمية الأصلية. 47 "لحسن الحظ ، تطوران ساهمت في زيادة مطردة في الاهتمام بالعلاقات الدولية لأفريقيا على مدى العقد الماضي. الأول هو الأهمية المتزايدة للاتحاد الأفريقي ، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في عام 2002 ووجدته الجديدة سوف تعمل على تأديب الدول الأعضاء عند عزل القادة المنتخبين من خلال وسائل غير دستورية 48. والثاني هو (إعادة) ظهور جهات فاعلة مثل البرازيل والصين والهند وتركيا كلاعبين رئيسيين في القارة.

في الجزء الخامس ، يشرح توماس كواسي تيكو القوة الدافعة وراء تشكيل الاتحاد الأفريقي (الفصل 13) وبقيامه بذلك ، فإنه يشير إلى النقطة المهمة التي مفادها أن وجود الجسد ذاته ينعكس على الانجذاب المستمر للوحدة الأفريقية والشعور بأن القارة لا يمكن أن تصل إلى إمكاناتها إلا إذا أكدت وحدتها وسيادتها في مواجهة التدخل الأجنبي . (49) يسلط تيكو الضوء أيضًا على التوترات العديدة التي تجعل من الوحدة الأفريقية هدفًا بعيد المنال ، ولا سيما انعدام الثقة بين الدول المهيمنة الإقليمية المتنافسة مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا -ناهيك عن ليبيا ، ثم بقيادة العقيد معمر القذافي.

يتم استكمال تحليل Tiekou بشكل جيد من خلال عمل Ian Taylor (الفصل 14) والذي يوضح أن مبادرات الاتحاد الأفريقي الرئيسية ، مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية ، (NEPAD) قد تأثرت بشدة أيضًا بالضغط الغربية. في الواقع ، يشير تايلور إلى أن الكثير من الدافع نحو التكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى الإقليمي -جنوب إفريقيا ، وشرق إفريقيا ، وغرب إفريقيا -جاء من قوى ليبرالية جديدة خارج القارة. بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك ، أثبت التكامل الإقليمي وخفض الضرائب التجارية التي ينطوي عليها ذلك أنه استراتيجية فعالة للغاية لتعزيز التجارة الحرة. وبهذه الطريقة ، تم تعزيز الإقليمية الأفريقية من خلال أجندة اقتصادية محددة -جدول أعمال تقرير بيرج الذي نوقش سابقًا -لتقريب إفريقيا من نموذج السوق الحرة الذي يتم فيه تقليل مشاركة الدولة في الاقتصاد. وبالتالي ، فإن "الإقليمية ليست" اقتصادية "فحسب ، بل هي أيضًا سياسية وأيديولوجية بعمق". على الرغم من ذلك ، فإن الطموح نحو مناطق التجارة الحرة ، وأنظمة الضرائب الموحدة ، والعملات المشتركة ، يستهوي العديد من الدوائر التي تنتقد التدخل الغربي لأنه يعد بتقريب القارة من رؤية عموم إفريقيا 50.

الاتجاه الذي حدده تايلور مهم لعدد من الأسباب. أولاً ، يثير أسئلة مهمة حول السياسة الاقتصادية في إفريقيا ، حيث يقترح أن عناصر سياسات التكيف الهيكلي (SAPs) في الثمانينيات قد أعيد تقديمها لاحقًا من خلال الباب الخلفي ، على الرغم من تغيير التسمية. ثانيًا ، له تداعيات على قدرة الدول الأفريقية على تحديد أجندات السياسات الخاصة بها ، لأنه في حين أن المستويات الأعلى من التجارة قد تؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر على المدى الطويل ، إلا أنه على المدى القصير

أدى تخفيض الضرائب التجارية إلى انخفاض في بعض تدفقات الإيرادات الحكومية. ثالثاً ، له أصداء لـ "القوة الليبرالية المتقدمة" التي ناقشها أبراهامسن ، حيث تصبح الدول العميلة للمانحين الدوليين الرئيسيين أنفسهم وكلاء منفذين للمشاريع الليبرالية الجديدة. ومن غير المستغرب إذن أن يرى تابلور أيضًا أن العمليتين التوأميتين للعولمة والإقليمية تخضعان لخلاف كبير من أولئك الذين سيخسرون ، أو الذين لا يشاركون رؤية عالم متصل بشكل أفضل تكون فيه الحكومات أقل قدرة على عزلها. مواطنيهم من القوى العالمية. ويخلص إلى أن كيفية حدوث هذا الصراع ليست نتيجة ضائعة. وبدلاً من ذلك ، سوف يعتمد على التكوينات والتشكيلات الاجتماعية المتنوعة والمتنوعة داخل كل منطقة صغيرة وسوف يتوقف على المجتمع المدني.

كما أن عمليات الأقلمة والعولمة سوف تشكل من خلال عودة ظهور الصين كلاعب رئيسي في القارة. إلى جانب المشاركة المتزايدة لمجموعة من البلدان بما في ذلك البرازيل والهند واليابان وتركيا والمملكة العربية السعودية ، أدى ذلك إلى ظهور عالم "متعدد الأقطاب" بشكل متزايد. ونتيجة لذلك ، أصبح لدى القادة الأفارقة الآن خيار أكبر لمن يتعاونون معه ، مما يزيد من قدرتهم على ممارسة القوة في زوايا ضيقة . المشاركة في أفريقيا في سياقها الأوسع (الفصل 15) بدلاً من تقييم سياسة الصين تجاه إفريقيا بمعزل عن غيرها ، يجادل كارمودي وأوسو بأنه من المنطقي مقارنتها بسياسة الولايات المتحدة. وبشكل أكثر تحديدًا ، فإنهم يقترحون أن الجمع بين الاستثمار الصيني المتزايد والمشاركة الاستراتيجية الأكبر من جانب الولايات المتحدة في أعقاب الهجمات الإرهابية في عام 2001 يعني أن القارة "قد احتلت مركز الصدارة في السياسة العالمية للنقط والأمن". في المقابل ، خلصوا إلى أن هذه "الاتجاهات الحالية تعيد صياغة الهيكل التجاري الاستعماري ، وتقوي الدول الاستبدادية ، وتؤجج الصراع".

من المهم أن نلاحظ أن كارمودي وأوسو لا يشتركان ببساطة في أجندة "مناهضة للصين" التي تصاعدت في إطار الدراسات الأفريقية في السنوات الأخيرة 52. لا يرون أن الصين بطبيعتها أكثر إشكالية من أمريكا أو المانحون الغربيون الآخرون. بدلاً من ذلك ، يشير تحليلهم إلى تأثير المنافسة الأمريكية والصينية على قارة يكون فيها القادة على دراية جيدة باستخدام استراتيجيات الانبساط. بعبارة أخرى ، فإن المشكلة التي حددها ليست مجرد نتاج ظهور الصين كلاعب رئيسي في إفريقيا ، بل نتاج التفاعل بين الصين والحكومات الأجنبية الأخرى. كما أن الفهم الأكثر دقة للانخراط الصيني يميز عمل جوليا شتراوس ، التي تحقق في خطاب الصين بشأن إفريقيا. التصريحات الرسمية للحكومة الصينية مميزة لوعدها (المشكوك فيه) بعدم التدخل والصداقة والتضامن (الفصل 16) استثمارية جوهرية مع الماضي الماوي ، عندما تم التنصل رسميًا من كل جانب آخر من جوانب الماوية تقريبًا . تجادل بالقول "على الرغم من الازدهار

طبقات من التعقيد في مشاركة الصين المتزايدة في إفريقيا ، يستمر نشر مجموعة من المبادئ طويلة الأمد بشكل مدهش المتمثلة في عدم التدخل والتبادلية والصداقة والمساعدة غير المشروطة والمعاونة المماثلة على أيدي الإمبريالية منذ أوائل الستينيات وحتى الوقت الحاضر ."

هذا لا يعني أن خطاب الصين تجاه إفريقيا لا يتغير. هناك لغة جديدة حول التكامل والحاجة إلى تقسيم دولي للعمل ، لكن "الخطاب القديم لا يزال يهيمن على الخطاب الرسمي ، على الأقل جزئيًا لأنه يستمر في جذب الجماهير الصينية المحلية".

من المهم أن نلاحظ أن هذه الخطابات أثبتت أيضًا أنها دائمة إلى حد كبير لأنها تجذب عددًا من الجماهير الأفريقية المهمة أيضًا. لقد وجد القادة والحكومات المحيطة مما يرون أنه تدخل غربي غير مبرر - مثل أولئك الذين انتقدوا مؤخرًا محاكمة المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ضد رؤساء أفارقة سابقين في كينيا والسودان - 154 النهج الصيني منعشًا .

علاوة على ذلك ، من خلال لعب دور الحكومات الأمريكية والبريطانية والصينية والفرنسية (والعديد من الحكومات الأخرى) ضد بعضها البعض ، تم تمكين القادة الأفارقة التربين بالموارد لاختيار الصفقات الاقتصادية والسياسية التي تقدم أكبر فائدة مالية وتتطلب أكثرها تواضعًا. الإصلاحات. كما هو الحال دائمًا ، فإن تأكيد السيادة عبر استراتيجيات الانبساطية قد مكّن الحكومات الأفريقية من ممارسة سلطتها ، للخير أو الشر.

أهمية العلاقات الدولية لأفريقيا في دراسة السياسة الأفريقية

المناقشات التي نوقشت أعلاه مهمة ليس فقط لفهم علاقة إفريقيا بالعالم ، ولكن أيضًا لفهم بعض أهم التطورات السياسية والاقتصادية في القارة. ، Con sider على سبيل المثال ، المجلد الثاني من هذه السلسلة ، الذي يلقي نظرة على حالة ما بعد الاستعمار في إفريقيا. لا يمكن للمرء أن يقدّر تمامًا ديناميكيات الأنظمة السياسية التي تطورت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي دون أن يدرك أولاً التغييرات السياسية والاجتماعية التي أحدثها الحكم الاستعماري ، حتى لو كان المرء يعتقد أن أهمية الإرث الاستعماري قد تم المبالغة فيها. وينطبق الشيء نفسه على المجلد الثالث ، الذي يركز على سياسات الهوية: الطبقة ، والعرق ، والدين ، وما إلى ذلك. كما أظهر عمل لانج وممداني بالفعل ، فإن البروز السياسي للعرق في العديد من البلدان الأفريقية متجذر في التجربة الاستعمارية ، من بين أمور أخرى. وينطبق هذا بشكل خاص على الحالات التي كان الصراع العرقي فيها مدفوعًا بالمنافسة على الأرض ، لأن حالات اغتصاب الأراضي ، واستيطان المجتمعات المتنافسة على الأرض التي يطالب بها الآخرون ، كانت كلاهما من سمات الفترة الاستعمارية - خاصة في البلدان التي كان هناك عدد كبير من المستوطنين البيض.

توفر العلاقات الدولية لأفريقيا أيضًا أساسًا مهمًا للمناقشات حول جدوى وديناميات الديمقراطية في إفريقيا. لقد رأينا بالفعل أن بعض العلماء يعتقدون أن الحكم غير المباشر خلق حواجز أكبر أمام الوحدة الاجتماعية وبناء الدول الفعالة. لدينا أيضًا

رأينا أن مجموعة ثانية من الباحثين يجادلون بأن المساعدات الخارجية التي تهدف إلى تحسين الحكم في القارة كان لها في الواقع تأثير ضار.

ومع ذلك ، وكما تشهد النقاشات حول هذه القضايا ، لا يوجد إجماع علمي على هذه القضايا. وينطبق الشيء نفسه على الجدل حول قدرة الحكومات الأجنبية على تشكيل العمليات السياسية المعاصرة في القارة. تعني الهشاشة الاقتصادية لأفريقيا أنها تظل أكثر عرضة للتدفقات المالية العالمية وأكثر اعتمادًا على المساعدات الخارجية من أي قارة أخرى. نتيجة لذلك ، اكتسب الفاعلون الدوليون تأثيرًا كبيرًا في مجموعة متنوعة من المجالات ، من السياسة الصحية إلى مراقبة الانتخابات 55. ولكن ما إذا كان هذا قد مكّن المانحين الغربيين فعليًا من تعزيز الديمقراطية في القارة بشكل فعال يظل سؤالًا مفتوحًا ومثيرًا للجدل. بعد كل شيء ، في كل مشاركة دولية هناك إمكانية للانحياز.

مهما كانت نتيجة هذه المناقشات ، فسوف يستمرون في الاسترشاد بالبحث المقدم في هذا المجلد.

ملاحظة موجزة عن معايير الاختيار

تجمع هذه المجلدات بعضًا من أفضل الأعمال وأكثرها تأثيرًا حول السياسة الأفريقية التي نُشرت على مدار العشرين عامًا الماضية. نظرًا لأن الغرض من مجموعات Major Works هو إتاحة أحدث المقالات الصحفية بسهولة ، خاصة للأشخاص الذين لا يتمتعون باشتراكات المجلات الشاملة ، فقد أعطيت الأولوية لإدراج الأعمال الحديثة (المنشورة بعد عام 2000) وبصرف النظر عن واحد أو حالتان استثنائيتان لم تشملا فصولا في الكتاب. ومن نتائج ذلك أن بعض الأبحاث المهمة ، التي نُشرت في التسعينيات أو ظهرت في شكل كتاب فقط ، لم يتم تضمينها. من الأمثلة الواضحة على ذلك تأثير بيارت الدولة في إفريقيا وفي كلتا الحالتين ، أنا أشجع أي شخص

56

أعمال Chabal و Daloz's Africa.

مهتم بالسياسة الأفريقية لقراءة الأصول بالكامل. تم اختيار المقالات التي تم تضمينها هنا لتعكس كل من أحدث الأعمال التكوينية في هذا المجال - من حيث عدد الاستشهادات التي تلقوها ومدى تأثير الأفكار والحجج التي تنقلها في المناقشات اللاحقة - و تحليل جديد من المقرر أن يصبح القراءة المطلوبة لطلاب السياسة الأفريقية. لقد كنت حريصًا أيضًا على اختيار القطع التي تعكس مجموعة واسعة من وجهات النظر. هناك ثلاثة أبعاد لهذا. أولاً ، لقد حاولت تقديم نظرة عامة شاملة ومعقولة عن السياسات الإفريقية المفهومة على نطاق واسع ، بناءً على الاعتراف بأن العرق والدين هما موضوعان مهمان مثل الانتخابات والدولة والعلاقات الدولية.

ثانيًا ، السبعون ورقة التالية مستمدة من مجموعة واسعة من الخلفيات التأديبية التي تنصف مجموعة متنوعة من المناهج في السياسة الأفريقية: عمل المسح الكمي ، ودراسات الحالة الإثنوغرافية ، والتحليل المقارن الصغير كلها ممثلة بشكل جيد. ثالثًا ، لقد قمت بتضمين مجموعة قوية من الأبحاث من أوروبا وأمريكا الشمالية ،

والقارة الأفريقية. هذه الطريقة لها مزيّتين. أولاً ، غالبًا ما تعطي المنح الدراسية التي تظهر في مناطق مختلفة الأولوية للمخاوف المختلفة ، وتعتمد عدسات مختلفة ، وبالتالي هناك حاجة إلى نهج شامل لعكس تنوع الدراسات الأفريقية. ثانيًا ، من المهم تضمين مجموعة واسعة من وجهات النظر والأصوات ، والتأكد من عدم تهميش البحث الأفريقي في دراسة إفريقيا نفسها.

بالطبع ، كنت أتمنى لو كان بإمكانني تضمين المزيد من المقالات ؛ اضطررت إلى اتخاذ قرار بشأن ما سأتركه تسبب لي في الكثير من اللبالي. ولكن على الرغم من أنه لا يمكن استيعاب بعض الأوراق الجديرة بالاهتمام ، فإن مجموعة المقالات التي تم إنشاؤها من خلال عملية الاختيار هذه توضح الحيوية الملحوظة للسياسة الأفريقية. من الخطر دائمًا إجراء تنبؤات حول العالم المتقلب للأكاديميين الأفارقة ، ولكن هناك ادعاءات يمكن للمرء أن يدلي به حول هذه المجموعة من الأبحاث بينما يظل على أرض آمنة. أولاً ، لن يشكل العمل المكتوب هنا التطورات في الدراسات الأفريقية فحسب ، بل سيصبح أيضًا معيارًا مهمًا لدراسة الديمقراطية والعرق في جميع أنحاء العالم. ثانيًا ، نظرًا للابتكار والتغيير السريع في المجال ، لن يمر وقت طويل قبل أن تكون هناك حاجة إلى مجموعة جديدة لعرض البحث الذي سيتم نشره خلال العقد القادم.

ملحوظات

1إلى "الحرس القديم" ، الذي شمل إفريقيا ، والشؤون الأفريقية ، ومجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، وإفريقيا اليوم ، ومراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، والمجلة الكندية للدراسات الأفريقية ، أضفنا الآن طيف إفريقيا ، والدراسات الأفريقية النقدية ، مجلة دراسات شرق إفريقيا والمزيد.

2للحصول على مناقشات ممتازة حول هذه المشكلة ، انظر كروفورد يونغ. "الأمّة والعرق والمواطنة: معضلات الديمقراطية والنظام المدني في إفريقيا". في سارة دورمان ودانييل هاميت وبنول نوجينت. صنع الأمم ، وخلق الغباء. بريل ، 2007 ص. 264-241 راجع أيضًا المساهمات في Bruce Berman و Dickson Eyoh و Will Kymlicka (محرران). العرق والديمقراطية في أفريقيا. جيمس كوري للنشر ، 2004.

3كلود أوك. جدوى الديمقراطية في إفريقيا. مجموعة الكتب الأفريقية ، 2000.

4بعض الاستثناءات المهمة جديرة بالملاحظة ، مثل بوتسوانا وغامبيا (حتى 1994) وموريشيوس ، التي حافظت على أنظمة متعددة الأحزاب ، وتلك الدول التي تفتقر إلى حكومة بسبب الحرب الأهلية المستمرة.

5تواصل إريتريا الصمود في وجه هذا الاتجاه ، وقد أجريت الانتخابات بشكل غير منظم في عدد من الدول ، لكن التحرك نحو السياسة الانتخابية كان ملحوظًا مع ذلك.

6جوزيف تاكوغانغ. "الانتخابات التشريعية لعام 2002 في الكاميرون: نظرة استعادية على الحركة الديمقراطية المتعثرة في الكاميرون". مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 2003 ، (03) 41 ص. 435 - 421

7انظر فريدوم هاوس. "صحيفة وقائع أفريقيا جنوب الصحراء". بيت الحرية ، 2013 متاح على. saharan-africa-fact-sheet#<
<https://freedomhouse.org/report/sub-
> (6 Vb8zTROqqko يوليو 2015)

8ليروي فيل (محرر). نشأة القبلية في جنوب إفريقيا. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، 1989.

9بالطبع ، حدث تغيير مماثل في أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية ، على الرغم من أن الاستقلال جاء قبل ذلك بكثير في الحالة الأخيرة.

- 10 نيك تشيزمان ، أد. المؤسسات السياسية في أفريقيا. صحافة جامعة كامبرج،
قادم، صريح، يظهر.
- 11 المناقشة هذه المسألة في الماضي والحاضر ، انظر مورتن جيرفن. أرقام ضعيفة: كيف تضلنا إحصاءات التنمية الأفريقية وماذا
نفعل حيال ذلك.
- مطبعة جامعة كورنيل ، 2013.
- 12 بيتر بيلز. "أنثروبولوجيا الاستعمار: الثقافة والتاريخ وظهور الحكم الغربي". المجلة السنوية للأنثروبولوجيا ، 1997 ، ص26 ، 183- 163
- 13 جيمس س كولمان. "القومية في أفريقيا الاستوائية". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 1954 ، (2) 48ص 426- 404
- 14 من الصعب تقديم إحصائيات شاملة عن ذلك ، حيث لا يتم جمع هذا النوع من المعلومات. ومع ذلك ، فإن الوقت الذي أمضيته
في هيئة التحرير في مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة وبصفتي المحرر المشارك لـ African Affairs يشير إلى أن حوالي 80 في المائة
من المقالات المقدمة هي دراسات عن دولة واحدة.
- 15 كبير ن يعني العديد من الحالات.
- 16 على سبيل المثال ، دعم عدد من البلدان مبادرات البيانات المفتوحة. انظر حكومة كينيا. "بيانات كينيا المفتوحة". >
https://opendata.go.ke/ ، 2015 ،
(6) يوليو 2015.
- 17 مورتن جيرفن. نسبة الفقر والدخل: ما مدى موثوقية الأفريقي
الإحصاءات الاقتصادية؟ الشؤون الأفريقية ، 2010 ، (434) 109 ص 96-77
- 18 المزيد من المعلومات والوصول إلى البيانات ، قم بزيارة www.afrobarometer.org
- 19 بدأ مقياس Afrobarometer مبدئيًا بعينة من 12 دولة. وهو الآن يستقصي أكثر من 35. فريق Afrobarometer حريص على
الإشارة إلى أن هذه العينة لا تمثل القارة بالكامل.
- 20 قبل ذلك ، أعطت الانتخابات الاستبدادية التنافسية مؤشرًا على الرأي العام في بعض البلدان ، على الرغم من أن نتائج الانتخابات
غالبًا ما كانت مثيرة للجدل. في حالات أخرى ، أجرت مجموعة ماركوني استطلاعات الرأي العام المبكرة في الستينيات ، ولكن تم تقليص
هذه الجهود بسرعة بعد استئناف حكم المؤلف الإيطالي عبر القارة. أجرى جويل باركان أيضًا دراسات استقصائية رائدة في شرق إفريقيا
في السبعينيات.
- 21 على الرغم من أنها تستثني الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن 500000 نسمة.
- 22 تقوم التجارب المعشاة ذات الشواهد الأساسية بشكل أساسي ببناء التدخل بحيث يكون هناك مجموعة "علاج" واضحة ومعروفة
تتلقى التدخل ومجموعة "مراقبة" لا تتلقى التدخل ، وقارن بين الاثنين لتحديد ما إذا كان للتدخل تأثير مهم إحصائيًا على مجموعة
"العلاج".
- 23 من الأمثلة الكلاسيكية لهذه الألعاب هي معضلة السجين وألعاب الثقة ، حيث يتم منح اللاعبين مبالغ صغيرة من المال وعليهم أن
يقرروا مقدار "إرسال" إلى لاعب آخر ، مع العلم أن لديهم القدرة على كسب المزيد من المال إذا يرسل الشريك بعض المال ، لكنه قد
يخسر كل شيء إذا احتفظ شريكه بالأموال لأنفسهم.
- 24 لودفيج فيتجنشتاين. الكتب الزرقاء والبنية: دراسات أولية عن
تحقيقات فلسفية. جون وايلي ، 1974.
- 25 وفقًا لـ Google Scholar تلقت مقالة بوسنر حتى الآن أكثر من 400 مقال ، بينما تم الاستشهاد بورقة ميغيل أكثر من 380 مرة.
تُعد هذه درجات عالية لأي ورقة بحثية في العلوم الاجتماعية.
- 26 كنت محظوظًا بما يكفي لأن أكون أحد المتحدثين في مائدة مستديرة ممتازة برئاسة سكوت شتراوس حول موضوع "فرص ومخاطر
أساليب البحث الجديدة" ، والتي عُقدت في الاجتماع السنوي لجمعية الدراسات الأفريقية في سان دييغو ، نوفمبر 2015. أنا ممتن
لأعضاء اللجنة والجمهور ، الذين ساعدت تعليقاتهم وتعليقاتهم في توضيح بعض النقاط التي أثيرت في هذا القسم.
- 27 مراسلات شخصية ، سكوت شتراوس ، يونيو 2015.
- 28 مقياس أفروبارومتر ، على سبيل المثال ، هو مبادرة أفريقية ويتم تنفيذ استطلاعاتها من قبل الجامعات الأفريقية ومنظمات
البحث العامة في جميع أنحاء القارة.

29 أكليجا سوير. "التحديات التي تواجه الجامعات الأفريقية: قضايا مختارة". مراجعة الدراسات الأفريقية ، 2004 ، (1) ، 47 ص. 59-1

30 أمينة ماما. هل من الأخلاقي دراسة إفريقيا؟ أفكار أولية حول العلم والحرية. 'مراجعة الدراسات الأفريقية ، 2007 ، (1) ، 50 ص. 26-1

، Scott Weathers and Ryan Biggs 31 "فجوات المشاركة والافتقار في البحث حول السياسة الأفريقية". الشؤون الأفريقية ،
قادم. 2016.

32 استوعب روبرت بيتس هذه الفكرة بإيجاز ، حيث كتب أنه في حين أن الحركات الإصلاحية في إفريقيا "مطلوبة محليًا ، غالبًا ما يتم
توفيرها دوليًا".

روبرت بيتس. "الدافع للإصلاح في أفريقيا". في جينيفر أ. ويدنر.

التغيير الاقتصادي والتحرير السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مطبعة جامعة جونز هوبكنز ، ، 1994 ص. 14. ومع ذلك ،
أُلقت الأحداث اللاحقة بظلال من الشك على قدرة القوى الخارجية على تعزيز حركات الإصلاح أو الديمقراطية في الدولة. لمناقشة
نقدية ، انظر جوردون كروفورد. "المساعدات الخارجية والشرطية السياسية: قضايا الفعالية والاتساق". الديمقراطية ، 1997 ، (3) ، 4
ص. 69-108.

33 انظر ، على سبيل المثال ، Tom C. McCaskie الدولة والمجتمع في Asante قبل الاستعمار.

مطبعة جامعة كامبريدج ، 2003.

34 نيك تشيزمان. الديمقراطية في إفريقيا: النجاحات والفشل والنضال من أجل الإصلاح السياسي. مطبعة جامعة كامبريدج ، ، 2015
الفصل الأول والسادس.

35 كولين ليز. صعود وسقوط نظرية التنمية. مطبعة جامعة إنديانا ، ؛ 2009 والتر رودني. كيف تخلفت أوروبا عن أفريقيا. مطبعة جامعة
هوارد ، 1981.

36 محمود ممداني. المواطن والموضوع: الاستبداد اللامركزي وإرث الاستعمار المتأخر. مطبعة جامعة أكسفورد ، 1997.

37- جورج نزونغولا نتالاجا. الكونغو: من ليوبولد إلى كايلا: تاريخ الشعب.

كتب زيد ، 2002.

38 ريكاردو سواريس دي أوليفيرا. ماجينيبي سنت وشحاذ الأرض: أنغولا منذ الحرب الأهلية. هيرست ، 2015.

39 مايكل برنارد وكريستوفر رينوك وتيموثي نوردستروم. "إرث الاستعمار الغربي في الخارج على البقاء الديمقراطي". الدراسات الدولية
الفصلية ، 2004 ، (1) ، 48 ص. 250-225

40 انظر دانيال بونتر. المؤسسات والسياسة العرقية في أفريقيا. مطبعة جامعة كامبريدج ، ، 2005 الفصل. 2.

41 جين. الديمقراطية في إفريقيا ، الفصل الأول والثاني والرابع. لمزيد من المناقشة حول أهمية المساومة الضريبية في عمليات التحول
الديمقراطي ، انظر المجلد الثاني ، الجزء الخامس.

42 إليوت بيرج. التنمية المتسارعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: أجندة لـ

فعل. البنك الدولي ، 1981.

43 توند زاك ويليامز وجايلز موهان. "إفريقيا من برامج التكيف الهيكلي إلى أوراق استراتيجية الحد من الفقر: بالإضافة إلى التغيير

بالإضافة إلى". C'est la Meme Chose مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 2005 ، (106) ، 32 ص. 503-501

44 ليندسي ويتفيلد. "النخبة الحكومية وأوراق استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذ السياسات في غانا التي تعتمد على المساعدات".
العالم الثالث الفصلية ، 2010 ، (5) ، 31 ص ؛ 721-737 ليندسي ويتفيلد. "أمناء التنمية من المشروطية إلى الحكم: أوراق استراتيجية
الحد من الفقر في غانا". مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 2005 ، (4) ، 43 ص. 664-641

45 على الرغم من أنه من الجدير بالذكر أن التحولات تخضع للضريبة في كثير من الأحيان من قبل
الحكومة ، وبالتالي توليد الإيرادات.

46 سكارليت كورنيليسن وفانتو تشيرو وتيموثي م. شو. "مقدمة: إفريقيا والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين: هل ما زالت
تمثل تحديًا للنظرية؟" في سكارليت كورنيليسن وفانتو تشيرو وتيموثي م. شو (محرران). أفريقيا والعلاقات الدولية في القرن الحادي
والعشرين. بالجريف ماكميلان ، ، 2012 ص. 2. أنا ممن لكارل ديث لتوجيه انتباهي إلى هذا الفصل.

47كارل الموت. "علاقات إفريقيا الدولية". الشؤون الأفريقية ، العدد الافتراضي حول العلاقات الدولية لأفريقيا يونيو ، 2015 متاح على
<http://www.oxfordjournals.org/our_journals/afrafj/international_relations_vi.html> (17 يوليو 2015).

48بول د. وليمز. "من عدم التدخل إلى اللامبالاة: أصول وتطور الثقافة الأمنية للاتحاد الأفريقي". الشؤون الأفريقية ، 2007 ، (423) 106 ص ؛ 279 - 253 توماس ليجلير وتوماس كواسي تيكو. ما الفرق الذي يمكن أن يحدثه المسار؟ أنظمة تعزيز الديمقراطية الإقليمية في الأمريكتين وأفريقيا. الديمقراطية ، 2010 ، (3) 17 ص. 465 - 491

49اكتسبت الوحدة الأفريقية زخمًا خلال النضال القومي ، حيث جادل العديد من القادة الأفارقة بأن التحرر الكامل للدول الأفريقية لا يتطلب الاستقلال فحسب ، بل يتطلب رفض الحدود الفنية التي رسمتها القوى الاستعمارية من أجل تشكيل أقوى وأكثر اتحادًا ، القارة. للحصول على مثال لهذا النوع من الحجة ، انظر Julius Nyerere "الحرية والوحدة". الانتقال ، 1964 ، 14 ص. 40-45

50للحصول على تحليل مثير للاهتمام لدوافع ومثبطات التكامل الإقليمي ، انظر بيرسي إس ميسيري. "سجل أفريقيا في التعاون والتكامل الإقليمي".

الشؤون الأفريقية ، 2000 ، (397) 99 ص ؛ 573-553 أليمايهو جيداً وهيلي كبريت. "التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا: مراجعة للمشاكل والآفاق مع دراسة حالة للكوميسا". مجلة الاقتصادات الأفريقية ، 2008 ، (3) 17 ص. 357-394

51جون لونسديل. "الوكالة في أركان ضيقة: السرد والمبادرة في التاريخ الأفريقي". مجلة الدراسات الثقافية الأفريقية ، 2000 ، (1) 13 ص. 5 - 16

52للحصول على مناقشة ممتازة حول هذا الموضوع ، انظر Deborah Bräutigam هدية التنين: القصة الحقيقية للصين في إفريقيا. مطبعة جامعة أكسفورد ، 2009

53مثل هذه المزاعم مشكوك فيها لأن الصين تبنت موقفًا عدوانيًا تجاه الدول الأفريقية التي تحركت للاعتراف بتايوان ، وتوقع من شركائها الأفارقة التصويت معها بشأن القضايا ذات الاهتمام الوطني الخاص في الأمم المتحدة. انظر آدامز بودومو. "العلاقات بين إفريقيا والصين: التماثل والقوة الناعمة وجنوب إفريقيا". استعراض الصين ، 2009 ، (2) 9 ص. 169 - 178

54سوزان دي مولر. "كينيا والمحكمة الجنائية الدولية: السياسة والانتخاب والقانون". مجلة دراسات شرق أفريقيا ، 2014 ، (1) 8 ص. 52-24 ؛ غابرييل لينش. "المعارك غير القضائية: السياسة الكينية والمحكمة الجنائية الدولية". موجز سياسات أفريقيا رقم 8 لمعهد إيفمونت ، 2014 متاح على <http://>

(15) <www.egmontinstitute.com/papers/13/af/8/APB8.pdf> يوليو 2015

55جولي هيرن. "منظمة غير حكومية" للمجتمع الكيني: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإعادة هيكلة الرعاية الصحية . "مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي ، 1998 ، (75) 25 ص. 100 - 89

56باتريك شابال وجان باسكال دالوز. أفريقيا تعمل: الفوضى كأداة سياسية. جيمس كوري ، 1999 جان فرانسوا بايارت. الدولة في أفريقيا: سياسة البطن. مطبعة بوليتي ، 2009

مقدمة في الحجم II

نيك تشيزمان

الدولة الأفريقية: صراعات على الناس والأراضي

بعد إدخال سياسة التعددية الحزبية في سنوات احتصار الحكم الاستعماري ، وعدد من الانتخابات المتنازع عليها بشدة في الستينيات وأوائل السبعينيات ، عانت إفريقيا من فترة تدهور ديمقراطية سريعة. تمت إزالة الضوابط والتوازنات التي تم تضمينها في العديد من دساتير الاستقلال بسرعة ، مع تركيز السلطة بشكل متزايد على الرئاسة. في تلك البلدان التي تمكنت فيها الحركة القومية المنتصرة من فرض سيطرة مهيمنة على النظام السياسي ، أدى ذلك إلى ظهور دول الحزب الواحد ، حيث تم حظر المعارضة السياسية الرسمية للحزب الحاكم . يشمل هذا المسار كينيا وتنزانيا والسنغال وزامبيا. على النقيض من ذلك ، في البلدان التي لم يكن فيها أي حزب سياسي قادرًا على ممارسة السلطة بشكل فعال ، غالبًا ما تنحدر المنافسة الخلفية على السلطة والموارد إلى "تفقد السياسة" والحرب الأهلية ، 2 والتي بدورها أفسحت المجال لفترات من الحكم العسكري والديكتاتورية الشخصية. جاء هذا النوع من عدم الاستقرار السياسي ليميز بيانات التنمية في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا ونيجيريا وتوغو 3.

يمكن أيضًا تحديد اتجاهين آخرين أقل شيوعًا. أولاً ، عانى عدد من الدول في جنوب إفريقيا -أنغولا وناميبيا وموزمبيق وجنوب إفريقيا وزيمبابوي -فترات أطول من حكم الأقلية الاستعمارية أو البيضاء ، وبالتالي جاء الاستقلال بعد ذلك بكثير. في هذه الحالات ، أفضت الحركات القومية السبعينيات والثمانينيات في مقاومة الحكم الاستبدادي ، بدلاً من بنائه

ثانيًا ، في مجموعة أصغر من الحالات ، أثبتت النخب السياسية أنها قادرة على صياغة إجماع حول قيمة الانتخابات متعددة الأحزاب للحفاظ على نظام سياسي شامل ومستقر. ونتيجة لذلك ، لم يشهد عدد من البلدان ، بما في ذلك بوتسوانا وموريشيوس وغامبيا ، حتى عام 1994 ركودًا ديمقراطيًا -على الرغم من أن الانتخابات في موريشيوس فقط أدت إلى انتقال السلطة من حزب إلى آخر.

بالنظر إلى السيطرة الاستبدادية التي يمارسها العديد من القادة الأفارقة ، قد يفاجأ أولئك الجدد في القارة عندما يعلمون أن الصورة النمطية الكلاسيكية للدول الأفريقية هي أنهم ، إذا استخدمنا كلمات شابال ودالوز ، "ضعيفة".

وغير فعالة . 'من ناحية ، قام الباحثون بالتحقيق في القدرة المحدودة للدول الأفريقية ، وناقشوا التفسير المحتمل الذي يجب أن يُعطى الأولوية. هل تُفسّر صعوبات الحكم في القارة بشكل أفضل من خلال الإرث الاستعماري ، الذي ترك للقارة مجموعة من الأنظمة السياسية التي تم تصميمها في المقام الأول للاستخراج الاقتصادي والسيطرة السياسية بدلاً من الحكم التوافقي ؟ مثل تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان من بين أكبر البلدان في العالم ، وبالتالي فهي من أكثر البلدان صعوبة في الإدارة ؟ 8 أم ينبغي زيادة التركيز على مجموعة مختلفة من القضايا تمامًا ، مثل مدى الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية؟

من ناحية أخرى ، سعى العلماء إلى شرح كيف أن الدول التي غالبًا ما تكون هشة جدًا وعرضة للانحيار قد دعمت مثل هذه الأنظمة السلطوية الدائمة. احتفظ زعماء مثل هاستينغز باندا في ملاوي ودانييل أراب موي في كينيا وكينيث كاوندا في زامبيا بالسلطة لأكثر من عشرين عامًا. كيف يمكننا تفسير هذه الأمثلة على الاستقرار السياسي في قارة يُقال إن سلطة الحكومة فيها تتضاءل مع كل خطوة يتخذها المرء بعيدًا عن العاصمة؟ القاعدة وأن قدرتهم على أن يكونوا استثنائيين تركز على القوة المؤسسية الأكبر للدولة التي ترأسوها 10. لكن هذا رد غير مرض لأن بعض البلدان التي تمتعت بمستويات عالية من الاستقرار السياسي ، مثل زامبيا ، ظهرت أيضًا مستويات منخفضة للغاية من قدرة الدولة.

لذلك من الواضح أن استمرارية الحزب الحاكم لا يمكن تفسيرها على أساس الإكراه وحده. (11) لذلك يجب علينا البحث عن إجابات أكثر دقة على هذا السؤال.

على مدى الثلاثين عامًا الماضية ، تم اقتراح عدد من التفسيرات المختلفة لأصول النظام السياسي في إفريقيا ، وتم جمع بعض التفسيرات الأكثر تأثيرًا وعقلانية مًا في هذا المجلد. كانت الحجة التي اكتسبت أكبر قدر من الجاذبية خلال الثمانينيات هي أنه بقدر ما كان الاستقرار السياسي موجودًا في إفريقيا ، فقد كان "مزودًا من الخارج". في الصياغة الكلاسيكية لجاكسون وروزبرج ، استمرت الدول الضعيفة في إفريقيا ليس لأنها تضمنت قوة شرطة أو جيشًا قويًا ، ولكن لأن النظام الدولي اعترف بها. بعبارة أخرى ، كانت حقيقة أن بقية العالم ضمنت سيادة الدول الأفريقية هي التي فسرت بقاها (انظر المجلد الأول) . كانت الحكومات المحددة قادرة على البقاء لفترة طويلة داخل إقليم معين. على الرغم من وجود تدخل غربي كبير لدعم الأنظمة الصديقة ، لا سيما في إفريقيا الفرنكوفونية ، 13 فإن هذا لا يمكن أن يفسر نجاح قادة مثل كاوندا ، التي نجت حكومتها إلى حد كبير بمبادرتها الخاصة.

لتوضيح طول عمر هذا النوع من الأنظمة في إفريقيا بشكل أفضل ، نحتاج إلى النظر في الطرق التي يمكن للحكومات -سواء كانت سلطوية أو ديمقراطية -أن تمارس الدعم وتستلزمه. بعد كل شيء ، الإكراه فقط

تصبح ضرورية عندما تفتقر الحكومة إلى الشرعية. من أجل تقدير هذه النقطة بشكل كامل ، من المهم النظر في الطرق التي يمكن للقائد من خلالها استخدام المحسوبية ليس فقط لزيادة ثراء نفسه وأصدقائه ، ولكن أيضًا لتشكيل تحالفات واسعة وتوليد الدعم الشعبي . تتطلب منا الحكومات الأفريقية أن ندرك الأنواع المختلفة للسلطة السياسية في القارة - سواء كانت ميراثية أو تقليدية أو قائمة على توفير خدمات الحماية (كما في حالة اليقظة). غالبًا ما تكون القدرة التنظيمية مفقودة في الدول الأفريقية ، لكن الأشكال الأخرى للقوة والتأثير ليست كذلك.

البحث عن الدولة الإفريقية وغيابها

غالبًا ما اعتمدت الأبحاث حول الدولة في إفريقيا تركيزًا مختلفًا للعمل على الدولة في القارات الأخرى ، وعلى الأخص لأن الكثير منها ركز على وجود دول أفريقية بالفعل أم لا. هذا ليس سؤالًا دلاليًا بحثًا: منذ أوائل الثمانينيات ، تساءل الباحثون عما إذا كانت القدرة المحدودة للدول الأفريقية على حماية شعوبها وتقديم الخدمات لهم تعني أنه لا ينبغي تصنيفها على أنها "دول" على الإطلاق.

وفقًا لباتريك شابال وجان فرانسوا دالوز ، فإن استخدام مثل هذا المصطلح في إفريقيا مضلل لأنه ينطوي على استيراد مفهوم أوروبي لا يتعارض مع الحقائق الأفريقية . العودة ، ولكن على الرغم من هذا الاتجاه الأخير ، لا تزال الأدبيات تميل إلى التركيز على أشكال الضعف المؤسسي

لذلك لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن يركز فصلان من الفصل الأول من المجلد على "فشل الدولة"

في الفصل التاسع عشر ، ينشر روبرت بيتس ، أحد أكثر علماء السياسة الأفارقة تأثيرًا في الأربعين عامًا الماضية ، نموذجًا كمياً للتحقيق في "منطق فشل الدولة" ، "في محاولة لتحديد الظروف التي تصبح الدول في ظلها ممكنة . " لقد وجد أن السياسة التعددية ، والإيرادات الحكومية المنخفضة ، والقادة الذين يفضلون جزءًا واحدًا من البلاد ، يقللون من احتمالات قيام دولة قوية ومستقرة من الظهور. سلط باحثون آخرون ، مثل بول كولبير ، الضوء على عوامل إضافية - وأبرزها العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراع السياسي ، وميل المحاولات التي مرت بحرب أهلية إلى معاناة أخرى.

ساهم انتشار العديد من العوامل التي أبرزها بيتس وكولبير في إفريقيا في ارتفاع مستويات الصراع داخل الدول في القارة.

على مدى السنوات العشرين الماضية ، ألهمت حالات اندلاع العنف السياسي المتكررة عددًا من العلماء للتساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات الأفريقية والمانحين الدوليين الاستجابة على أفضل وجه لعدم الاستقرار السياسي المستشري. في الفصل 20 ، يحدد جيفري هيربست إجابته الخاصة على هذا السؤال. بالاعتماد على العديد من مساهماته الأساسية في فهم الدولة الأفريقية ، توصل هيربست إلى نتيجة جذرية. في بعض الحالات الأكثر صعوبة ، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ، يشير إلى أن دعم الدول الضعيفة قد يضر أكثر مما ينفع. لذلك يجب أن نكون مستعدين للتفكير في

لا يمكن تصويره ، والسماح للحركات الانفصالية بالمغادرة وتشكيل دول جديدة طالما أنها قادرة على تلبية معايير معينة للجدي والاستقرار السياسي.

على الرغم من أن هيربست كان حريصاً على تحديد أن تحليله ينطبق فقط على مجموعة فرعية محددة من الدول الأفريقية ، إلا أن مقالته كانت مثيرة للجدل إلى حد كبير.

مع تفكك النقاش ، شكلت التطورات في بعض البلدان التي ناقشها هيربست في المقال الاستجابة الأكاديمية والسياسية لحجته. على سبيل المثال ، استندت مقدمة الورقة بشكل كبير إلى تجربة ليبيريا والصومال - وكلاهما كان يُنظر إليه عادةً على أنهما "حالات متفرقة" في الوقت الذي كان يكتب فيه - (1997) من أجل إقامة الادعاء بأن فشل الدولة المستمر في أفريقيا استلزم حلولاً سياسية جذرية.

وبينما استمرت حالة الصومال في الإحباط ، تفاوضت ليبيريا لاحقاً على انتقال ناجح نسبياً إلى الحكم المدني في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وأجرت الآن انتخابات متعددة الأحزاب سلمية إلى حد كبير. علاوة على ذلك ، في حين أن النظام الديمقراطي لا يزال هشاً ، فقد أحرزت البلاد تقدماً ملحوظاً تحت قيادة أول رئيسة لإفريقيا ، إلين جونسون سيرليف.

لذلك من الواضح أن التقسيم الفرعي والخلافة ليسا شرطاً أساسياً لبناء الدولة في إفريقيا - على الرغم من أن هذا لا يعني أن الخيارات الجذرية التي حددها هيربست لا تستحق الدراسة بالنسبة للبلدان التي لا تظهر أي علامات على التقدم نحو سلام فعال - أو بناء الدولة ، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما يوحي تاريخ ليبيريا ، تغير شكل الدولة الأفريقية وأنشطتها بمرور الوقت. لذلك من المهم عدم التفكير في الدولة على أنها مجرد مجموعة ثابتة من المؤسسات ، والاهتمام بأنواع الدول المختلفة التي ظهرت في إفريقيا. بمراجعة تطور الدولة الأفريقية ، أصبح كروفورد يونغ من أوائل العلماء الذين يجادلون بأن حقبة "ما بعد الاستعمار" قد انتهت في عام 2004 (الفصل 17). يلاحظ يونغ أن مصطلح ما بعد الاستعمار "اكتسب حاضراً واسعاً بعد فترة ليست طويلة من الاستقلال ، اعترافاً باستيراد ممارسات وروتين وعقليات الدولة الاستعمارية إلى دول جديدة".

وبتفكيك المفهوم إلى أبعد من ذلك ، يقترح أن إحدى السمات المميزة لدولة ما بعد الاستعمار كانت محاولة تأمين "شكل أكثر طموحاً من الاحتكار السياسي ، والذي كان خطاب إضفاء الشرعية عليه هو التنمية".

يقترح يونغ أنه على الرغم من أن هذا النوع من الدول كان مهيمناً في أوائل حقبة ما بعد الاستعمار ، إلا أنه بحلول الثمانينيات ، بدأت الصورة تتغير نتيجة لعدد من الاتجاهات السياسية الجديدة والمهمة. وبشكل أكثر تحديداً ، فتح ظهور "الأوتوقراطية الموروثة" ، جنباً إلى جنب مع "الضغوط الخارجية والداخلية لإعادة تشكيل الدولة الاقتصادية والسياسية" ، "الباب أمام شبكة معقدة من الصراعات المدنية الجديدة". بمرور الوقت ، أدى التأثير المشترك لهذه الإشارات التنموية إلى جعل الإرث الاستعماري أقل أهمية. ونتيجة لذلك ، يخلص إلى أن "لحظة ما بعد الاستعمار قد ولت". هذه الحجة مهمة لعدد من الأسباب ، وأبرزها أنها تساعدنا على وضع النقاش حول الدولة الأفريقية في سياقها التاريخي المناسب ، وهي بمثابة تذكير قيم بأهمية الموروثات التاريخية والحد منها.

استكمالاً لتركيز يونغ على عمليات التغيير ، الفصل الذي كتبه ستيفن يسלט Ndegwa الضوء على جانب مهم من الاستمرارية ، ألا وهو

طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطنين (الفصل 18) مرددًا مخاوف ممداني بشأن التأثير الخلفي للحكم الاستعماري على المجتمعات الأفريقية (انظر المجلد الأول ، الفصل ، (2) يجادل نديغوا بأن فشل كينيا في التحول إلى الديمقراطية في التسعينيات كان جزئيًا نتاج عدم توافق "المواطنة الجمهورية في العرق". "المجتمعات السياسية" مع "سفينة المواطنة الليبرالية في المجتمع السياسي الوطني". "وهو حليف أكثر تحديدًا ، فهو يوضح كيف أن "العلاقة التي يتم تفعيلها اجتماعيًا بين الهوية العرقية والسلطة والشرعية تتنافس مع عضوية وسلطة وشرعية الدولة القومية المسموح بها قانونًا". هذه "الازدواجية في المواطنة تولد تضاربًا حول الديمقراطية - يُنظر إليها على أنها ديمقراطية أغلبية ليبرالية - وتؤدي إلى اثتلافات عرقية تختلف حول المؤسسات المناسبة لدولة متعددة الأعراق". بعبارة أخرى ، تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الدولة الأفريقية في أن الولاء الأساسي للعديد من مواطنيها ليس للمجتمع السياسي الوطني ، ولكن لمجموعتهم العرقية.

مجتمعة ، تقطع أعمال بيتس وهيربست ونغيغوا ويونغ شوطًا طويلًا نحو شرح الأسس الضعيفة للدولة الأفريقية من حيث البنية التحتية والشرعية. على مدى السبعين عامًا الماضية ، سعت عدة مجموعات ومنظمات مختلفة إلى ملء هذا الفراغ المؤسسي والأخلاقي. كما يشير كريستيان لوند (الفصل ، (23) فإن "أفريقيا ليس لديها نقص في المؤسسات التي تحاول ممارسة السلطة العامة: فهي ليست فقط طبقات وفروع متعددة من المؤسسات الحكومية حاضرة ونشطة بدرجات مختلفة ، ولكن ما يسمى بالمؤسسات التقليدية التي تدعمها الحكومة الاعتراف يتنافس أيضًا على السلطة العامة ، كما تدخل المؤسسات والمنظمات الناشئة الجديدة في هذا المجال. في معظم الحالات ، لا تقتصر أشكال السلطة هذه على الدولة أو المجتمع المدني فحسب ، بل "تعمل في الشفق بين الدولة والمجتمع ، بين العام والخاص".

على سبيل المثال ، يُصوّر القادة التقليديون ، المعروفون غالبًا باسم "الرؤساء" ، على أنهم مؤسسات اجتماعية "تقليدية" متجذرة في ماضي ما قبل الاستعمار. ومع ذلك ، فإنهم غالبًا ما يشكلون جزءًا من الهيكل الرسمي للحكومة ، وفي العديد من البلدان يتلقون راتبًا مثل غيرهم من موظفي الحكومة. وبهذه الطريقة ، يمكن اعتبارهم ينتمون إلى كل من المجتمع المدني والدولة.

تم تسليط الضوء على التوترات التي يمكن أن يولدها هذا الدور المزدوج بشكل جيد من قبل Lungisile Ntsebeza (الفصل ، (21) الذي يجادل بأن محاولة إدخال اللامركزية الديمقراطية في جنوب إفريقيا قد تم اختراقها من خلال "التنازلات المقدمة للسلطات الريفية التقليدية". وبشكل أكثر تحديدًا ، "لم يحدث النقل القانوني لإدارة الأراضي إلى المسؤولين المنتخبين ، مما يترك هذه السلطة المهمة تحت سلطة زعماء ورؤساء محليين غير خاضعين للمساءلة". أحد أسباب بطء وتيرة التغيير هو التأثير الذي يواصل الزعماء التقليديون فرضه على مجتمعاتهم. كما أوضحت كارولين لوجان في فصلها عن "جذور الصمود" (الفصل ، (22) يوافق المواطنون الأفارقة على أن يلعب القادة التقليديون دورًا سياسيًا مركزيًا.

في الواقع ، أفاد غالبية المستجيبين لاستطلاعات Afrobarometer أنهم يريدون توسيع صلاحيات القادة التقليديين ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا مثل حل النزاعات المحلية.

كما أن عدم قدرة العديد من الدول على توفير الأمن الفعال قد شجع على ظهور مجموعات الحراسة ، مما أدى إلى ما يسميه ديفيد براتن "سياسة الحماية" (الفصل 24) يُظهر براتن أنه نتيجة لارتفاع مستويات الجريمة وندرة فرص العمل "أصبحت اليقظة سمة مستوطنة في المشهد الاجتماعي والسياسي النيجيري". على سبيل المثال ، تتمتع مجموعات مثل Bakassi Boys و O'dua People's Congress بدعم شعبي كبير جزئيًا بسبب "خدمات الحماية" التي يقدمونها لمجتمعاتهم. ومع ذلك ، فإن مثل هذه المنظمات هي أكثر بكثير من مجرد منظمات أمنية غير رسمية. كما يجادل براتن ، "فيما وراء جرائم القتال ، فإن هذه الجماعات تقود التناقضات السياسية المعاصرة بين سياسات الهوية والمواطنة ، وتمثل تطلعات متباينة لمستقبل نيجيريا بما في ذلك الحركة المؤيدة للشرعية في الشمال والقومية العرقية في الغرب".

بناءً على هذا التقييم ، خلص براتن إلى أن إحدى السمات المميزة لهذه الأنواع من الحركات الأهلية هي أنها تعمل في وسط غامض بين السكان والحكومة. أحد الآثار الضمنية لهذا الوجود الهجين هو أن أنشطة وخطاب الجماعات الأهلية يمكن أن تعكس "النقاشات حول الحوكمة ، و" الدولة ، "والتمييز بين الدولة والمجتمع المدني التي تؤكد على صفات" الشفق "للسياسات التنظيمية المحلية". وبهذه الطريقة ، يعزز تحليل براتن حجة لوند بأن الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع المدني يصعب غالبًا رسمه في السياق الأفريقي. هذه رؤية مهمة بشكل خاص ، لأنها تتحدث بشكل مباشر عن طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع في القارة ، وتسلط الضوء على الطريقة التي تكون فيها العديد من المجموعات التي غالبًا ما يقال إنها جزء من "المجتمع المدني" متورطة في الواقع بعمق في ولاية. يعد فهم هذه النقطة مفتاحًا لفهم ما يميز السياسة الأفريقية - وهي نقطة تم تطويرها بمزيد من التفصيل في المجلد الرابع.

اقرأ معًا ، تحكي المقالات المعروضة في الجزء الثاني قصة مهمة: قد تعرض إفريقيا المعاصرة دولًا ضعيفة من الناحية التنظيمية ، لكنها شهدت أيضًا ظهور عدد من الجماعات والحركات المؤثرة التي تتنافس مع بعضها البعض لممارسة السلطة السياسية على المواطنين. وبالتالي ، في حين أن الدول الأفريقية قد تكون ضعيفة من بعض النواحي ، ومهملة في جوانب أخرى ، إلا أنها نادرًا ما تكون فوضوية.

الميراث الجديد والفساد

العبارتان الأكثر ارتباطًا بالدولة الأفريقية ، بعد "فشل الدولة" ، هما "الميراث الجديد" و "الفساد". الجزء الثالث من هذا المجلد مخصص لاستكشاف هذه الموضوعات. في الفصل الخامس والعشرين ، يتصدى جيرو إردمان وأولف إنجل للتحدي المتمثل في غربة العديد من الكتب والمقالات التي تم إنتاجها حول الأبوية الجديدة في محاولة لتوفير وضوح مفاهيمي أكبر. تثبت هذه المهمة أنها مهمة ، لأنهم وجدوا أن "الخطاب حول" الأبوية الحديثة "يتميز بعدة نقاط ضعف في المصطلحات ، والتي في النهاية ،

أدت إلى حدوث ارتباك مفاهيمي . "لتجنب أن يصبح المصطلح مفهوماً شاملاً لا معنى له ، يقترحون التعريف التالي ، والذي يستحق الاقتباس بإسهاب:

الأبوية الجديدة هي مزيج من نوعين من الهيمنة السياسية. إنه ينطوي على اقتران الهيمنة البيروقراطية الميراثية والعقلانية القانونية. إن ممارسة السلطة في الأنظمة الأبوية الجديدة غير منتظمة ولا يمكن التنبؤ بها ، على عكس الممارسة المحسوبة للسلطة المضمنة في القواعد العالمية. . . . المعايير العامة في ظل الأبوية الجديدة رسمية وعقلانية ، لكن ممارستها الاجتماعية غالباً ما تكون شخصية وغير رسمية. أخيراً ، الأبوية الجديدة تتوافق مع السياسة الاستبدادية ، بينما الهيمنة القانونية العقلانية تتعلق بالديمقراطية.

بعبارة أخرى ، تشير الميراث الجديد إلى الأنظمة السياسية التي تتعايش فيها طريقتان مختلفتان لممارسة السياسة في نفس الوقت. على عكس الكثير من الأدبيات المبكرة ، فإن هذا لا يعني أن القواعد البيروقراطية الرسمية تتعرض دائماً للتقويض بسبب المعايير الاجتماعية الأكثر قوة. بدلاً من ذلك ، فإنه يترك الباب مفتوحاً أمام احتمال وجود جيوب من سلوك اتباع القواعد داخل الأنظمة المعرضة للخطر ، وأن تصبح البلدان أكثر "ميراثاً" أو "عقلانية - قانونية" بمرور الوقت.

في الفصل ، 26 قام جيه بي أوليفيه دي ساردان بفساد ما فعله إردمان وإنجل من أجل الأبوية الجديدة. ومع ذلك ، على عكس نهج إردمان وإنجل ، يتبنى أوليفيه دي ساردان تركيزاً تجريبياً في الغالب ، لا يبدأ بالنظرية بل بالواقع على الأرض. على النقيض من العمل الذي يركز على السياسات بشكل أكبر حول الفساد ، والذي غالباً ما يقضي وقتاً أطول في النظر إلى تأثير الفساد في أسبابه ، يهدف أوليفيه دي ساردان إلى شرح كيفية فهم الفساد في إفريقيا. من خلال هذا التمرين ، يأمل في وضع أعمال الفساد في سياق "عقدة الفساد" الأوسع.

وبشكل أكثر تحديداً ، يسلط أوليفيه دي ساردان الضوء على ستة موضوعات رئيسية تميز الفساد في إفريقيا: طبيعته الروتينية ، وصم الفساد على الرغم من عدم وجود عقوبات فعالة ، وعدم رجوعه الواضح ، وغياب الارتباط بأنواع النظام وشرعيته لمرتكبيه. "

كما يشير هذا الملخص ، فإن استنتاجات أوليفيه دي ساردان ليست متفائلة. لقد اكتشف أن الفساد منتشر ، وفي حين أن "الجميع يؤيد بصدق احترام الملك العام ، ويريد أن تكون قرصنة المكتب في خدمة المواطنين ... يشارك الجميع عن طريق الأعمال اليومية في إعادة إنتاج النظام" يستنكر . ولهذا السبب فإن معظم إصلاحات مكافحة الفساد محكوم عليها بالفشل ، وأن عناصر الميراث الجديد لا تزال راسخة.

في الفصل ، 27 طرح ويليام رينو نقطة ماثلة بطريقة مختلفة ، بحجة أن الفساد والإجرام والفضوض منتشرة في العديد من الدول الأفريقية على وجه التحديد لأنها تنفذ من هم في السلطة. بكلمات رينو ، "مجموعة من الأنشطة التي يتم تعريفها عادة بالفساد والتهرب من سلطة الحكومة ، أو كعواقب للإدارة غير الكفؤة

والسياسات السيئة ، تنبثق في الواقع من الاستراتيجيات الهادفة للحكام. من أجل وصف كيفية عمل هذا في الممارسة العملية ، يطور رينو مفهوم "حالة الظل" ، وهي "شكل من أشكال الحكم الشخصي ؛ أي سلطة تقوم على قرارات ومصالح الفرد ، وليس مجموعة من القوانين والإجراءات المكتوبة. ويتابع قائلاً: "دولة الظل تأسست على قدرة الحكام على التلاعب بوصول الجهات الخارجية إلى الأسواق ، الرسمية والسرية على حد سواء ، بطريقة تعزز قوتهم".

يساعد تحليل رينو في تفسير انتشار المؤسسات الرسمية الهشة في إفريقيا ، لأنه يشير إلى أن العديد من الدول الضعيفة في القارة ليست مجرد نتيجة عرضية للحرب وعدم الكفاءة ، ولكنها تمثل محاولة متعمدة نيابة عن القادة لتقويض مؤسسات الحكم التي قد خلاف ذلك تقيد أفعالهم. ومع ذلك ، من المهم ملاحظة أن Reno لا تشير إلى أن هذا ينطبق على جميع البلدان الأفريقية ، ولكن بدلاً من ذلك تعتبره سمة لمجموعة فرعية من الحالات الإشكالية بشكل خاص. في بلدان مثل الصومال وسيراليون (خلال فترة الحرب الأهلية) تكون "دولة الظل" هي الأقوى ، وأقل احتمال حدوث إصلاح لمكافحة الفساد وبناء دولة فعال.

إعادة الدولة إلى الداخل

تقدم الفصول في الجزء 3 منظورًا كثيفًا إلى حد ما حول إفريقيا ومسارها المستقبلي. ولكن هناك أيضًا العديد من التطورات الإيجابية في القارة ، والعديد من الأفكار حول كيفية تحول الدول الضعيفة. في الفصل 28، تشير نانديكا مكانداوير إلى أنه في حين أن الكثير من الأدبيات في الثمانينيات والتسعينيات افترضت أن "الدول التنموية" لم تكن ممكنة في القارة ، فإن إفريقيا لديها دول "تنموية" في تطلعاتها وأدائها الاقتصادي. .

من خلال الدولة التنموية ، تعني Mkandawire شيئين. أولاً ، دولة "يكون أساسها الأيديولوجي" تنموًا "من حيث أنها تصور" رسالتها "على أنها مهمة تشجيع التنمية الاقتصادية". ثانيًا ، دولة تتمتع بالقدرة - "الإدارية والتقنية والإدارية والسياسية" - على تنفيذ هذه المهمة ، والاستقلالية عن القوى الاجتماعية اللازمة "لوضع سياسات اقتصادية طويلة الأمد غير مثقلة بمطالبات المصالح الخاصة قصيرة النظر". على الرغم من ندرتها في إفريقيا ، إلا أن Mkandawire يشير إلى أن محاولات دول مثل بوتسوانا تفي بهذه الشروط ، وأن أدائها أفضل من بعض نظيراتها الآسيوية خلال السبعينيات.

هذه حجة قوية. ومع ذلك ، هناك مشكلة في استخدام بوتسوانا كمثال إيجابي لدولة تنموية خالية من الفساد ، وهي أنها كانت واحدة من أكثر دول إفريقيا فعالية وإنتاجية منذ الاستقلال. وهكذا ، في حين طلب من القادة المعاصرين الحفاظ على نهج أسلافهم ، لم يكونوا بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات لإزالة الفساد الراسخ والتورث.

بالنظر إلى هذا ، فإن بوتسوانا ليست أفضل مكان للبحث عن تفسير لكيفية الدول التي لم تصبح بعد "تنموية" ، والتي أصبحت

تعتمد على شبكات الميراث الجديدة ، يمكن قلبها. لحسن الحظ ، اقترح عدد من الباحثين خلال العقد الماضي استراتيجيات لتعزيز التنمية في هذا النوع من السياق بالضبط.

في الفصل ، 29 يقترح تيم كيلسال مسارًا بديلًا للبلدان المغلقة في دورات من النمو الاقتصادي المنخفض وسوء الإدارة. تلخيصًا لنتائج برنامج القوة والسياسة الأفريقية ، (APPP) خلص كيلسال إلى أن أحد أسباب فشل العديد من برامج الإصلاح الدولية في إفريقيا هو أنها حاولت فعل الكثير بسرعة كبيرة جدًا. بدلاً من محاولة إجراء تحولات جذرية بسرعة فائقة ، يجادل كيلسال بأن نهج الجدول الأكثر احترافاً سيكون التعرف على الحقائق السياسية المحلية والعمل معها. ما يعنيه بذلك هو أنه بدلاً من الرغبة في الابتعاد أو الأمل في القضاء على السياسات الموروثة الجديدة ، يجب على مشاريع التنمية أن تحاول "السير في اتجاه المذهب الأبوي الجديد".

وبشكل أكثر تحديدًا ، يقترح كيلسال أن أنواعًا معينة من الميراث هي أكثر قابلية للتنمية الاقتصادية من غيرها. إذا كان على حق ، فيمكن للمناحين تحقيق تقدم مهم من خلال مراجعة نهجهم لتشجيع القادة الأفارقة على تبني نوع الهياكل الموروثة الأكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي المستدام. بناءً على تحليل ، Kelsall المرجح أن تنجح هذه الإصلاحات على وجه التحديد لأنها ستأتي بشكل طبيعي أكثر إلى الحكومات والمجتمعات التي سيتم تنفيذها فيها.

في الفصل ، 30 قام David Booth و Frederick Golooba-Mutebi (أيضًا جزء من (APPP) بتطوير هذه الفكرة بالإشارة إلى حالة رواندا.

تمشيا مع تحليل ، Kelsall يقترحون أن الوراثة تميل إلى أن تكون أكثر فعالية عندما تدار مركزيا بطريقة تمكن رئيس الشبكة الموروثة من إعادة استثمار عائدات نشاط البحث عن الربح في الاقتصاد. في ظل هذه الظروف ، قد تكون الوراثة متوافقة مع كل من المستويات المنخفضة نسبياً للفساد واستخدام الربح لتطوير أجزاء من الاقتصاد غير جذابة للقطاع الخاص. يشير بوث وجولوبا موتيبى إلى أن هذا هو بالضبط ما حدث في رواندا ، حيث أنشأت حكومة بول كاغامي نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا شديد المركزية.

في الوقت الحالي ، لا يوجد إجماع حول مدى فعالية النموذج الاقتصادي الرواندي على المدى الطويل. من ناحية أخرى ، يشعر النقاد بالقلق من أن العمليات التجارية للحكومة ستستمر في الهيمنة على القطاع الخاص بسبب وصولهم المستفيد إلى العقود والائتمان ، مما يقوض المنافسة الاقتصادية وبالتالي ريادة الأعمال. إن إنشاء احتكارات تحت سيطرة الحزب الحاكم يتم تعويضه أكثر من خلال قدرة المؤسسات المملوكة لأحزاب على تنشيط أجزاء من الاقتصاد كانت نائمة في السابق ، وتوجيه الإيرادات إلى مشاريع البنية التحتية الهامة. فقط الوقت هو الذي سيخبرنا بالتحليل الأقرب إلى الحقيقة. ومع ذلك ، على المدى القصير ، من الصعب ألا تتأثر بالنمو الاقتصادي بنسبة 7-8 في المائة سنويًا الذي حققته حكومة الرئيس كاغامي بين عامي 2010 و 2015.

ومع ذلك ، على الرغم من إعادة البناء السياسي والاقتصادي المثيرة للإعجاب التي حدثت في رواندا ، فإن أطروحة "الميراث التنموي" لا تزال مثيرة للجدل. أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه ينطوي على التفاضل - وبالتالي إلى حد ما أن يصبح متواطئاً في - السياسة الميراثية. لذلك من المهم أن نتساءل عن الآثار الجانبية السلبية لتأييد الأبوية - وبالتالي تعزيز شرعيتها - على سبيل المثال ، إلى أي مدى سيعزز دعم الدول التي تمارس "المذهب الأبوي التنموي" قبضتها على مثل هذه الممارسات في إفريقيا؟ يتعلق القيد الثاني المحتمل للنظرية بمدى إمكانية تعميم تجربة بلدان مثل رواندا. العديد من الأمثلة التي ناقشها حزب الشعب الفلسطيني ، مثل إثيوبيا ورواندا ، هي دول ذات حزب مهيمن سلطوي قادر على ممارسة سيطرة صارمة على المواطنين. من غير الواضح ما إذا كان النهج الموروث الإنمائي سيكون ممكناً في الأنظمة السياسية الأكثر انفتاحاً وتنافسية في القارة ، حيث سيتعرض لضغوط أكبر بكثير من مجموعة من جماعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

أدت هذه الأسئلة ، إلى جانب المخاوف بشأن سجل رواندا السيئ في مجال حقوق الإنسان ، إلى قيام عدد من الباحثين الآخرين بالبحث عن طرق بديلة للإصلاح. يتعلق أحد أكثر مجالات البحث الجديدة إثارة للاهتمام بإمكانية بناء عقد اجتماعي بين المواطنين والدول من خلال وسيلة الضرائب ، والتي لعبت منذ فترة طويلة دوراً مركزياً في مفاهيم العقد الاجتماعي²¹. على المستوى الأساسي ، المواطنون الذين يدفعون ضرائبهم للدولة يتوقعون عادةً تقديم مستوى معين من الخدمات في المقابل. إن الحاجة إلى عائدات الضرائب تجعل الدول أكثر عرضة لاحتجاجات المواطنين ، بينما يؤدي دفع الضرائب إلى توعية المواطنين بالطرق التي يتم بها استخدام عائدات الدولة. نتيجة لذلك ، يمكن أن يلعب بناء نظام فعال لإدارة الضرائب دوراً مهماً في تطور العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. ومع ذلك ، فإن جمع الضرائب هو أحد الأنشطة العديدة التي فشلت الدول الضعيفة في إفريقيا في القيام بها باستمرار. أحد أسباب ذلك هو أن الحكومات لديها القليل من الحوافز لفرض ضرائب غير شعبية عندما تكون قادرة على البقاء على أساس المساعدات الخارجية والقروض الدولية وعائدات بيع الموارد الطبيعية.

أعاد Odd-Helge Fjeldstad و Mick Moore التحدي المتمثل في إصلاح النظام الضريبي للقارة في مناقشتهما لظهور سلطات الإيرادات شبه المستقلة (ARAS) في التسعينيات (الفصل 31). كما يوضح فيجلستاد ومور ، في حين أن "الحكومات الأفريقية ووكالات التنمية الوطنية المشتركة في الإصلاحات ترى أن ARAS وسيلة لزيادة إيرادات الحكومة المركزية" ، "هناك القليل من الدلائل على أن إنشاء وكالات الإيرادات قد أدى بالفعل إلى زيادة الإيرادات العامة". وبدلاً من ذلك ، يجادلون بأن إنشاء ARAS قد "سهل مجموعة من الإصلاحات في الطرق التي يتم بها تقييم الضرائب وتحصيلها ، ويقلل من الضغوط التي كان من الممكن أن تنشأ لخصخصة كبيرة لتحصيل الضرائب".

هذا النقص في الزخم للإصلاح أمر مؤسف ، لأن الفصل الذي كتبه كريستين بوديا وأدريان ليباس يوضح

التحسينات التي حدثت في لاغوس (العاصمة الاقتصادية لنيجيريا) نتيجة للإصلاح والخصخصة الجزئية للنظام الضريبي (الفصل 33).

قدمت Bodea و LeBas أدلة تشير إلى أن الجمع بين دفع ضرائب أعلى وتقديم خدمة أكبر يدعم ظهور عقد اجتماعي ناشئ يكون من خلاله "الأفراد الذين يتمتعون بتجربة إيجابية في تقديم خدمات الدولة أكثر عرضة للتعبير عن إيمانهم بعدم المشروطة. التزام المواطن بدفع الضرائب. هذه أخبار جيدة ، لأنه إذا كان من الممكن صياغة عقد اجتماعي في سياق غير واعد مثل لاغوس - التي كانت معروفة في أوائل التسعينيات بارتفاع معدل الجريمة والانقسامات العرقية والدينية أكثر من التنمية الاقتصادية - فهناك أمل للبقية. من القارة.

ومع ذلك ، لا ينبغي أن يؤخذ هذا على أنه يعني أن فرض الضرائب على المناطق الريفية غير ممكن ، أو أن القادة لن يسعوا أبدًا إلى فرض ضرائب على مؤيديهم. يجادل تحليل Kimuli Kasara (المبتكر (الفصل 32) حول العرق والجغرافيا والضرائب بأنه خلافًا للاعتقاد السائد ، لا يفضل القادة الأفارقة مجموعاتهم العرقية بالسماح لهم بالإفلات من الضرائب في المناطق الريفية. وبدلاً من ذلك ، وجدت أن "مزارعي المحاصيل النقدية الذين يتم تحديد هويتهم عرقياً مع رئيس الدولة يواجهون ضرائب أعلى". وذلك لأن القادة في مناطقهم الأصلية هم في وضع أفضل لاختيار وسطاء محليين فعالين "لممارسة السيطرة على الريف ولضمان عدم دعم المزارعين لمرشحين بديلين".

إن نتائج كاسارا غير البديهية مهمة ، لأنها توضح أن وجود رئيس من أصل عرقي لا يعمل دائماً لصالح الفرد ، ويساعد في تفسير سبب وجود ضرائب أكثر مما قد يكون عليه الحال بخلاف ذلك.

الأمثلة الواردة في الفصلين 32 و 33 مشجعة ، لكنها تظل استثنائية في الوقت الحاضر ؛ بشكل عام ، يتم تطبيق الضرائب الرسمية بشكل سيء ، وهذا أحد أسباب استمرار اعتماد العديد من البلدان على الدعم المالي من المانحين الدوليين (انظر المجلد الأول). تنعكس المستويات المنخفضة من ضريبة الدخل المحصلة في أفريقيا على القدرة المحدودة لوكالات تحصيل الضرائب ، بالإضافة إلى الأجور المنخفضة والبطالة المرتفعة. قد يكون أيضاً مرتبطين بنتائج أخرى لكاسارا ، والتي تشير إلى أن "الأنظمة الديمقراطية تفرض ضرائب أقل" ، جزئياً لأن لديها وسائل أقل تحت تصرفها لفرض الامتثال. بطبيعة الحال ، الحكومات الديمقراطية هي أيضاً أكثر عرضة للانتقاد العام لزيادة الضرائب ، خاصة إذا شنت أحزاب المعارضة حملة ضد الضرائب المرتفعة. إذا أخذنا في الاعتبار تحليل Feldstad و Moore ، فإن هذا بمثابة تذكير مهم بأن العمليات التي قد تبدو مكتملة على السطح - في هذه الحالة التصديق الديمقراطي والإصلاح الضريبي - لا تسير دائماً في نفس الاتجاه.

أين الدولة الأفريقية القادمة؟

يصعب التنبؤ بمستقبل الدولة الأفريقية والعلاقة بين المحكومين والحكومة. ومع ذلك ، فإن الأدبيات التي تم جمعها مؤخرًا في هذا المجال تشير إلى بعض المسارات المحتملة. الفساد والمحسوبية متأصلان بعمق في العديد من المجتمعات الأفريقية وسيستغرق الأمر عقودًا حتى يتغير هذا. وبشكل أكثر تحديدًا ، فإن تطور بيروقراطيات ميريتو أكثر حرجًا ومقيدة بالقواعد سوف يتطلب تغييرًا على مستويين.

أولاً ، ستعتمد آفاق الإصلاح الهادف على ظهور إرادة سياسية أكبر لفرض ووضع معايير جديدة من خلال النظام السياسي. لسوء الحظ ، من غير المرجح أن تظهر الإرادة السياسية الضرورية ، أو تكون فعالة ، ما لم يحدث تغيير ثانٍ داخل المجتمعات الأفريقية نفسها: التنمية الاقتصادية العادلة. بمرور الوقت ، سيسهل النمو الاقتصادي الشامل ظهور مواطنين أكثر تعليمًا يكونون أقل اعتمادًا على الدولة في سبل عيشهم ، وبالتالي يكونون قادرين بشكل أفضل على تحدي إساءة استخدام السلطة. إصلاحات مكافحة الفساد ، سيواجه القادة السياسيون حوافز أقوى لأخذ الفساد على محمل الجد. وبهذه الطريقة ، ستتشكل احتمالات التغيير السياسي بعيد المدى بشكل كبير من خلال مدى التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

هذا لا يعني أن الحد من الفساد غير ممكن في ظل غياب النمو الاقتصادي. داخل إفريقيا ، هناك تباين كبير في مدى ترسخ السياسات الموروثة الجديدة ، وأحرزت بعض الدول تقدمًا في بناء بيروقراطيات أنظف وأكثر فاعلية.

ومع ذلك ، يجب أن نكون حذرين بشأن المدى الذي يمكن فيه تعميم تجربة بعض الأضواء الرائدة في القارة. كما نوقش أعلاه ، نجح القادة السياسيون في بوتسوانا مؤخرًا في احتواء الفساد جزئيًا لأنه لم يُسمح له بالتجذر في المقام الأول. النظام الذي ، على الرغم من كونه غير عادل وإشكالي بشكل واضح ، فإنه ينتج فوائد لدوائر انتخابية قوية. عادةً ما تحدث تحولات البيع الكاملة هذه فقط على مدى فترات طويلة جدًا من الزمن ، أو في الحالات التي حدثت فيها تغييرات جذرية في النظام السياسي - كما هو الحال في رواندا بعد الإبادة الجماعية.

لذلك من المهم النظر في المدى الذي من المرجح فيه الاتجاهات الاقتصادية الحالية نوع التحول الاجتماعي الموصوف أعلاه.

أثار تطوران محدودان اهتمام علماء السياسة والمعلقين الإعلاميين على مدى السنوات الخمس الماضية. من ناحية ، أدى النمو الاقتصادي المستمر إلى توسع الطبقة الوسطى. من ناحية أخرى ، يوفر عدد متزايد من البلدان التعليم الأساسي المجاني لمواطنيها ، على الرغم من أن جودة هذا لا تزال متفاوتة. 25 مزيج هذه الاتجاهات هو خبر جيد للمساءلة السياسية 26. بحثي الخاص عن كينيا ، على سبيل المثال ، يعتقد أن المتعلمين يفضلون على الأرجح فرض الضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية

ومع ذلك ، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لفهم بالضبط كيف ستتم هذه العملية. على الرغم من التكهات الحالية ، فمن غير المرجح أن يسعى جميع أعضاء "الطبقة الوسطى" إلى محاسبة الحكومة. بدلاً من ذلك ، يمكننا أن نتوقع أن نرى تبايناً بين هؤلاء الأشخاص الذين توظفهم الحكومة - وبالتالي يظلون معتمدين على مصلحتها - وأولئك الذين يعملون في القطاع الخاص. في حين أن الأولى قد ترى قيمة في حماية الوضع الراهن ، فمن المرجح أن تتمتع الأخيرة بالاستقلالية اللازمة لمقاومة إساءة استخدام السلطة - ما لم تستفيد شركائهم ، بطبيعة الحال ، بشكل مباشر من رعاية الحكومة.

لذلك نحن بحاجة إلى تطوير فهم أفضل لكيفية وضع المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالدولة ، وكيفية ارتباطها ببقية المجتمع. في المقابل ، يشير هذا إلى الحاجة إلى اعتماد نهج الاقتصاد السياسي: 28 من يملك ماذا ، وكيف أصبحوا يمتلكونه ، وكيف يرتبطون بالآخرين. كما يعني ضمناً أن دراسة إفريقيا ستستفيد من مشاركة أقوى مع علم الاجتماع ، ولا سيما تركيزها على الفئات الاجتماعية المختلفة وتفاعلاتها. لا يعد أي من هذين النهجين رائجاً بشكل خاص في الدراسات الأفريقية اليوم ، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنهما كانا شكلين شائعين إلى حد ما من أشكال التحليل في السبعينيات ، والأكاديميون يبحثون دائماً عن شيء جديد. ومع ذلك ، فمن المحتمل أن يشهدوا انتعاشاً في السنوات العشرين القادمة حيث نحاول فهم الأنواع الجديدة من العلاقات بين الدول والمجتمعات التي ستظهر في القارة.

ملحوظات

1 لمناقشة الحكومة في سياق الحزب الواحد ، انظر غوران هايدن وكولين ليز. "الانتخابات والسياسة في أنظمة الحزب الواحد: حالة كينيا وتنزانيا". المجلة البريطانية للعلوم السياسية ، 1972 ، (4) 2 ص. 389 - 420.

2 كريس ألين. "فهم السياسة الأفريقية". مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي

، 1995 ، (65) 22 ص. 301 - 320.

3 للحصول على لمحة عامة عن هذه الفترة ، انظر Nic Cheeseman. الديمقراطية في إفريقيا: النجاحات والفشل والنضال من أجل الإصلاح السياسي. مطبعة جامعة كامبريدج ، 2015 الفصل. 1.

4 سو أونسلو (محرر). الحرب الباردة في جنوب إفريقيا: قوة البيض وتحرير السود. روتليدج ، 2009.

5 باربرا ويلك كارول وتيرانس كارول. "الدولة والعرق في بوتسوانا وموريشيوس: طريق ديمقراطي للتنمية؟" مجلة دراسات التنمية ، 1997 (4) 33 ص. 464-486.

6 باتريك شابال وجان باسكال دالوز. أفريقيا تعمل: الفوضى كأداة سياسية. جيمس كوري ، 1999 ص. 14.

7 والتر رودني. كيف تخلفت أوروبا عن أفريقيا. مطبعة جامعة هوارد ، 1981.

8 هذه هي أكبر ثلاث دول في إفريقيا من حيث الكتلة الأرضية.

9 لقد ناقش عدد من العلماء الانقسام بين المركز والأطراف فيما يتعلق بقدرة الدولة. انظر Aristide Zolberg. إنشاء نظام سياسي: الدول الحزبية في غرب إفريقيا. راند مكنالي ، 1966 جيفري هيربست. الدول والقوة في أفريقيا: دروس مقارنة في السلطة والسيطرة. مطبعة جامعة برينستون ، 2000.

10 كما أستخدمه هنا ، يشير مصطلح "دولة" ببساطة إلى المؤسسات السياسية الأساسية التي يتم من خلالها تنظيم المجتمع وحكمه. وهذا يشمل ، على سبيل المثال لا الحصر ، الدستور ، والبيروقراطية ، وقوات الشرطة ، والجيش ، ونظام حقوق الملكية ، وما إلى ذلك.

- 11 وليام توردوف ، أد. السياسة في زامبيا. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، 1974.
- 12 روبرت إتش جاكسون وكارل جي روزبرغ. "لماذا تستمر الدول الضعيفة في إفريقيا: التجريبية والقضائية في الدولة". السياسة العالمية ، 1982 ، (1) 35 ص. 24-1
- مثل العديد من المقالات التي تمت مناقشتها في هذه المقدمة ، تم نشر هذه المقالة منذ فترة طويلة جدًا لتضمينها في هذه السلسلة.
- 13 في المتوسط ، قدمت الحكومة الفرنسية الدعم العسكري لحكومة في إفريقيا مرة كل عامين في الثمانينيات. شون جريجوري. "الجيش الفرنسي في إفريقيا: الماضي والحاضر". الشؤون الأفريقية ، 2000 ، (396) 99 ص. 448 - 435
- 14 رينيه ليمارشاند. "المحسوبية السياسية والعرقية في أفريقيا الاستوائية: تضامن متضارب في بناء الأمة". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 1972 ، (1) 66 ص. 90 - 68
- 15 شايلال ودالوز. أفريقيا تعمل. جيمس كوري ، 1999.
- 16 للحصول على مناقشة كاملة لهذا الأدب ، انظر ، Nic Cheeseman "مقدمة: أهمية المؤسسات في السياسة الأفريقية". في نيك تشيزمان. المؤسسات السياسية في إفريقيا. مطبعة جامعة كامبريدج ، سيصدر قريباً.
- 17 من الجدير بالذكر أن فشل الدولة مصطلح مثير للجدل ويفضل العديد من الباحثين تجنب استخدامه والتحدث بدلاً من ذلك عن جوانب أكثر تحديدًا لضعف الدولة وقوتها. أستخدم هذا المصطلح هنا لأنه يعكس خطًا مهمًا من الأدبيات.
- 18 بول كولبير ، المليار السفلى: لماذا تفشل أفقر البلدان وما الذي يمكن فعله حيال ذلك. مطبعة جامعة أكسفورد ، 2008.
- 19 للحصول على البيانات ، انظر (12) <www.afrobarometer.org> يوليو. (2015)
- 20 للحصول على مناقشة متوازنة لبعض هذه القضايا ، راجع Tom Goodfellow "التسوية السياسية في رواندا والتحول الحضري: مصادرة الملكية والبناء والتصنيف في كينغالي". مجلة دراسات شرق أفريقيا ، 2014 ، (2) 8 ص ؛ 329-311 ديتريش بهوري. "بين رأسمالية الحزب وإصلاحات السوق - فهم القطاع يختلف في رواندا". مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 2015 ، (3) 53 ص. 450-415
- 21 يشير مصطلح "العقد الاجتماعي" إلى مجموعة من المعايير التي تحكم حقوق والتزامات الدول والمجتمعات ، والتي غالبًا ما يُعتقد أنها ذات أهمية خاصة لتطوير أنظمة سياسية أكثر خضوعًا للمساءلة.
- 22 تشارلز تيلي وغابرييل أردانت. تشكيل الدول القومية في أوروبا الغربية. مطبعة جامعة برينستون ، 1975 مارجريت ليفي. من حكم وعائلات.
- مطبعة جامعة كاليفورنيا ، 1989.
- 23 العديد من النقاط في هذا القسم تردد العمل الكلاسيكي من مدرسة التحديث والعمل المبكر على تطوير الديمقراطية في أوروبا. انظر ، على سبيل المثال ، سيمور مارتن ليبسيت. "بعض المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". مراجعة العلوم السياسية الأمريكية ، 1969 ، (1) 53 ص ؛ 105-69 بارينجتون مور. الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية: الرب والفلاح في صنع العالم الحديث. مطبعة بيكون ، 1966 ديتريش روشيمير وإيفلين هوبر ستيفنز وجون دي ستيفنز.
- التطور الرأسمالي والديمقراطية. مطبعة جامعة شيكاغو ، 1992.
- 24 كينيث جود. "الفساد وسوء الإدارة في بوتسوانا: أفضل مثال؟" مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة ، 1994 ، (3) 32 ص. 521-499
- 25 يتم توفير التعليم الابتدائي المجاني من قبل العديد من البلدان الأفريقية بما في ذلك كينيا وملawi وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. ومع ذلك ، فقد نجح عدد قليل من البلدان في تطوير المدارس الثانوية والجامعات لاستيعاب الزيادة الكبيرة في خريجي المدارس الابتدائية التي أحدثتها هذه التغييرات.
- 26 للاطلاع على مناقشة كاملة ، انظر "قضية خاصة: الاقتصاد السياسي للطبقة الوسطى الناشئة في إفريقيا". مجلة التنمية الدولية ، 2015 ، (5) 27 ص. 587-573
- 27 نيك تشيزمان. "لا برجوازية ولا ديمقراطية؟" المواقف السياسية للطبقة الوسطى الكينية. مجلة التنمية الدولية ، 2015 ، (5) 27 ص. 664-647.
- 28 إنني ممتن لـ Lindsay Whitfield على هذه النقطة.

مقدمة في الحجم III

نيك تشيزمان

سياسة الهوية والصراع والتكيف: الطبقة والدين والعرق في إفريقيا

القومية والعرق هما من أهم الموضوعات في الدراسات الأفريقية ، وقد أدت إلى ظهور اثنين من أكبر الآداب وأكثرها حيوية. ركزت الدراسات حول القومية على الطريقة التي اتحدت بها أعداد كبيرة من الأفارقة في قضية مشتركة لمقاومة الحكم الاستعماري وتأمين الاستقلال . حول ما إذا كان التنوع العرقي يزيد من مخاطر الصراع المدني ويقوض آفاق النمو الاقتصادي وتوطيد الديمقراطية. 2 يمكن أن يُسمح طلاب السياسة الأفريقية لكونهم مرتبكين إلى حد ما من التناقض الواضح بين هذين المنظورين. كيف يمكن أن تكون القارة التي بها واحدة من أحدث الحركات القومية بها بعض الانقسامات دون القومية الأكثر وضوحًا وإشكالية؟ المجلد الثالث مخصص لشرح سبب ذلك ، وما الذي يمكن عمله حيال ذلك.

من أجل تقدير النقاشات التالية ، من المهم أن ندرك أن المجتمعات قد تكون موحدة ومشتمة على أبعاد مختلفة في نفس الوقت. يمكن لمجتمع به انقسامات عرقية قليلة ، على سبيل المثال ، أن يتميز بانقسامات طبقية شديدة ، كما كان الحال في المملكة المتحدة في السبعينيات.

وبالمثل ، فإن البلد الذي ينتمي فيه معظم الناس إلى نفس المجموعة العرقية قد يكون منقسمًا بشدة عندما يتعلق الأمر بالدين - وبالطبع الجنس (موضوع تم تناوله في المجلد النهائي). خلال الفترة القومية ، كانت إفريقيا موحدة ومقسمة في نفس الوقت بهذه الطريقة فقط.

من ناحية أخرى ، أدى فرض الحكم الاستعماري إلى خلق عصر انقسام قوي بين الأفارقة السود (الذين تم استبعادهم من الفرص السياسية والاقتصادية) والأوروبيين البيض (الذين تمتعوا بامتيازات كبيرة). على الرغم من أن القصة كانت في كثير من الأحيان أكثر تعقيدًا من هذا - على سبيل المثال ، من خلال أسبقية المجتمعات الآسيوية ، والتي غالبًا ما احتلت موقعًا غامضًا بين الاثنين الآخرين - كان جاذبية الاستقلال كافية لتوحيد المجتمعات الأفريقية المتنوعة حول هدف مشترك 3. في الوقت نفسه ، ساعدت طبيعة النضال القومي على تكوين ارتباط أقوى

بين الناس والمكان ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الحملة من أجل الاستقلال تضمنت قبول الحدود الاستعمارية ، وبالتالي على المنطقة التي رسموها.

من ناحية أخرى ، كانت معظم المجتمعات الأفريقية أيضًا مجزأة ، جزئيًا نتيجة لسياسة الانقسام والحكم للقوى الاستعمارية (انظر المجلد الأول).

وبالتالي ، غالبًا ما فسرت المجتمعات المتنافسة وفهمت الاستقلال عن وجهات نظرها الخاصة ، وبالتالي طورت مواقف مختلفة جدًا تجاه النضال القومي. تميل المجموعات الأكبر التي كانت أكثر تقدمًا اقتصاديًا وسياسيًا إلى تفضيل إنهاء الاستعمار السريع على أساس أنها ستستفيد من نقل السلطة إلى الأيدي الأفريقية. استنتاجات مختلفة ، وفي كثير من الحالات فصلت فضلًا أكثر تدريجيًا ، على أمل أن يتم إقناع السلطات الاستعمارية بحمايتها من "استبداد الأغلبية".

بهذا المعنى ، كانت القومية أسطورة ضرورية. في تناقض صارخ مع الصورة الموحدة والتوافقية للقومية السائدة الآن في القارة ، 6 تميزت الانتخابات الاستعمارية المتأخرة 6 بمنافسة ساخنة - وغالبًا ما تكون عنيفة - بين الأحزاب الأفريقية ذات المواقف المختلفة جدًا من الحكم الاستعماري. إن صورة الخمسينيات والستينيات باعتبارها لحظة وحدة وطنية كبيرة تميل إلى إخفاء هذه الانقسامات المبكرة. فمن السهل أن نرى لماذا. بالنسبة للقادة الهائسين في تغطية التصدعات داخل مجتمعاتهم ، كان تاريخ رشاش البخاخة مناسبًا سياسيًا - كما كانوا الآن يتحكمون في الروايات الرسمية وسياسة التعليم - مباشرًا نسبيًا. في الواقع ، ذهب عدد من الحكومات الأفريقية إلى أبعد من ذلك ، مدعية أن الوحدة الوطنية ضرورية للتنمية ، وبالتالي فهي مبرر شرعي لتدخل الحكومة ، حتى لو كان لا بد من تحقيقه بالقوة. كانت الانقسامات الاجتماعية والسياسية تحت السجادة ، محاولات الترويج لرؤية مثالية للنضال القومي أقل فعالية في تشكيل المواقف المحلية مما قد توحى به هيمنتهم في النقاشات الوطنية. عاشت ذاكرة تجارب الحقبة الاستعمارية جيدًا في عهد الاستقلال ، وغالبًا ما تفاقمت التوترات العرقية بسبب ميل الحكومات إلى تفضيل جزء من البلاد على الآخر في توزيع الموارد. نتيجة لذلك ، تستمر قوى القومية والعرقية في التنافس.

بعد قلبي هذا ، من المهم عدم صنم العرق. لسبب واحد ، هناك مجموعة صغيرة من المقاطعات الأكثر تنافسًا عرقيًا مثل بوتسوانا ، حيث لعبت الإثنية دورًا أقل أهمية في الحياة السياسية 8. وفي الوقت نفسه ، هناك أيضًا عدد من الهويات الأخرى التي تشكل السياسة الأفريقية. أكثر هذه الهويات وضوحًا هو الدين ، على الرغم من أهمية الطبقة أيضًا في القارة ، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة تمامًا عن أوروبا وأمريكا الشمالية. في العديد من البلدان الأفريقية ، تتواطأ النخب عبر الخطوط العرقية للحفاظ على أنظمة الاستغلال الاقتصادي. مردخاي تماركين

أشار ذلك إلى حالة كينيا في وقت مبكر من عام 1978 مشيرًا إلى أنه بمجرد انتهاء المعركة المحتدمة لخلافة الرئيس جومو كينيا ، كان لدى النخبة والبرجوازية ككل مصلحة كبرى في استقرار النظام الذي ازدهروا عليه. 10. على الرغم من ذلك ، تم تكريس القليل نسبيًا من الاهتمام بشكل متعاقب لعلاقات النخبة عبر الإثنيات حتى ألهم عمل ليوناردو أريولا الأخير موجة جديدة من البحث (الفصل 50).

ترتبط الإثنية بنوع النظام السياسي والاجتماعي غير المتكافئ للغاية الذي وصفه تماركين بقدر ما تمكّن سياسات فرق تسد النخبة الأفريقية من توليد انعدام الثقة بين المجتمعات العرقية المختلفة. يلعب هذا دورًا رئيسيًا في استمرار عدم المساواة في إفريقيا ، لأنه يمنع ظهور مجموعة موحدة من المواطنين المحرومين الذين قد يسعون لولا ذلك للإطاحة بالنظام السياسي والاقتصادي الذي يحافظ على فقرهم. ومع ذلك ، لا يمكن أن تفسر دوافع النخب ، أو عواقب أفعالهم. في مثل هذه الحالات ، يتم استخدام العرق كوسيلة لتحقيق غاية ؛ نادرًا ما تكون هذه هي الغاية نفسها. لذلك من المهم عدم النظر إلى العرق بمعزل عن الآخر ، بل فهم الطريقة التي يتفاعل بها العرق والطبقة والدين والجنس في السياق الأفريقي.

الطبقة مقابل العرق في أفريقيا

أحد أسباب عدم دراسة الطبقة في إفريقيا هو أن الانقسامات الطبقية الصارمة ليست واضحة بالطريقة نفسها التي تصورها كارل ماركس وغيره من المنظرين المهمين للطبقة . أو الطبقة العاملة خارج بلدان جنوب إفريقيا التي تتميز بمجموعات تعدين صناعية كبيرة . وبالتالي مستويات أعلى من التحضر وسياسة النقابات العمالية . معترف بها على نطاق واسع وذات مغزى اجتماعيًا. في الواقع ، تتميز الدول الأفريقية باختلافات شديدة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء. هذا التفاوت موجود بين المجموعات العرقية المختلفة وداخلها: سياسة الفائز يأخذ كل شيء تعزز مصالح مجتمعات معينة على مجتمعات أخرى ، لكن الأغنياء يميلون أيضًا إلى استغلال الفقراء داخل مجتمعهم.

من أجل التأكيد على أهمية هذه النقطة ، لا يبدأ المجلد الثالث بالدين والعرق بل باللامساواة والطبقة. كما يوضح نيكولاس فان دي والي ، تتميز إفريقيا ببعض أكثر البلدان غير المتكافئة في العالم ، وأبرزها بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا (الفصل 35).

لكن القارة ليست غير متكافئة على قدم المساواة: في بعض الدول تعاني من تفاوتات أعمق بكثير من غيرها. وفقًا لفان دي والي ، لا يمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال "التفسيرات التقليدية لعدم المساواة". بدلاً من ذلك ، يجادل بأن "الثروات الطبيعية في المنطقة شكلت طبيعة المؤسسات الاستعمارية ، والتي بدورها خلقت الظروف لمستويات عالية من عدم المساواة الموجودة اليوم".

إن تفسير Van de Walle المتجذر تاريخيًا مدعوم بتحليل Nicoli Nattrass و Jeremy Seekings (الفصل 34) اللذين وجد هذا التفاوت

في جنوب إفريقيا لم تسقط في التسعينيات ، على الرغم من إدخال الديمقراطية التمثيلية في عام 1994 ووجود حكومة (من المفترض) ذات ميول يسارية. يجادلون بأن هذا يرجع إلى حد كبير إلى أن السياسات الجديدة لزيادة درجة إعادة التوزيع الاقتصادي لم تفعل شيئاً يذكر:

لمساعدة قسم أساسي من الفقراء في جنوب إفريقيا: العاطلون عن العمل ، وخاصة الأسر التي لا يعمل فيها أحد. تعمل السياسات العامة الأخرى على الإضرار بهذه الفئة المهمشة: تعمل سياسات سوق العمل والسياسات الاقتصادية الأخرى على توجيه الاقتصاد نحو مسار النمو الذي يقضي على العديد من غير المهرة والعاطلين عن العمل.

غالبًا ما يكون التفاعل بين الطبقة والعرق معقدًا ومتعدد الطبقات. في البلدان التي عانت من سياسة الفائز يأخذ كل شيء ، من المرجح أن تكون الجماعات العرقية التي شغلت منصب الرئاسة أفضل بشكل ملحوظ من تلك التي لم تفعل ذلك. نتيجة لذلك ، قد يكون الشخص الذي لديه ثروة ومكانة أكبر داخل مجتمع مهمش أسوأ حالاً من شخص متوسط الثروة والمكانة في مجتمع آخر. إن فهم كيفية تفاعل الطبقة والعرق أمر بالغ الأهمية لأي تحليل للعلاقات الاجتماعية في القارة ، وآفاق السلام والاستقرار. في الواقع ، يميل العرق إلى أن يكون أكثر انفجاراً سياسياً في البلدان التي استخدمت فيها الحكومات المتعاقبة سياسات إقصائية للغاية ، مثل أن العرق والطبقة تبدأ في التداخل ، والمجتمع الذي يولد فيه شخص ما يحدد فرص حياته - كما في رواندا في الثمانينيات. 13

العلاقة بين العرق والطبقة مهمة أيضاً للتعينة السياسية. في عام 1987 أشار نيكولاس نينانجيرا إلى أنه لكي يكون المرء زعيماً سياسياً ناجحاً في كينيا ، يتعين عليه أولاً إظهار التفوق السياسي داخل مجتمعه ، ثم الحصول على موافقة النخب من عدد من المجموعات العرقية المختلفة 14. وهذا يعني أن القادة يجب أن تكون حساسة لكل من ما تعتبره مجتمعاتهم قيادة جيدة ، ولرموز السلطة التي تضمن القبول ضمن ما يمكن تسميته ، لعدم وجود مصطلح أفضل ، "الطبقة الحاكمة". المناقشات الأخلاقية التي تحدث داخل المجموعات العرقية حول أسئلة مثل ما يمكن اعتباره قيادة جيدة هي موضوع فصل بروس بيرمان (الفصل 36).

تعتمد رواية بيرمان بشكل كبير على عمل مؤلفه المشارك منذ فترة طويلة جون لونسديل ، الذي يجادل بأن المجتمعات قد تخضع في نفس الوقت لـ "العرق الأخلاقي" - المناقشات الداخلية حول ما يعنيه أن تكون مواطناً صالحاً وقائداً جيداً - و "القبلية السياسية" - التلاعب بهويات المجموعة من قبل القادة السياسيين لتعزيز الانقسام وقمع المعارضة

بالنسبة إلى لونسديل ، الإثنية الأخلاقية والقبلية السياسية ليسا بديلين بل وجهان لعملة واحدة. بعبارة أخرى ، يمكن أن تخضع جماعة عرقية معينة (كان لونسديل يكتب عن كيكويو في كينيا) لهاتين القوتين في نفس الوقت. عندما تسود "الإثنية الأخلاقية" ، يتم وضع القادة تحت ضغط أكبر للاستجابة لمخاوف القاعدة الشعبية.

ولكن يمكن التغلب على هذا الضغط عادة من خلال النشر الذكي لـ

"القبليّة السياسيّة"، التي يمكن للقادة من خلالها استغلال خوف مجتمعهم من فقدان السلطة والموارد للجماعات المنافسة من أجل تهميش المعارضة الداخليّة. وبالتالي، يمكن أن تسير النقاشات الأخلاقية داخل المجموعة و "السياسة العرقية" جنباً إلى جنب. يجادل بيرمان بأن هذا التصور ذا قيمة لأنه يساعد في شرح كيف يمكن أن تحتوي "القبائل السياسيّة" على طبقات اقتصادية متعددة، والمشاركة في مناقشات ساخنة حول السلوك المناسب لقادة المجتمع، وفي نفس الوقت تعمل كـ "تحالفات" يمكن أن تكون فعالة. "معياً للوصول إلى الدولة".

الدين والعرق والأرض والصراع

على الرغم من أن فهم العرق هو المفتاح لفهم السياسة الأفريقية، إلا أن هناك الكثير في السياسة الأفريقية من مجرد العرق. من الواضح أن البلدان الأفريقية سجلت بعضاً من أعلى مستويات المعتقد والممارسة الدينية في العالم. لذلك لا ينبغي أن يكون مفاجئاً، على حد تعبير ستيفن إليس وجيري تير هار، أن "أنماط التفكير الديني حول العالم منتشرة في إفريقيا، ولها تأثير واسع على السياسة بالمعنى الواسع" (الفصل 37) في كتابهم المؤثر، عوالم القوة، يناقش إليس وتير هار أهمية التعامل مع الطرق الأفريقية في النظر إلى العالم بجدية عند تحليل العلاقة بين الدين والسياسة. يعتمد الاستخدام الأكاديمي الشائع على افتراض وجود تمييز هيكلي بين العالم المرئي أو المادي والعالم غير المرئي، في حين أن مثل هذا التمييز الصارم لا ينعكس على الأفكار المتعلقة بطبيعة الواقع التي تسبق التكافؤ في إفريقيا. بعبارة أخرى، يؤمن معظم الأفارقة بوجود عالم روحي غير مرئي له تأثير مباشر على العالم المرئي المرئي. إن فهم كيف يفكر الناس في إفريقيا بهذين العالمين، والعلاقة بينهما، أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن نفهم كيف تؤثر المعتقدات الدينية على السلوك السياسي والعكس صحيح.

هناك العديد من الأمثلة التي يمكن استخدامها لتوضيح هذه الحجة. لاختيار الأكثر وضوحاً فقط، ما لم نعتزف بالاعتقاد السائد في قوة العالم غير المرئي في إفريقيا، فلا يمكن تفسير سبب سعي العديد من الرؤساء للاستفادة من القوة الروحية، ولماذا أدت إعادة السياسة المتعددة الأحزاب إلى عودة الاستخدام السياسي للسحر. على سبيل المثال، استخدم الرئيس موبوتو سيسي سيكو رئيس زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) المرباط السنغالي "الطبيب الساحر"، الحاج بابكر كيببي، والمرباط المالي المتضخم، سيرين باباكار سيسسي، لإظهار قوته الروحية. وبالمثل، في توغو، هدد الرئيس إياداما باستخدام "سلطانه" لقمع المعارضين، بينما يتلاعب في الوقت نفسه باتهامات السحر لإضفاء الشرعية على أمن خصومه.

يجادل إليس وتير هار بأن فهم العلاقة بين الروحاني والسياسي له أهمية حاسمة لأن "الدين هو اللغة السياسية الناشئة في عصرنا". هذا الاستنتاج لن يكون

في غير مكانه في حساب التأثير السياسي للدين في إفريقيا المعاصرة الذي قدمته راشيل بيتي ريدل في الفصل 38. وفقًا لريدل ،

تخلق زيادة التعددية الدينية نتيجة للتححر السياسي فرصًا جديدة للتعبئة الدينية في المجال السياسي للمهمشين ثقافيًا ... مما يعني ضمناً إمكانية التمثيل الاجتماعي والسياسي للفقراء والمهمشين من أفراد المجتمع الذين فشلت السياسة حتى الآن .

يمكن أيضًا العثور على أصداء هذه الحجة في الفصل الذي كتبه جيفري هاينز عن الدين والديمقراطية في المجلد الرابع (الفصل ، 68) والذي يوضح بالتفصيل بعض الإسهامات الإيجابية التي قدمها القادة الدينيون لحماية حقوق الإنسان وفتح المجال السياسي على 17 ومع ذلك ، فإن هذه القصة الأكثر إيجابية عن الشمول والتمثيل السياسي لها أيضًا "جانب مظلم" ، لأن العمليات ذاتها التي تعمل على تعبئة الدين في الساحة السياسية تخلق في الوقت نفسه الظروف لمنافسة دينية أكثر حدة. وقد أدى ذلك بالفعل في بلدان مثل كوت ديفوار وكينيا ونيجيريا إلى ارتفاع مستويات التوتر ، بل وحتى العنف ، بين المجتمعات الإسلامية والمسيحية. (18)

جزئيًا كنتيجة للتسييس المتزايد للدين ، وجزئيًا لأن بعض جوانب العقيدة الإسلامية تبدو متضاربة مع بعض المبادئ الديموقراطية الحاسمة ، كثيراً ما يقال إن الإسلام ليس "مضيفاً للديمقراطية" 19.

يدحض هذا الادعاء ليوناردو فيلالون (الفصل ، 39) الذي يعتمد على تجربة عدد من دول غرب إفريقيا للتشكيك في فكرة أن الإسلام والديمقراطية غير متوافقين. أوضح هذه الحالات هي السنغال ، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة وهي أيضًا واحدة من أكثر الديمقراطيات انفتاحًا في القارة. لم تجر السنغال انتخابات مستمرة منذ الاستقلال فحسب ، بل شهدت أيضًا انتقالًا للسلطة.

يوثق فيلالون بعناية كيف انتقلت البلدان الإسلامية مثل السنغال ومالي والنيجر "من الجدل إلى التفاوض" ، متجنبين الصراع وأسوأ جوانب الاستبداد. يقترح فيلالون أن فهم سبب حدوث ذلك يتطلب منا تناول هذا الموضوع من منظور مختلف. بدلاً من التساؤل عما إذا كان من الممكن ممارسة الديمقراطية في سياق إسلامي ، يجب أن نسأل كيف يتم تأطير مسألة الديمقراطية ومتابعتها والتفاوض بشأنها وربما تعديلها داخل مجتمعات إسلامية معينة. فقط إذا قمنا بتأطير تحقيقنا بهذه الطريقة ، سنتمكن من تقدير سبب إثبات أن الإسلام متوافق مع الديمقراطية في بعض السياقات وليس في سياقات أخرى.

يعكس موضوعًا مشتركًا لهذا الكتاب ، يجادل فيلالون بأن وضع عمليات الديمقراطية في سياقاتها التاريخية والسياسية المناسبة هو المفتاح لفهم الطريقة التي يتفاعل بها الدين والسياسة.

غالبًا ما توصل البحث حول العرق إلى نفس النتيجة: السياق مهم. الهويات العرقية المسيسة إلى حد كبير لا "توجد" ببساطة. بدلاً من ذلك ، في بعض الحالات يتم رعايتها وتشجيعها من قبل القادة السياسيين ، بينما في حالات أخرى يتم إدارتها خارج السياسة اليومية من خلال النجاج

استراتيجيات بناء الأمة. توضح مقالتان من الجزء الثالث هذه النقطة بطرق مختلفة. في الفصل ، 40 يقترح دانيال بوسنر أن التوترات العرقية ليست ثابتة في الصخر ، لكنها تعتمد على المشهد السياسي. تركز مقالة بوزنر المؤثرة للغاية على متغيرين محددين: حجم المجموعات بالنسبة لبعضها البعض وبقية المجتمع. تخلق الاختلافات على طول هذين البعدين حوافز مختلفة جدًا للمجتمعات ، وهو ما يفسر بدوره "لماذا يعتبر تشواس وتومبوكاس حلفاء في زامبيا وخصوم في ملاوي".

يوضح فصل إدوارد ميغيل أيضًا أهمية السياق ، هذه المرة بالإشارة إلى العلاقة بين التنوع العرقي والتنمية (الفصل 42). اللغز الذي وضع ميغيل للإجابة عليه هو لماذا يقوض التنوع العرقي توفير السلع العامة في كينيا ، ولكن ليس في تنزانيا. البلدان متشابهة من نواح كثيرة ، ومع ذلك لها نتائج متباينة بشدة: في كينيا ، تميل المناطق الأكثر تنوعًا عرقيًا إلى توفير سلع عامة أقل من المناطق الأقل تنوعًا ، ولكن هذا ليس هو الحال عبر الحدود. تفسير ميغيل هو أنه بينما قاد الرئيس جوليوس نيريري مشروعًا فعالاً لبناء الدولة في تنزانيا ، مارس الرؤساء الكينيون المتعاقبون سياسة الفائز يأخذ كل شيء ، وفي أسوأ الحالات ، شجعوا بالفعل الاشتباكات العرقية. ونتيجة لذلك ، فإن مستويات عدم الثقة والشك بين المجتمعات العرقية المختلفة أعلى في كينيا ، وبالتالي فإن المجتمعات الأكثر تنوعًا تجد صعوبة في العمل معًا من أجل توفير السلع والخدمات لصالح الجميع. بهذه الطريقة ، يشكل التاريخ والسياق السياسي بروز وتأثير العرق.

على عكس هاتين الدراستين الكميتين ، يستكشف فرانسيس نيامنجه الهويات المجتمعية في إفريقيا من خلال نهج نوعي (الفصل 41).

يهتم نيامنجه بشكل خاص باستكشاف كيفية مواجهة فكرة المواطنة الوطنية ، بتركيزها على الوحدة والحقوق المشتركة ، من خلال ارتفاع مستويات الحراك الجغرافي ، والمستويات الأعلى للهجرة والتنوع التي أدت إلى ظهورها. من خلال التركيز على التوترات بين الهوية الوطنية والتنوع العرقي ، فإن مقالة نيامنجه تشبه إلى حد بعيد في الروح حجة محمود ممداني (المجلد الأول ، الفصل الثاني). في الواقع ، يستخدم نيامنجه بعض مصطلحات ممداني الخاصة في مناقشته للأنواع الجديدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تنشأ عن العدد المتزايد من الأشخاص الذين يتم تصنيفهم على أنهم "غرباء" في القارة.

تماشيًا مع بوسنر وميغيل ، يحرص نيامنجه على الإشارة إلى أن الهجرة قد تؤدي إلى نتائج مختلفة للغاية في سياقات مختلفة ، مما يخلق فرصة للتعليم من بعض العمليات الأكثر فعالية للتكيف السياسي والاجتماعي. على هذا الأساس ، يجادل بأنه يجب علينا التركيز:

مزيد من الاهتمام الأكاديمي والسياسي بقصص النجاح في إقامة علاقات تفاهم جديدة بين المواطنين والمواضيع التي توحى بأشكال جديدة وأكثر مرونة وتفاوضًا وعالمية وشعبية للمواطنة ، مع التركيز على الشمولية والعيش المشترك والاحتراف بالاختلاف. .

ومع ذلك ، على الرغم من هذا الاستنتاج الأكثر إيجابية ، فإن نيامنجه يدرك جيداً أن التوترات بين "المطالعين" و "الغرباء" ليس من السهل حلها ، مشيراً إلى أن "التنقل السريع وزيادة عدم اليقين بولاند توترات متصاعدة" في جميع أنحاء إفريقيا. أثبتت الحركة الدولية والمحلية للشعوب أنها تطوي على مشاكل خاصة عندما تسببت في ضغط أكبر على الأرض. كما يجادل Sam Moyo و Prosper Matondi (الفصل ، 43) أن هذا يرجع إلى أن الأرض مورد اقتصادي مهم وتلعب دوراً أساسياً في الشعور بهوية العديد من المجتمعات والأفراد. إن الدور المركزي السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الأرض ، وندرتها المتزايدة في العديد من الدول الأفريقية ، هو المفتاح لفهم سبب اشتغال التنافس على الأرض في بلدان مثل زيمبابوي ، حيث الشكاوى من اغتصاب الأراضي والتوزيع غير العادل للأراضي. في مجموعة واسعة من التوترات التاريخية والمعاصرة.

يثير الصراع الذي وصفه مويو وماتوندي مسألة متى وأين تؤدي المنافسة على الأرض إلى حدوث صراع. هذا هو اللز الذي تسعى كاثرين بون إلى حله في الفصل 45 ووفقاً لبون ، يمكن اعتبار التوترات بين أصحاب الحيازات الصغيرة الأفارقة "مراعات إعادة التوزيع التي تتشكل من خلال أنظمة حيازة الأراضي التي تحكم الوصول إلى الأراضي وتخصيصها". من خلال أنظمة حيازة الأراضي ، تعني بون المؤسسات التي "يتم تشكيلها بموجب قواعد حول الملكية والسلطة والولاية القضائية وسفينة المواطن". في حين أن بعض أنظمة حيازة الأراضي من المرجح أن تحتوي على تضارب ، فإن البعض الآخر من المرجح أن يترجم التوترات المحلية إلى المستوى الوطني ، مع نتائج كارثية محتملة. بهذه الطريقة ، يسلط تحليل بون الضوء على كيفية تشكيل الصراع العرقي والعرقي من خلال السياق المؤسسي السائد.

يقدم Peter Geschiere نهجًا مختلفًا تمامًا، ولكنه مكمل من نواح كثيرة، لفهم العلاقة بين الأرض والعرق والصراع (الفصل 44) من خلال القيام بذلك، يناقش -ويربط مقًا- العديد من الموضوعات الرئيسية لهذا المجلد. في حين يؤكد يوبون على الاختلافات في مؤسسات حياة الأراضي، يوثق Geschiere الطريقة التي تصافرت بها الدول الضعيفة والعولمة والصراعات على الأرض وإعادة إدخال المنافسة متعددة الأحزاب لخلق "أزمة المواطنة".

يجادل Geschiere بأن هذه الأزمة حدثت لأن هذه الاتجاهات المختلفة زودت الأفراد في جميع أنحاء إفريقيا بأسباب جديدة للاستثمار في الهويات ذات الطابع المحلي للغاية. السؤال عن من كان "من الداخل"، ومن ثم يستحق نصيبًا من الأراضي والموارد المتاحة، ومن كان "غريبًا"، وربما لا يستحق الحقوق والموارد السياسية. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى تهميش الأقليات وأولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم "أجانب"، "مما أدى إلى اندلاع شجار حول الانتماء والإقصاء". في نهاية المطاف، أدت الجهود المبذولة لاستبعاد الجماعات من الترشح كمرشحين أو المشاركة في الموارد على أساس أنها لا "تنتمي" إلى مستويات متزايدة من العنف في بلدان مثل كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ونيجيريا.

الحرب الأهلية وبناء السلام

ألهمت المستويات العالية للصراع في القارة كتابًا كبيرًا وحيويًا حول أسباب الحرب الأهلية. استنادًا إلى مجموعة بيانات لجميع الحروب بين عامي 1960 و 1999 يجادل إبراهيم البدوي ونيكولاس سامبانيس بأن الحرب الأهلية "لا ترجع إلى التشرذم العرقي -اللغوي لبلدانها ، بل إلى مستويات عالية من الفقر ، والمؤسسات السياسية الفاشلة والاعتماد الاقتصادي. على الموارد الطبيعية "(الفصل 46) العامل النهائي الذي ذكره البدوي والسامباني يلوح في الأفق أيضًا في الفصل الذي كتبه بول كولبير وأنت هوفل إيه (الفصل 47) في ورقة سابقة غير مدرجة هنا ، أثار كولبير وهوفلير الجدل بالقول إن الحرب الأهلية لم تنجم عن "المظالم" (العداوات العرقية ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، وما إلى ذلك) ولكن عن طريق "الجشع" ، "مقاسة من حيث توفر الموارد الطبيعية 21. في التطورات اللاحقة لعملهم -مثل المقالة التي أعيد نشرها هنا -أفسحت المصطلحات الأكثر إثارة للجدل مثل "الجشع" الطريق لتركيز أكثر عمومية على العوامل التي قد تسهل الصراع أو تعيقه. وهكذا ، يخلص الفصل 47 إلى أن "الخصائص الاقتصادية لأفريقيا جعلتها أكثر عرضة للصراع" وأن الصعوبة في تعزيز السلام في القارة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ "الأداء الاقتصادي السيئ بشكل غير معتاد".

ومع ذلك ، من المهم عدم المبالغة في مستوى العنف في أفريقيا ، أو استثنائيتها مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. وبتحليل القارة من منظور مقارن ، أكد كولبير وهوفل أن "أفريقيا شهدت حدوث صراع أهلي مماثل لمناطق نامية أخرى ، وباستثناءات طفيفة ، فإن صراعاتها تتوافق مع نمط السلوك العالمي". وبالمثل ، في "الحروب تنتهي!" ، يوضح سكوت ستراوس أن "الأشكال الرئيسية للعنف السياسي المنظم واسع النطاق في أفريقيا جنوب الصحراء تتراجع من حيث التكرار والشدة ، وأن المنطقة ليست معرضة بشكل فريد لبداية الحرب" (الفصل 48). تحليل ستراوس مهم لأنه يوضح أن الدول الأفريقية ليس عليها ببساطة قبول مصيرها.

يمكن تقليص النزاع ؛ لا يجب أن يكون المستقبل عنيقًا مثل الماضي. يتناول الجزء الأخير من هذا المجلد كيف يمكن تحقيق مستقبل أكثر سلامًا. دعا العديد من المعلقين والوسطاء الدوليين إلى نماذج تقاسم السلطة للحكومة كوسيلة لتوزيع السلطة بين المجتمعات المختلفة ، وبالتالي منح جميع المجموعات حصة في النظام السياسي. هذا ، كما هو مأمول ، سيشجع الإجماع بدلاً من الخلاف. تعكس المقالات الثلاثة في الجزء السادس هذه الفكرة من زوايا مختلفة. في الفصل 49 ، يوثق أندرياس ميهلر الاستخدام المتزايد لحكومات تقاسم السلطة الرسمية كوسيلة لإنهاء فترات الصراع الأهلي.

في الفصل 50 ، يوضح ليوناردو أربولا كيف يقوم القادة الأفارقة في كثير من الأحيان بتعيين ممثلين عن مجموعات عرقية أخرى في حكوماتهم على أمل أن يعزز الاندماج الاستقرار السياسي. أخيرًا ، في الفصل 51 ، يضع روثيمي سوييرو التجربة النيجيرية للفيدرالية في منظور مقارن ، ويسأل عما إذا كان السماح للمجتمعات المحلية بالحصول على درجة علمية.

الحكم الذاتي - تقاسم السلطة بين النخب الوطنية والمحلية - يعزز أنظمة سياسية أكثر استجابة وسلمية.

يدرك المؤلفون الثلاثة أن هذه الأشكال المختلفة لتقاسم السلطة - بعضها رسمي وبعضها غير رسمي - لديها ما تقدمه ، ولكن لها أيضًا سلبياتها. على سبيل المثال ، في استراتيجية الدمج الوزاري التي ناقشتها أربولا ، يتحقق الاستقرار السياسي من خلال التوزيع الواسع للرعاية ، وبالتالي يأتي على حساب تعزيز نوع شبكات المحسوبية والعملاء وقاعدة الرجل الكبير التي تمت مناقشتها في المجلد الثاني. تعد الآثار المترتبة على نوع الأنظمة الفيدرالية التي حلها Suberu معقدة أيضًا ، لأنه على الرغم من أن تقاسم السلطة بين المستويين المحلي والوطني يمكن أن يساعد في منع العودة إلى الحرب الأهلية ، إلا أنه قد يخلق أيضًا صراعات على السلطة حيث تتنافس المجموعات العرقية الأصغر على الهيمنة السياسية المحلية . ونتيجة لذلك ، أصبح الصراع في بعض الولايات الفيدرالية لا مركزيًا ، بدلاً من القضاء عليه.

تزداد الصورة تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بتشكيل حكومات "وحدة" في بلدان "ما بعد الصراع". مع الاعتراف بالفوائد المحتملة للتوافق السياسي ، يجادل ميهلر بأنه في بعض الحالات ، قد يؤدي إدراج أكبر الأطراف المتحاربة في حكومة تقاسم السلطة في الواقع إلى تشجيع القادة الصغار داخل هذه الحركات على الانفصال وإطلاق ثورات جديدة من أجل تأمين ثورتهم الخاصة. مقعد على طاولة المفاوضات. وهكذا ، في حين أن تقاسم السلطة قد يقنع بعض الجماعات باللقاء أسلحتهم ، إلا أنه قد يؤدي أيضًا إلى تفاقم انقسام القوات المتمردة وانتشار العنف. لذلك من الواضح أنه في حين أن كل من الاستراتيجيات التي تمت مناقشتها في الجزء السادس يمكن أن تساعد في تقليل الضغوط السياسية على المستوى الوطني ، إلا أن أيًا منها لا يعتبر حلًا سحريًا.

على الرغم من هذا التحذير ، فإن التحليل الذي تم جمعه معًا في هذا المجلد يوفر عددًا من الأسباب للتفاؤل بشأن مستقبل القارة. يمكن إدارة التنوع العرقي بطريقة تضمن أنه لا ينتقص من العقلية والديمقراطية والنمو الاقتصادي. لا يجب أن يكون الإسلام عائقًا أمام السياسة المنفتحة والشاملة. يمكن إنهاء الحروب التي تبدو مستعصية على الحل. علاوة على ذلك ، على الرغم من كل عمليات الانقسام التي بدأنها إعادة طرح المنافسة متعددة الأحزاب ، فقد انخفض مستوى الصراع في القارة بالفعل - وهي حقيقة ملحوظة نادرًا ما يتم الاعتراف بها.

الحذف الواضح الوحيد لهذا المجلد هو الجنس. هذا ليس لأن الجنس ليس موضوعًا مهمًا بشكل خاص في السياق الأفريقي - إنه كذلك - ولكن ببساطة لأن الفصول المتعلقة بالتنوع الاجتماعي تم جمعها معًا في المجلد النهائي حول الديمقراطية ، تحت قسم عن التمثيل السياسي.

الأنماط القديمة والاتجاهات الجديدة

لا ينبغي تفسير النغمة الإيجابية للفقرة الأخيرة باستثناء واحدة على أنها تعني أن مصير الديمقراطية دائمًا هو الانتصار على النزاعات الطائفية. إن بناء ديمقراطيات شاملة ومستقرة هو عمل شاق ويتطلب

وقت. في البلدان التي يكون فيها البروز السياسي للعرق مرتفعًا بالفعل ، تؤدي كل انتخابات جديدة إلى تفاقم التوترات العرقية ، مما يمنح الهويات المجتمعية دفعة دورية. عمل. في الوقت نفسه ، أدت المطالبات المتنافسة على الأرض ، جنبًا إلى جنب مع ظهور "سياسات الانتماء" ، إلى تعزيز مجموعة قوية من الخصومات المحلية التي لن يتم حلها بسهولة. في الواقع ، هناك أيضًا أدلة مقلقة على أن الأشكال الأخرى للهوية المجتمعية أصبحت مثيرة للانقسام بشكل متزايد في بعض البلدان الأكثر تأثرًا في القارة.

في كينيا ، على سبيل المثال ، ساهم رد الحكومة القاسي على الهجمات الإرهابية التي شنتها جماعة الشباب الإسلامية المتطرفة ، إلى جانب التهميش الذي يشعر به العديد من المسلمين الكينيين ، في تزايد الانقسام المسيحي / الإسلامي بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية الهامة. بالنظر إلى السياق العالمي المليء بالمشاكل - صعود الدولة الإسلامية واستمرار وجود القاعدة - فمن المرجح أن تسوء الأمور قبل أن تتحسن 23.

وبالمثل ، كافحت الحكومة النيجيرية لاحتواء انتشار تمرد بوكو حرام ، الذي كان لا يزال مستمرًا حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وهذا يعني أن هناك حاجة ملحة لأنظمة سياسية يمكنها إدارة التوترات العرقية والدينية بشكل أفضل. لذلك من المثير للقلق أن الأنظمة السياسية الأفريقية تحتوي على القليل من الآليات ، إن وجدت ، المصممة لحماية حقوق الأقليات وتعزيز الاندماج السياسي (انظر الجدول 1). تستخدم ثلاث دول فقط - إثيوبيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا - الفيدرالية ، وفي الحالة الإثيوبية ، تعني هيمنة EPRDF الحاكم أنه يتم إنشاء مساحة صغيرة في الممارسة لتمثيل مجموعة متنوعة من وجهات النظر.

بل إن تقاسم السلطة الدستوري أقل شيوعًا. استخدمت جنوب إفريقيا حكومة وحدة وطنية في عام 1994 ولكن فقط للبرلمان الأول بعد الفصل العنصري. نشرت كينيا وزيمبابوي ترتيبات شبه لتقاسم السلطة في أعقاب الأزمات الانتخابية ، لكن هذه الترتيبات انقضت قبل الانتخابات الفرعية التالية. تستخدم الأحزاب النيجيرية شكلًا غير رسمي من التوافق السياسي حيث من المفترض أن تتناوب الرئاسة بين شمال وجنوب البلاد ، مما يخلق شكلًا من أشكال تقاسم السلطة المؤقتة ، لكن هذا غير دستوري ويبقى مثيرًا للجدل 24.

فقط في بوروندي بذلت جهود منهجية نحو الاندماج السياسي. بعد فشل مفاوضات السلام المتكررة ، تم إقناع الفصائل المتحاربة في البلاد بدعم إطار سياسي يتضمن سمات النموذج "التوافقي" لتقاسم السلطة الذي اشتهرت به أرند ليغفارت: فيتو الأقلية ، وحكومة تقاسم السلطة ، والبعض الآخر. شكل الفيدرالية ، والتوزيع النسبي للوظائف الحكومية على مجموعات عرقية مختلفة بناءً على حصتها من السكان 25. على الرغم من تحذير ميهل بشأن العواقب السلبية المحتملة لترتيبات تقاسم السلطة ، فإن التصور في العديد من دوائر صنع السياسة أن النموذج البوروندي كان لديه نجاحًا ساهم في الاستخدام اللاحق لحكومات الوحدة الوطنية لحل الأزمات السياسية في البلدان الأخرى.

الجدول 1 الترتيبات السياسية الشاملة المستخدمة في أفريقيا 26

إثيوبيا ، نيجيريا ، جنوب إفريقيا	الفيدرالية
التعيين: السنغال ، أرض الصومال ، جنوب السودان	الغرفة الثانية *
منتخب: كينيا وليبيريا ونيجيريا وزيمبابوي	
منتخبون بشكل غير مباشر: بوروندي ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ،	
إثيوبيا ، الغابون ، جمهورية الكونغو ، مدغشقر ، موريتانيا ، ناميبيا ،	
رواندا ، جنوب إفريقيا ، السودان.	
وراثي: ليسوتو	
ألفونزيل بلانكو بيوكينغاسكو الهولندي ، الرأس الأخضر ، جمهورية الكونغو الديمقراطية E.	
، **غينيا ، غينيا ، **جي بيساو ، موزمبيق ، ناميبيا ، النيجر ، **رواندا ، سانت	
ويرينسيبي ، السنغال ، **سيشيل ، **أرض الصومال ، جنوب أفريقيا ، توغو	
تقاسم السلطة على أساس دستوري	بوروندي

التناوب على الرئاسة *** بوروندي وجزر القمر ونيجيريا (غير رسمي)

حصص عرقية / موازنة في الهيئة التشريعية بوروندي ، موريشيوس ، صوماليلاند

تم تضمين أرض الصومال لأغراض توضيحية على الرغم من أن سيادتها غير معترف بها كحليف دولي.

* منتخب = أغلبية منتخبة (حتى لو كان البعض معيّنًا) ، منتخبة بشكل غير مباشر = أغلبية منتخبة بشكل غير مباشر (حتى لو كان البعض معيّنًا) ، وراثي = أغلبية أقرانهم بالوراثة (حتى لو تم تعيين بعضهم) ، وجميع الآخرين يتم تعيينهم بالأغلبية (حتى لو تم انتخاب البعض بشكل مباشر أو غير مباشر).

** تشير إلى البلدان التي تستخدم أنظمة التصويت الموازي ، حيث يتم انتخاب نسبة من الأعضاء باستخدام أول مشاركة ، والبعض الآخر باستخدام التمثيل النسبي.

*** بين المجموعات العرقية أو المناطق ؛ دستوري ما لم ينص على خلاف ذلك.

ومع ذلك ، فإن السجل الحافل لترتيبات تقاسم السلطة التي تم نشرها في كينيا وزيمبابوي كان مختلطًا. فمن ناحية ، خفضوا مستوى العنف السياسي ومهدوا الطريق لإصلاح دستوري تمس الحاجة إليه. ومن ناحية أخرى ، فإن تقاسم السلطة قد تعرض للنقد على أساس أنه من خلال إشراك جميع الأحزاب في الحكومة ، ومن ثم منح الجميع نصيبًا من غنائم المكتب ، فإنه يشجع قادة المعارضة السابقين على التفاوض عن إساءة استخدام قوة. هناك أيضًا أدلة متزايدة على أنه في بعض الحالات ، كانت الصفقات التي تم تصميمها لتوزيع السلطة والموارد بشكل متساوٍ في جميع أنحاء النظام السياسي قد عملت على تعزيز موقف الحزب الذي يتولى الرئاسة.

على سبيل المثال ، في كل من كينيا وزيمبابوي ، فازت أحزاب المعارضة في الواقع بحصة أقل من الأصوات في الانتخابات التي أجريت بعد انتهاء ترتيبات تقاسم السلطة.

من المهم أيضًا ملاحظة أنه حتى التصميم المؤسسي الذكي لا يمكنه فعل الكثير إلا في غياب الإرادة السياسية. وفي حالة بوروندي ، سرعان ما أدى رفض الحزب الحاكم للحكم بروح ونص الدستور إلى تقويض شرعية النظام السياسي. لكن بشكل كبير ، على الرغم من الميول الاستبدادية للرئيس نكورزيزا

قوضت العديد من الأحكام الشاملة في الدستور وجعلت البلاد على وشك الانهيار ، لم يكن العنف الذي حدث حتى الآن "عرقياً" كما كان في الماضي. وبدلاً من ذلك ، يبدو أن تشكيل أحزاب بقوائم متنوعة من المرشحين -كنتيجة مباشرة للدستور "الاجتماعي" -قد عزز تحالفات سياسية جديدة لا تتبع الانقسامات العرقية القديمة. ونتيجة لذلك ، فإن احتمالية وجود عرقية

تم تخفيض الحرب الأهلية إلى حد كبير. كما يجادل ، Stef Vandeginste يعد هذا إنجازاً مهماً ، تم إجراؤه في أكثر السياقات تحدياً.

يجب أن يشجع التأثير المعقد لتفاسم السلطة في بوروندي على إجراء بحث جديد في الميزانية العمومية الإجمالية للآليات المختلفة لدعم الإدماج السياسي والتي تم تلخيصها في الجدول 1. حتى الآن ، تم إجراء القليل نسبياً من التحليل المقارن حول تأثير السياسة التيسيرية. 28 على سبيل المثال ، نحن نعرف القليل نسبياً عن التأثيرات الإيجابية لتفاسم السلطة على عقليات السياسيين والجمهور ، خاصة في السياقات الأقل إشكالية. لذلك من الصعب تقييم ما إذا كانت "الإيجابيات" تفوق "السلبات". ولذلك ، فإن "سياسة الدمج" هي أحد المجالات التي تتطلب بحثاً أكاديمياً دقيقاً ، ليس فقط لتعزيز معرفتنا ، ولكن للمساعدة في توجيه سياسات أفضل داخل إفريقيا وخارجها.

ملحوظات

1النصوص الكلاسيكية عن القومية تشمل جيمس إس كولمان. نيجيريا: خلفية القومية. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ؛ 1965توماس هودجكين. القومية في أفريقيا الاستعمارية. لندن: مولر ، ؛ 1956شولا ماركس وستانلي تراييدو (محرران).

سياسة العرق والطبقة والقومية في جنوب أفريقيا القرن العشرين.
 روتليدج ، . 2014للمناقشة تأثير القومية المعاصرة ، انظر فصل بليسنيخ مايلز تيندي عن زيمبابوي ، المجلد الرابع ، الفصل. 55.

2انظر الجزأين 4 و 5 من هذا المجلد.

3أجهاناندا بهاراتي. الاسيويون في شرق إفريقيا: Jayhind و Uhuru. نيلسون هول

شركة ، 1972.

4للحصول على مناقشة ممتازة لهذه العملية ، انظر David M. Anderson. "لك في النضال من أجل Majimbo". القومية والسياسة الحزبية لإنهاء الاستعمار في كينيا ، . 64 - 1955مجلة التاريخ المعاصر ، 2005 ، (3) 40ص. 547-564.

5للحصول على ملخص لهذه التوترات ، انظر Nic Cheeseman. "مقدمة". في الديمقراطية في أفريقيا: النجاحات والفشل والنضال من أجل الإصلاح السياسي. مطبعة جامعة كامبريدج ، . 2015.

6نقاش جيد حول "فقدان الذاكرة الثقافية" قدمه علي أ. مزروع. "فقدان الذاكرة الثقافية والحنين الثقافي والذاكرة الزائفة: إعادة النظر في أزمة الهوية في إفريقيا".

الفلسفة الأفريقية ، 2000 ، (2) 13ص. 87-98لمزيد من المناقشة العامة ، انظر Eric J. Hobsbawm. الأمم والقومية منذ عام 1780: البرنامج ، الأسطورة ، الواقع.
 مطبعة جامعة كامبريدج ، . 2012.

7كانت هذه دعوة إلى كل من الوحدة المحلية والقارية. انظر جوليوس نيريري.
 "الحرية والوحدة". الانتقال (14) 1964 ص ؛ 45-40كوامي نكروما وروبرت أريجونو وجورجيو نابوليتانو. يجب أن نتحد أفريقيا. مطبعة هابتمان ، 1963.

8وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في هذه الحالات لم يكن العرق غير ذي صلة. انظر باربرا ويك كارول وتيرانس كارول. "الدولة والعرق في بوتسوانا وموريشيوس: طريق ديمقراطي للتنمية؟" مجلة التنمية

دراسات ، 1997 ، (4) 33ص ؛ 464-486إدوين إن ويلمسن. "الهويات المتغيرة: تجاوز العرق في بوتسوانا". مجلة دراسات الجنوب الأفريقي ، 2002 ، (4) 28ص. 841 - 825

9 للاطلاع على مناقشة أطول بشأن عدم المساواة في إفريقيا ، انظر Nic Cheeseman ديمقراطية

في إفريقيا. مطبعة جامعة كامبريدج ، ، 2015 ص. 57-62.

10مردخای تمرکین، "من کینیانا إلى موی -تشریح انتقال سلمی للسلطة"، أفريقيا اليوم ، ، 1979 ، (3) 26ص 21 - 37.

11من المهم أن نلاحظ أن "الطبقة" كان لها مكاسب أعلى بكثير في الستينيات والسبعينيات عندما أظهر النقاش الأفريقي تركيزاً قوياً على قضايا التنمية الدولية، وعلى مكانة النخبة الأفريقية. انظر، على سبيل المثال، نيكولا سوابنسون. "صعود برجوازية وطنية في كينيا". مراجعة الاقتصاد السياسي الأفريقي، 1977، (8) 4 ص. 39-55 هناك أيضًا بعض الاستثناءات المعاصرة، مثل John Sender و Sheila Smith. الفقر والطبقة والجنس في المناطق الريفية في أفريقيا: دراسة حالة تنزانيا. روتلندج، 2010.

12 انظر كارل ماركس. الصراع الطبقي في فرنسا ، 1850-1848 التقدم للنشر ، : 1952 إريك أولين رايت. مناهج تحليل الفصل. مطبعة جامعة كامبريدج ، 2005.

13بيتر يوفين. العرق والسلطة في بوروندي ورواندا: مسارات مختلفة إلى

عنف جماعي. 'السياسة المقارنة' ، 1999 ، (3) ، ص 253 - 271.

14نيكولاس ننانجيلا. "العرق والطبقة والسياسة في كينيا". في مايكل ج. شاتز بيرج. الاقتصاد السياسي في كينيا. 1987 ، Publishers Praeger الصفحات من 15 إلى 31.

15 جون لونسديل. "الحجة الأخلاقية والسياسية في كينيا". في بروس بيرمان وديكسون إيوه وويل كيمليكا. العرق والديمقراطية في أفريقيا. جيمس كوري للنشر ، 2004.

16ستيفن إليس وجيرى تير هار. عوالم القوة: الفكر الدينى والممارسة السياسية فى إفريقيا. مطبعة جامعة أكسفورد ، 2004.

17 يشير هانز أيضًا إلى بعض المبول غير الديمقراطية للزعماء الدينين ، وخلص إلى أنهم غالبًا ما لعبوا دورًا غامضًا في القارة.

18توبين فالولا. العنف في نيجيريا: أزمة السياسة الدينية والعلمانية

الأدبولوجيات. مطبعة جامعة روتشستر ، 1998.

19 صموئيل هنتنغتون. "هل ستصبح دول أكثر ديمقراطية؟" العلوم السياسية الفصلية ، 1984 ، (99) ص. 218 - 193

20 لم تكن هذه مجرد ظاهرة أفريقية ، وقد ناقش Geschiere أيضًا

مثال من أوروبا.

21 بول كولبير وأنت هوفل إيه. "الحشع والتظلم في الحرب الأهلية". أكسفورد

الأوراق الاقتصادية ، 2004 ، (4) 56 ص. 563-595.

22تميل بروز الهويات العرقية إلى الارتفاع حول الانتخابات. انظر: Benn Eifert و Edward Miguel و Daniel N. Posner "المنافسة السياسية وتحديد الهوية العرقية في أفريقيا". المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، 2010 ، (2) 54 ص 494-510.

23ديفيد إم أندرسون وجاكوب ماكنيت. "كينيا في حالة حرب: الشباب وأعدائها في شرق إفريقيا". الشؤون الأفريقية ، 2015 ، (454) 114الصفحات 1-27

24 على سبيل المثال ، عندما توفي زعيم الشمال عمر يارادوا في مكتبه في نوفمبر ، 2010 كان نظام "تقسيم المناطق" يعني أنه تم استبداله بنائبه ، جودلاك جوناثان ، زعيم جنوبي. أثار هذا جدلاً كبيراً فيما يتعلق بتداول السلطة بين الشمال والجنوب ، لأنه لم يكن من الواضح ما إذا كان الشمال قد تولى الرئاسة بالفعل لفترتين ، وبالتالي ما إذا كان من الشرعي أن يتولى زعيم من الجنوب السلطة أم لا.

25 للحصول على بيان كلاسيكي، لحيته، انظر Arend Lijphart. توافقية

ديمقراطية'. السياسة العالمية ، 1969 ، (2) ، ص 21 - 225.

26 تم نشر هذا الجدول ، في الأصل ، باسم Nic Cheeseman, Democracy , Table C1

في إفريقيا.

Stef Vandeginste 27 "الأزمة الانتخابية في بوروندي -العودة إلى سياسة تقاسم السلطة كالمعتاد؟" الشؤون الأفريقية ، 2015 ، (457) 114 الصفحات 624-636.

28 هناك استثناءات مهمة ، بما في ذلك .Matthijs Bogaards"الخيارات الانتخابية للمجتمعات المنقسمة: الأحزاب متعددة الأعراق وتجميع الدوائر الانتخابية في إفريقيا".
الكومنولث والسياسة المقارنة ، 2003 ، (3) 41 ص ؛ 80 - 59 دونالد ل.
هورويتز. الجماعات العرقية في صراع. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ؛ 1985 دونالد إل هورويتز. جنوب أفريقيا ديمقراطية؟ الهندسة الدستورية في مجتمع منقسم. مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ؛ 1991 أندرو رينولدز. "الهندسة الدستورية في جنوب إفريقيا". مجلة الديمقراطية ، (2) 6 ص. ؛ 99-86 ، 1995 تيموثي دي سيسك وأندرو رينولدز. الانتخابات وإدارة النزاعات في إفريقيا. المعهد الأمريكي للصحافة للسلام ، 1998. ومع ذلك ، فإن القليل من هذه الأعمال المهمة تسعى في الواقع إلى فهم تأثير الشمول السياسي من خلال نشر تحليل متعمق للجهات الفاعلة ذات الصلة.

29 انظر .Cheeseman. الديمقراطية في أفريقيا ، خاتمة.

مقدمة في الحجم IV

نيك تشيزمان

الاستبداد والنضال من أجل الديمقراطية في إفريقيا: المجتمع المدني والتمثيل السياسي
والانتخابات

شهدت السنوات الاثني عشر بين عامي 1988 و 2000 تحولاً سياسياً عميقاً في إفريقيا. اختفت دول الحزب الواحد والديكتاتوريات الشخصية في الثمانينيات ، وظهرت بدلاً منها مجموعة من البلدان التي تجري انتخابات منتظمة متعددة الأحزاب. وكانت هذه فترة رائعة من النهضة السياسية ذات العواقب بعيدة المدى على الأنظمة السياسية والاقتصادات والمجتمعات في إفريقيا. 2 ولكن هنا ، كما هو الحال مع الموضوعات الأخرى التي تم استكشافها في مجموعة الأعمال الرئيسية هذه ، هناك شيء من التناقض: على الرغم من إجراء المزيد من الانتخابات في إفريقيا أكثر من أي وقت مضى ، فقد تدهورت جودة الديمقراطية في القارة بين عامي 2010 و 2015. هذا هو الحال ، من المهم أن ندرك أن الانتخابات تشكل عنصرًا واحدًا فقط من النظام الديمقراطي: بالإضافة إلى الحقوق السياسية ، يجب أن يتمتع المواطنون بالحريات المدنية التي يحتاجون إليها حتى يتمكنوا من التعبير عن أنفسهم بحرية. في الوقت نفسه ، إذا أريد للمسابقات الانتخابية أن تكون مفتوحة وتنافسية حقًا ، فيجب أن تكون الحكومات مقيدة بالمزايا التي تتمتع بها كنتيجة لتولي منصب الرئاسة.

في السياق الأفريقي ، يتم إجراء العديد من الانتخابات بدون المشهد المؤسسي اللازم -لجنة انتخابية مستقلة ، وقضاء ، وشرطة -المطلوب لجعلها حرة ونزيهة . سقطت القارة في الواقع ، حيث نشر القادة المتمردون تكتيكات مخادعة للاحتفاظ بالسلطة في مواجهة معارضة انتخابية جديدة 6. على الرغم من أن هذا الاتجاه المقلق قد انعكس في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، عندما بدا أن عملية التحول الديمقراطي اكتسبت زخمًا جديدًا ، إلا أن الجودة في السنوات الأخيرة لقد تراجعت الديمقراطية مرة أخرى. وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور أدبيات معقدة تسعى إلى تحديد كل من الفرص والتحديات التي تواجه الديمقراطية في إفريقيا. والأهم من ذلك ، بالنسبة لأهدافنا ، أن هذا العمل يحتوي على واحدة من أكثر النقاشات المعاصرة إثارة للاهتمام والأهمية: هل ستتحرك القارة بلا هوادة نحو الديمقراطية ، وتراجع

نحو الحكم الاستبدادي ، أو البقاء حيث هو -عالق في مكان ما بين الاثنين؟

يلقي هذا الكتاب الضوء على هذا السؤال من خلال استكشاف الصراع المستمر بين الحكم الاستبدادي والديمقراطية في القارة. توضح الفصول المدرجة هنا الإمكانيات الكبيرة للانتخابات لثب حياة جديدة في الأنظمة السياسية التي لا معنى لها والمساهمة في عمليات توطين الديمقراطية. ومع ذلك ، فإنها توثق أيضًا الجودة المحدودة للعديد من الديمقراطيات الأفريقية ، واحتمال أن تؤدي عمليات التحول الديمقراطي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي والعنف. هذه نقطة مهمة ، لأنه يوجد الآن دليل كبير على أن إعادة إدخال التعددية الحزبية قد عزز في بعض الحالات بروز الهويات العرقية (المجلد الثالث) ، وشجع على مستويات أعلى من الفساد. ونتيجة لذلك ، كان تأثير التحول الديمقراطي على أفريقيا متفاوتًا وغير متسق.

كما هو الحال مع العديد من الموضوعات التي ظهرت في هذه المجموعة ، لم تتم تسوية النقاشات التي ظهرت من هذا المجلد. هناك سببان رئيسيان لعدم وجود توافق في الآراء. أولاً ، لا توجد "إفريقيا" واحدة ، وتنتج البلدان والمناطق المختلفة في اتجاهات مختلفة تمامًا -وهو الموضوع الذي أعود إليه في الختام. ثانيًا ، ألهمت إعادة الانتخابات عددًا من العمليات المختلفة ، بعضها سلبي وبعضها إيجابي. وهكذا تشكل كيفية تقييم الباحثين للتأثير الكلي للديمقراطية من خلال مجموعة العمليات التي يعتقدون أنها الأكثر أهمية.

وبالتالي ، هناك اتفاق ضئيل حول الاتجاه الذي تسير فيه القارة. يمكن للسياسيين الأفارقة التدخل بشكل مباشر لتشكيل المستقبل ، ولكن سيتعين على علماء السياسة في إفريقيا الانتظار لمعرفة أي من هذه الاتجاهات المتناقضة ستنتصر -أو بالطبع ، ما إذا كان المستقبل سيبدو كثيرًا مثل الحاضر.

الديمقراطية والاستبداد في إفريقيا

يبدأ الحجم من خلال النظر في مجموعة الأنظمة في إفريقيا ، وهو أمر مهم لأنه بينما تجري الغالبية العظمى من البلدان انتخابات الآن ، لا تزال هناك بعض القيم المتطرفة ، مثل إريتريا. لتبسيط الضوء على هذا الواقع ، تتناول المقالات الأربعة في الجزء الأول الوجود المستمر للحكم الاستبدادي في إفريقيا.

في الفصل ، 52 يستعرض باتريك ماكجوان أسباب وعواقب الانقلابات العسكرية في إفريقيا من 1955 إلى 2004 مع التركيز على غرب إفريقيا ، والتي تمثل 45 في المائة من جميع محاولات الانقلاب الأفريقية على الرغم من تكليف 33 في المائة فقط من دول القارة ، ماكجوان في حين أن المنطقة عانت من "أربعة وأربعين انقلابًا عسكريًا ناجحًا ، وثلاثة وأربعين انقلابًا فاشلاً في كثير من الأحيان دمويًا" و "ما لا يقل عن اثنتين وثمانين مؤامرة انقلابية". من الأهمية بمكان أن إدخال سياسة التعددية الحزبية في أوائل التسعينيات لم يجعل القارة محصنة ضد محاولات الانقلابات والاستيلاء العسكري. وبدلاً من ذلك ، كان تأثير الأشكال الأكثر انتقاشًا للمنافسة السياسية يفوقه "المحيط الهيكلي وضعف القيادة" ، مما أدى إلى "ضعف التنمية وضعف الدولة". على هذه الخلفية ، مجرد عقد

لم تكن الانتخابات كافية لوضع حد لعدم الاستقرار السياسي وخلق التراجع الإبطاري. في الواقع ، خلس مكجوان إلى أن دورة الانقلاب والانقلاب المضاد في بعض البلدان ستطلب نطاقاً أوسع بكثير:

نهج الاقتصاد السياسي في التنمية حيث يمكن للاقتصاديات الموجهة نحو السوق مع طبقة رأسمالية نابضة بالحياة خالية من افتراض الدولة ومن هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسة المالية الدولية (هذا لا يستبعد المشاركة ، مع ذلك) أن تبدأ في وظيفة تراكم رأس المال والفقر التخفيض الذي يسعى فيه القادة السياسيون إلى الحصول على مكاسب مشروعة بالإضافة إلى السلطة من خلال إنشاء والحفاظ على أنظمة قوية لحقوق الملكية ، وسيادة القانون ، والديمقراطية إن أمكن.

تحليل ماكجوان مهم لأنه يسلط الضوء على التهديد المستمر للديمقراطيات الأفريقية من الانقلاب الاستبدادي. يبحث الفصل الذي كتبه نيكولاس فان دي والي في تهديد مماثل للديمقراطية ولكن من منظور مختلف لكل وجهة نظر ، ويسلط الضوء على الجوانب الاستبدادية للعديد من الأنظمة الديمقراطية المفترضة في الدولة (الفصل 53) في تصنيفه للأنظمة السياسية الأفريقية ، حدد فان دي والي الأنظمة الاستبدادية القديمة ، والديمقراطيات الجديدة ، و "أكثر من عشرين نظامًا هجينًا ، حيث يتعايش التقدم الحقيقي نحو الديمقراطية مع صبغة الاستبداد قوية بما يكفي لإثارة الشكوك حول المستقبل. نتائج ديمقراطية. خلال التسعينيات ، تمت الإشارة إلى هذه الدول على أنها دول "شبه ديمقراطية" أو "استبدادية انتخابية" أو دول "استبدادية تنافسية" لأنها أجرت انتخابات في غياب أي من مظاهر الديمقراطية الأخرى.

تقدم الفصول اللاحقة من قبل Blessing-Miles Tendi (الفصل 55) و Aili Mari Tripp (الفصل 54) أمثلة على سبب وكيفية ظهور مثل هذه الأنظمة السياسية "الهجينة". مجتمعة ، تشير هذه الفصول إلى أن الدول "الاستبدادية التنافسية" تميل إلى مشاركة عدد من السمات المميزة بما في ذلك معارضة ضعيفة أو منقسمة ، وقوات أمنية قوية ، والقدرة على مقاومة الضغط الدولي (انظر المجلد الأول). تريب ، على سبيل المثال ، يخلص إلى أن "معظم الحكام قد ذهبوا إلى أبعد من الإصلاحات السياسية التي شعروا أنهم بحاجة إليها من أجل تلبية الضغوط المحلية وضغوط المانحين.

لا تزال هناك قيود هائلة على الحريات المدنية والسياسية. وقد استندت في هذا التقييم إلى تجربة أوغندا في عهد الرئيس يوري موسيفيني، الذي نجح باستمرار في عزل نظام حركة المقاومة الوطنية (NRM) عن الضغط من أجل التحول إلى الديمقراطية.

وفقاً لتريب ، فإن قدرة موسيفيني على الاحتفاظ بالسيطرة على الأجنحة السياسية تستند إلى قدرته على التلاعب بالمشاركة الدولية في أوغندا لحماية مصالحه. وبشكل أكثر تحديداً ، كان الرئيس قادراً على إقناع المانحين بالامتناع عن المطالبة بإصلاحات ديمقراطية في أوغندا من خلال الموافقة على السماح لبلاده بأن تكون "خزير تجارب" للسياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. عندما ادعائه أن القيد على الديمقراطية كانت ضرورة لتعزيز الاقتصاد

اعتمد موسيقيي التنمية بدأ ينفذ ، واستراتيجيات بديلة.
وعلى وجه الخصوص ، وافقت أوغندا على تقديم الجزء الأكبر من القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم)
التي تعاني من نقص الموظفين ، والتي كانت حاسمة للجهود الأمريكية لهزيمة التطرف الإسلامي في القرن الأفريقي.
من خلال وضع نظامه في قلب "الحرب على الإرهاب" ، جعل موسيقيي نفسه مرة أخرى لا غنى عنه للمانحين الغربيين ،
والذين بدورهم يشجعون المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الحد من انتقاداتهم لتجاوزاته الاستبدادية.

يجادل تريب بأن عدم اتساق المانحين ، و "تفضيلهم للإصلاح الاقتصادي على الإصلاح السياسي" ، يعني أن مهمة
مساعدة الحكومة والدفاع عن الأعراف والقيم الديمقراطية تُركت "إلى حد كبير في أيدي الأوغنديين". على الرغم من أن عددًا
من قادة المعارضة سعوا للتعن في هيمنة الحركة الوطنية للمقاومة ، فإن مزايًا شغل المنصب التي تمتع بها موسيقيي ،
جنبًا إلى جنب مع سيطرته المشددة على الجيش والشرطة ، مكنته من الفوز في الانتخابات بهوامش كبيرة.

زعيم آخر أثبت أنه بارع بشكل ملحوظ في تحويل التدخل الدولي لصالحهم هو روبرت موغابي من زيمبابوي.

في الفصل 55 ، يضع تيندي طول عمر موغابي السياسي في نص خداع أوسع ، ويقترح أن سيطرته على المشهد السياسي
في زيمبابوي متجذرة في عدد من العوامل التي يمكن إرجاعها إلى النضال من أجل تحرير البلاد ، عندما قاد زيمبابوي
القومي الأفريقي الاتحاد (ZANU) ضد حكومة الأقلية البيضاء برئاسة إيان سميث. وأكثر من ذلك ، يجادل تيندي بأن قوة
موغابي مستمدة من وضعه كقائد أعلى لقوات دفاع زيمبابوي ومنصبه الرفيع في التسلسل الهرمي القومي لـ ZANU (PF)
في السبعينيات. استخدامه الحاذق للمسابقات السابقة للحفاظ على الولاء ؛ والالتزام الأيديولوجي القوي لقطاعات من
النخبة العسكرية بـ 'ZANU (PF)

في الوقت نفسه ، أثبت موغابي براعته في التلاعب بلغة القومية لتصوير المعارضة على أنها "خونة" ، وبالتالي فهي
أهداف مشروعة للعنف. على النقيض من ذلك ، يتم تصوير حلفائه على أنهم مدافعون شجعان عن سيادة زيمبابوي. وبهذه
الطريقة ، تمكن موغابي من تحويل نضالاته السياسية المعاصرة إلى إعادة لحرب التحرير ، وألقى بالمعارضة على الدور
الذي لا يحسد عليه المستعمرون الجدد.

وبالتالي ، فإن تجربة زيمبابوي بمثابة تذكير مهم بأن القومية لا تزال قوة فاعلة في إفريقيا اليوم ، وأن الوحدة الوطنية غالبًا
ما يتم التلاعب بها من أجل تبرير القمع.

الأحزاب والأنظمة الحزبية والتعبئة السياسية

تسلط الفصول التي تم جمعها معًا في الجزء الأول الضوء على العديد من التحديات التي تواجه أحزاب المعارضة في دول
مثل أوغندا وزيمبابوي وخارجها.
يطور الجزء الثاني من المجلد هذه النقطة ، ويأخذ في الاعتبار أنواع الأحزاب والأنظمة الحزبية 9 التي ظهرت في القارة.

تجادل كاري مانينغ بأن "الأنظمة الحزبية في معظم البلدان الأفريقية مبنية على أساس مختلف تمامًا عن الأساس الذي يقوم عليه كل من الديمقراطيات الصناعية المتقدمة والنظريات حول الأنظمة الحزبية الناتجة عن تجاربهم" (الفصل 56). وتتمثل الاختلافات الرئيسية في أنه "بدلاً من الانقسامات الشاملة والتعددية المرنّة، يوجد استقطاب سياسي ونطاق معين من خطوط الانقسام [الإنبي]". بعبارة أخرى، فإن البروز السياسي للعرق، وغياب الأرضية الأيديولوجية المشتركة، وقوة الشبكات الشخصية يعني أن النظم السياسية الأفريقية قد تخضع إما لمزيد من الاستمرارية أو التغيير أكثر من متوسط الديمقراطية الأوروبية، اعتمادًا على السياق. يقود هذا مانينغ إلى استنتاج أن الكثير من المؤلفات المقارنة الموجودة لديها القليل لتخبرنا به عن الطرق التي تؤدي بها الأحزاب وتتطور في إفريقيا.

لذلك نحن بحاجة إلى منهج جديدة ومبتكرة لدراسة الأطراف في القارة. يمثل تحليل ليوناردو أريولا لتشكيل تحالفات متعددة الأعراق خطوة ممتازة في هذا الاتجاه (الفصل 57). ما يجعل مساهمة أريولا مميزة هو أنه يسعى لشرح الظروف التي من المرجح أن تظهر تحالفات المعارضة في ظلها. هذه قضية مستوردة، لأن الأحزاب السياسية المهيمنة في إفريقيا لن يتم تحديها إلا في صناديق الاقتراع، وستتم محاسبتها داخل الهيئة التشريعية، عندما تتجمع المعارضة لحكمها في حركات أكبر وأكثر توحيدًا.

بالاعتماد على مزيج من الأساليب النوعية والكمية، يوضح أريولا أن ظهور معارضة ذات مصداقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوافر الائتمان، وهو أمر ضروري لتمويل أنشطة الحزب. بتعبير أدق، "من المرجح أن يتم تشكيل ائتلافات معارضة متعددة الأعراق حيث يضطر شاغلو المناصب إلى نزع الطابع السياسي عن الوصول إلى رأس المال المالي. بمجرد أن يصبح رواد الأعمال غير مدنيين للنظام الحاكم، يستطيع السياسيون المعارضون تأمين التمويل اللازم لبناء تحالفات انتخابية متعددة الأعراق بنجاح. وبهذه الطريقة، يسلط عمله الضوء على الارتباط الوثيق بين الانتخابات التنافسية والتمويل الحزبي، ويوفر نظرة ثاقبة مهمة للظروف التي تجعل التغيير السياسي ممكنًا.

كما أنه يؤثر بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام: على ماذا تنفق الأحزاب السياسية الأفريقية أموالها، وهل يمكنها إنفاقها بشكل أفضل؟ بمعنى آخر، ما هي الطريقة الأكثر فعالية لحشد الدعم في القارة؟ هل شراء الأصوات فعال؟ أم أن الأحزاب ستحقق المزيد من النجاح في تقديم الخدمات العامة والعمل على سجلها في المكتب؟

في الفصل 60، حقق ليونارد وانتشيكون في هذه الأسئلة باستخدام أدلة من تجربة ميدانية مبتكرة في بنين. لقد اكتشف أن "telism clien" تعمل مع جميع أنواع المرشحين"، ولكن أيضًا "مصادقية نداءات العملاء وإمكانية الوصول إلى سلع العملاء تؤثر بشكل كبير على سلوك التصويت". هذه النتيجة لها آثار مهمة، لأنها تشير إلى أن الاستراتيجية الأكثر فعالية للتعينة السياسية تعتمد على المرشح والسياق. على سبيل المثال، "يملك المرشحون الحاليون الوسائل لجعل الطعون الزبائنية أكثر مصداقية من خلال تقديم جزء من السلع الموعودة قبل الانتخابات. يمكن لمرشحي المعارضة الاستفادة من

كشفت عن عدم كفاءة شاغل الوظيفة في توفير المنافع العامة خلال الدورة الانتخابية السابقة لجعل وعوده من نوع السلع العامة أكثر جاذبية وأكثر مصداقية.

من الآثار المهمة الأخرى لعمل وانتشيكون أن كلا من النداءات الزبائنية والبرنامجية (أي القائمة على السياسة) يمكن أن تكون فعالة في حشد الدعم السياسي - إذا تم إجراؤها بشكل جيد. تم تقديم المزيد من الأدلة لدعم هذا الاقتراح من قبل مايكل براتون ورافي بهافاني وتسي هسين تشين 10(الفصل ، 58)الذين يستخدمون بيانات مقياس أفروباروميتر للتحقيق فيما إذا كانت نوايا التصويت الأفريقية "عرقية أو اقتصادية أو حزبية". تشير نتائجهم إلى أن "الانتخابات في إفريقيا هي أكثر من مجرد تعدادات عرقية أو استفتاءات اقتصادية بسيطة. بدلاً من ذلك ، يشارك الأفارقة في كل من التصويت العرقي والاقتصادي. يجب أن يهتم الدليل المتزايد على أن الانتخابات الأفريقية لا يتم تحديدها ببساطة من خلال عمر الراعي والعرق اتباع نهج جديد للطريقة التي يتم بها دراستها وفهمها. ومع ذلك ، في وقت كتابة هذا التقرير ، لم تخترق هذه الأفكار الجديدة المهمة بشكل كامل العالم الأكاديمي والإعلامي ، وتبقى ضائعة على عدد مذهل من السياسيين الأفارقة أنفسهم.

تشير حقيقة أن العديد من القادة الأفارقة يترددون في التخلي عن الإستراتيجيات السياسية القديمة إلى أنهم قد لا يكونوا دائماً منسجمين تماماً مع مواطنيهم. لذلك فمن المهم أن نسأل عما يريده المواطنون وما يعتقد قادتهم أنهم يريدونه. في الفصل ، 59فعل ستافان ليندبرج هذا بالضبط ، مستخدماً مسخاً لأعضاء البرلمان للتحقيق فيما إذا كانت الانتخابات في إفريقيا "تغذي الميراث الجديد بدلاً من مواجهتها". على عكس رغبات بعض النخب ، يجد ليندبرج دليلاً على أن النواب يواصلون التركيز بشكل شبه حصري على المحسوبية عندما يشعرون في التعبئة السياسية. وبالتالي ، "يشارك أعضاء البرلمان في العلاقات بين الراعي والعميل بدرجة كبيرة لإعادة إنتاج قوتهم السياسية". ومما يثير القلق أنه اكتشف أيضاً أن "انتشار سياسة المحسوبية بين أعضاء البرلمان في غانا قد ازداد خلال فترة الحكم الديمقراطي". على هذا الأساس ، يحذر ليندبرج من أن استمرار سياسة المحسوبية يهدد بإخضاع المسؤولية الرأسية لي ، وبالتالي يصيب "قلب التوطيد الديمقراطي".

بالنظر إلى المناقشة حتى الآن ، قد يفاجأ القراء عندما علموا أن عدداً من العلماء - بما في ذلك ليندبرج - جادلوا بأن إجراء الانتخابات له أيضاً عدد من الآثار الإيجابية. في حالة ليندبرج ، تم تكريس الكثير من أبحاثه لإظهار أنه على الرغم من التأثير السلبي الذي قد تحدثه الانتخابات على المحسوبية ، فإن إجراء الانتخابات بشكل متكرر يزيد من جودة الحريات المدنية (الفصل 12. 61)وذلك لأن الانتخابات تدرب الناخبين على الفنون الديمقراطية ، وخلق فرص لتنسيق المعارضة ، وغرس القاعدة التي تنص على أن القادة سيتم اختيارهم من خلال صندوق الاقتراع. على الرغم من أن ليندبرج قام بتعديل حجته بالتسلسل للاعتراف بأن القوة الديمقراطية للانتخابات من المرجح أن تتحقق عندما تلي حذاً معيئاً من الجودة ، 13 يظل تحليله أحد أكثر القراءات تفاؤلاً للسياسة الأفريقية ويقف باعتباره مضاداً مهماً لـ حجة لادعاء بأن القارة ليست مستعدة لسياسة التعددية الحزبية.

كانت مساهماتي الخاصة في هذا التفسير الأكثر إيجابية للسياسة الأفريقية هي إظهار كيف يمكن للانتخابات ، التي غالبًا ما توصف بأنها أكثر من مجرد أعمال مسرحية سياسية ، أن تحدث التغيير في ظل الظروف المناسبة (الفصل 62). بالاعتماد على مجموعة بيانات لجميع الانتخابات التي أجريت بين عامي 1990 و 2010 أزعّم أنه على الرغم من أن مزايًا شغل المنصب تعني أن الأحزاب الحاكمة تفوز بمعظم الانتخابات الرئاسية التي تخوضها ، إلا أن هذا يختلف اعتمادًا على ما إذا كانوا قادرين على إدارة الرئيس الحالي. مُرّشَح.

عندما يكونون كذلك ، فإن هذا يزيد من مزايًا شغل الوظائف ويفوزون بنسبة 85 في المائة من الوقت. عندما لا يكونون كذلك ، إما بسبب حدود الولاية الرئاسية أو وفاة القائد ، تكون مزايًا شغل المنصب أقل قوة. نتيجة لذلك ، فازت الأحزاب الحاكمة بحوالي 50 في المائة فقط من انتخابات "المقعد المفتوح" - بفارق حوالي 35 في المائة. وبالتالي ، تولد حدود الولاية الرئاسية فرصًا نادرة وهامة للتغيير السياسي.

من المهم أن ندرك أن وجهات النظر الأكثر تفاؤلاً وتشاؤماً الواردة في الجزأين 4 و 5 ليست بالضرورة غير متوافقة. قد تؤدي سياسات التعددية الحزبية - وقد أدت - إلى إطلاق عمليات إيجابية وسلبية في نفس الوقت. على سبيل المثال ، يمكن أن توفر الانتخابات في الوقت نفسه فرصة للتغيير السياسي ، وتعزيز الاتجاهات الديمقراطية الإيجابية ، وتشجيع الزبائنية. وبالمثل ، قد تسير التوترات العرقية المتصاعدة جنبًا إلى جنب مع اللجان الانتخابية ذات الكفاءة المتزايدة ، في حين أن البلدان المعروفة بسياسات الراعي والعلاء وهيمنة الحزب الواحد لا يزال بإمكانها تجربة نقل السلطة - مثل هزيمة حكومة حزب الشعب الديمقراطي (PDP) في نيجيريا في عام 2015 يوضح. إن تعايش هذه الاتجاهات المتباينة هو الذي جعل التأثير الكلي للديمقراطية على إفريقيا معقدًا للغاية ومثيرًا للجدل.

الانتخابات والمأسسة والمساءلة

سلط المحور الثاني من البحث الضوء على اتجاه إيجابي آخر ، ألا وهو إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة في إفريقيا. وفقًا لهذه المجموعة من العلماء ، 14 يتم تشكيل السياسة الأفريقية بشكل متزايد من خلال القواعد الرسمية للعبة. وقد أدلى دانيال بوسنر ودانيال يونغ بالتصريح الأكثر تأثيراً في هذا الموقف ، حيث أظهروا أن القادة الأفارقة يتركون مناصبهم بشكل متزايد نتيجة للعمليات الدستورية (الفصل 63). بعبارة أخرى ، بينما كان القادة الأفارقة في الثمانينيات يميلون إلى عدم ترك السلطة ما لم تتم الإطاحة بهم أو وفاتهم في مكتبهم ، فمن المرجح اليوم أن يغادروا مقر الرئاسة نتيجة لخسارة الانتخابات أو الوصول إلى حدود الفترة الرئاسية. يشير هذا إلى تغيير جوهري في طريقة اختيار القادة ، ويقترح زيادة مصاحبة في قدرة الجمهور على محاسبة الحكومات.

النتائج الإجمالية لبوسنر ويونغ مقنعة ومشجعة ، لكنها تخفي أيضًا عددًا من الأمثلة الأقل إيجابية حيث تمكن الرؤساء من إضعاف قوة الانتخابات والدساتير المتعددة الأحزاب من خلال التحايل على قواعد اللعبة. كما يوضح Premph H. Kwasi في

الفصل 64، تمكن القادة ذوو الميول الاستبدادية والسيطرة القوية على البرلمان من تغيير القانون لإزالة حدود الولاية والقيود القانونية الأخرى. وعلى هذا الأساس، يخلص إلى أن "الرؤساء الحاليين لأفريقيا قد يكونون مقيدون بمدة محددة، لكن بكل المقاييس لم يتم ترويضهم بعد".

في الواقع، فإن مقاومة حدود الولاية هي مجرد واحدة من سلسلة من الأشياء المثيرة للجدل التي فعلها القادة للبقاء في السلطة. عبر القارة، أدت عودة التعددية الحزبية إلى تقليص الآفاق الزمنية للحكومات الحالية، مما شجعها على التركيز على البقاء على المدى القصير. في البلدان التي لم يحالفها الحظ لقيادتها من قبل حكومات عديمة الضمير، أدى ذلك إلى تبني استراتيجيات سياسية شديدة الخطورة، مثل الفساد غير المقيد ونشر الميليشيات لترهيب مؤيدي المعارضة.

يعتبر تقرير بريميمه شديد الأهمية بمثابة تذكير مهم بأن دولاً مثل أنغولا والكاميرون وأوغندا قد أحرزت تقدماً ضئيلاً نحو توطيد الديمقراطية على وجه التحديد لأن قادتها كانوا قادرين على إيجاد طرق للتغيير أو العمل حول المؤسسات الرسمية. اقرأ جنباً إلى جنب مع حجج Lindberg و Posner and Young، يشير تحليل Prempeh إلى أن الاتجاه الذي يختار الباحثون التركيز عليه يعتمد جزئياً على الأقل على البلدان التي يميلون إلى التركيز عليها. بعبارة أخرى، تعكس الاختلافات في المنح الدراسية الانقسام الديمقراطي الكبير الذي انفتح في القارة. من ناحية أخرى، في الدول الأكثر انفتاحاً والتقدير بالقواعد التي يركز عليها بوسنر ويونغ، أصبحت السياسة مؤسسية وديمقراطية بشكل متزايد. من ناحية أخرى، توقف توطيد الديمقراطية في العديد من الدول الاستبدادية التنافسية التي أبرزها بريميمه، وشهدت بعض البلدان انتكاسات استبدادية.

بينما أناقش بإسهاب في الخاتمة، من المرجح أن تنمو الفجوة بين هاتين المجموعتين من الحالات بمرور الوقت.

ومن الآثار الأخرى للجدل بين بوسنر ويونغ وبريميه أن الهيئات التشريعية ستلعب دوراً حاسماً في التطور الديمقراطي للقارة. عندما يتم الدفاع عن حدود الولاية ضد الرؤساء الذين يسعون لإطالة أمدهم في المنصب، فعادةً ما يكون ذلك بسبب رفض المشرعين دعم التغييرات القانونية التي يطلبها القادة لتمديد فترة ولايتهم. ومع ذلك، على الرغم من أهمية الهيئات التشريعية في التمثيل السياسي والمساءلة، فقد خضعت باستمرار للدراسة.

أحد الاستثناءات المهمة كان عمل جويل باركان. في "الهيئات التشريعية في صعود؟" (الفصل 65)، يجادل باركان بأن سمعة البرلمانات في القارة باعتبارها مجرد مؤسسات "ختم مطاطي" غير قادرة على أداء التدقيق لا تستحق دائماً. ومن الأهمية بمكان، أنه يوضح أنه في بلدان مثل كينيا، أثبتت "الائتلافات الإصلاحية" التي تجمع مجموعة من النواب المبدئين والانتهازيين أنها قادرة على التصويت لأنفسهم سيطرة أكبر على جداولهم الزمنية وميزانياتهم.

تعمل زيجات المصلحة هذه على وجه التحديد لأنها تقدم شيئاً ما للجميع - باستثناء السلطة التنفيذية بالطبع. بالنسبة للنواب الانتهازيين، تفتح مثل هذه الإصلاحات الفرص لزيادة رواتبهم ومزاياهم.

بالنسبة للنواب المبدئين، فإنه يعزز استقلالية الهيئة التشريعية عن

تنفيذي ، وبالتالي يزيد من احتمالية التدقيق. حيثما ظهرت مثل هذه التحالفات بين الأحزاب ، كانت النتيجة النهائية هي زيادة استقلالية الهيئة التشريعية بشكل كبير ، مما يسهل تمرير المزيد من الإصلاحات.

ومع ذلك ، تظل معظم الهيئات التشريعية ضعيفة نسبيًا ومرنة. وينطبق الشيء نفسه على مصدر محتمل آخر للمساءلة الأخف ، وهو القضاء.

في الفصل ، 66 يسأل بيتر فون دويب وراشيل إلبت متى ولماذا "تدخل الحكومات في المؤسسات القضائية ، بدلاً من مجرد السماح لها بممارسة سلطتها دون قيود". تمشيا مع المقالات الأخرى في هذا المجلد ، فإنها توثق التباين الملحوظ في العلاقات بين السلطات القضائية والحكومات عبر القارة. وفقاً لـ VonDoepp و Ellett ، لا يمكن حساب هذه التجارب المتباينة إلا إذا أخذنا في الاعتبار المصالح الإستراتيجية للرؤساء و "الطرق التي تؤثر بها العوامل النظامية الأوسع على النهج التنفيذية تجاه المحاكم". وبشكل أكثر تحديداً ، فإنهم يقترحون أن عدم احترام استقلال القضاء في دول مثل ملاوي وأوغندا يعكس حقيقة أن المحاكم في هذه البلدان "قدمت تهديدات للقادة" في السياقات التي "واجهت فيها الحكومات بالفعل حالات انعدام أمن حادة".

المجتمع المدني وسياسة التمثيل

إن نجاح أو فشل المؤسسات السياسية الديمقراطية مثل القضاء قد تشكل بشكل عميق من خلال قوة المجتمع المدني وتصرفه.

ومع ذلك ، فإن المجتمع المدني بعيد عن كونه موضوعاً مباشراً للبحث أو الفهم. كما يجادل فصل إيمانويل جيما بودي (الفصل ، 67) فإن مفهوم "المجتمع المدني" ذاته مثير للجدل في إفريقيا ، لأن العديد من المنظمات التي يُتصور أنها مستقلة عن الدولة تعتمد في الواقع على أموال الدولة في أنشطتها. ، أو مرتبطين بالنخبة السياسية بطرق أخرى (المجلد الثاني). توضح مناقشة جيف هاينز "للدين والديمقراطية في إفريقيا" هذه النقطة جيداً (الفصل ، 68) أشار هاينز إلى أن القادة الدينيين غالباً ما لعبوا دوراً مهماً في الاحتجاجات والحملات التي أدت إلى إعادة إدخال السياسة التعددية ، لكن "الشخصيات الدينية العليا أقامت عادة علاقات وثيقة مع الدولة ، مما جعلهم يتناقضون تجاه مفهوم الأساسي "، التغيير السياسي". لذلك من المهم التعامل بشكل نقدي مع المنظمات غير الحكومية في إفريقيا ، لأن الواقع غالباً ما يكون أكثر تعقيداً مما توحي به النظرية.

يعاني المجتمع المدني الأفريقي أيضاً من قيد ثاني ، وهو أن عدم وجود قطاع خاص مزدهر وطبقة وسطى كبيرة ونقابات عمالية قوية يعني أن العديد من المجتمعات تفتقر إلى اللبنة الأكثر فعالية التي يمكن من خلالها مقاومة إساءة استخدام السلطة. هناك بعض الاستثناءات الواضحة ، مثل النفوذ السياسي للعمل المنظم في جنوب إفريقيا ، حيث أدى التعدين الصناعي إلى عمليتين مزدوجتين من التحضر والنقابات ، لكن هذه الحالات هي إلى حد كبير الاستثناء الذي يثبت القاعدة. ومع ذلك ، على الرغم من التحديات الهيكلية التي يواجهها العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية

لقد أُجبروا على العمل في ظل ذلك ، ومع ذلك فقد ساهموا في فتح المجال السياسي وقادوا في كثير من الأحيان جهودًا لمحاسبة الحكومات. كما توضح غيمة بوادي ، لعبت بعض المنظمات الأصغر التي تم تجاهلها غالبًا دورًا مهمًا في تعزيز دمج الفئات المهمشة تاريخيًا.

تم توضيح هذه النقطة تمامًا من خلال بحث Aili Mari Tripp (الفصل ، (69) الذي يوثق الزيادة الهائلة في عدد الحركات النسائية في إفريقيا وتأثيرها المتزايد نتيجة للتواصل الفعال والفعال والاستخدام الأكثر عدوانية لوسائل الإعلام من أجل 'يطالبون بحقوقهم. يجادل تريپ أن الأثر التراكمي لهذه التطورات هو أن "النساء يتحدن القوانين والداستير التي لا تدعم المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك ، ينتقلون بشكل متزايد إلى مناصب حكومية وتشريعية وحزبية ومنظمات غير حكومية وغيرها من المناصب القيادية التي كانت في السابق مجالًا شبه حصري للرجال.

إن التقدم الذي أحرزته Tripp هو بلا شك أخبار جيدة ويشير إلى اتجاه إيجابي آخر يتعلق بإعادة إدخال السياسة متعددة الأحزاب: الوجود المتزايد للمرأة في الحكومة نتيجة لاعتماد نظام الحصص التشريعية بين الجنسين. ومع ذلك ، فإن العلاقة بين الديمقراطية والحصص ليست مباشرة ، لأنه لا يوجد ارتباط واضح بين نوعية الحريات المدنية في بلد ما ومستويات الشمول السياسي. كما أشارت جريتشن باور وجيني بورنت (الفصل ، (70) في بوتسوانا الديمقراطية ، "أدت حملات الكوتا الجنسانية إلى زيادة الوعي ولكنها لم تنجح في تحقيق الحصص ، والتمثيل البرلماني للمرأة منخفض ويستمر في الانخفاض". على النقيض من ذلك ، في رواندا الاستبدادية ، أدت "الكوتا الدستورية بين الجنسين ، بما في ذلك المقاعد المحجوزة جنبًا إلى جنب مع الحصص الحزبية الطوعية للنساء ، إلى وجود أغلبية من النساء في مجلس النواب في البرلمان -وهو البرلمان الوحيد من هذا القبيل في العالم". عندما يتعلق الأمر بالتمثيل السياسي النسائي ، فإن الدولة الإفريقية المتوسطة أقرب إلى بوتسوانا مما هي عليه في رواندا ، وبالتالي فإن التقدم نحو المساواة السياسية لا يزال أمامه بعض الشوط.

بطبيعة الحال ، لا يعني وجود المرأة في المجلس التشريعي بالضرورة أن الحكومات ستأخذ قضايا النوع الاجتماعي بجدية أكبر. يدرك كل من Tripp و Bauer و Burnet أنه في بعض الحالات كان اعتماد نظام الحصص رمزيًا ، وأن قلة من الحكومات الأفريقية كرست الوقت والموارد اللازمة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو لتعزيز حق المرأة في ورائة الأرض. نتيجة لذلك ، فشل التمثيل السياسي عادةً في إحداث تغيير أوسع. يظل الإصلاح الحقيقي غير محتمل ما لم يتم التغلب على بعض العوائق التي تمنع النساء من المطالبة بمطالبهن داخل النظام السياسي -مثل النظام الأبوي ، والمزيد من فرص التعليم المقيدة والأجور المنخفضة . -تعمل النساء في عدد من البلدان الأفريقية بمثابة تذكير مهم بأن السياسة المتعددة الأحزاب قد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة السياسية والاقتصادية ، وقد تفعل القليل لتعزيز مصالح المجتمعات المهمشة تاريخيًا.

مستقبل الديمقراطية في إفريقيا

إن الاتجاهات المتناقضة فيما يتعلق بمصير التجارب الديمقراطية لأفريقيا المحددة في هذا المجلد تعني أنه من غير الممكن تقديم حجة قوية بأن السياسة الأفريقية تتحرك في اتجاه أو آخر. هناك الكثير من عدم اليقين وهناك الكثير من "المجهول" للتأكد مما إذا كانت القارة ستكون أكثر ديمقراطية ، أو أكثر استبدادية ، في غضون عقد من الزمن. ومع ذلك ، هذا لا يعني أننا لا نستطيع عمل تخمين مستنير حول الكيفية التي ستنتهي بها بعض هذه العمليات السياسية.

من الواضح ، على سبيل المثال ، أن عناصر الاستبداد تعيش في جميع أنحاء القارة ، وأن الديمقراطية في العديد من البلدان لا تزال مهددة من الانقلابات والحروب الأهلية. ومن الواضح أيضًا أنه في البلدان التي اختار القادة فيها مقاومة الإصلاح بأي وسيلة ضرورية ، دفع تهديد السياسات الانتخابية الأحزاب الحاكمة إلى اتباع استراتيجيات عنيفة أدت لاحقًا إلى عززعة بلدانهم. على الرغم من أن مثل هذه التكتيكات غالبًا ما مكنت القادة من البقاء في السلطة على المدى القصير ، فقد كان لها عواقب وخيمة طويلة الأجل على النمو الاقتصادي والوحدة الوطنية.

في الوقت نفسه ، نعلم أيضًا أنه تم تسجيل مكاسب تدريجية للمعارضة في البلدان التي كان قادتها إما راغبين أو أجبروا على إجراء انتخابات أكثر انفتاحًا. يبدو أيضًا أن تكرار إجراء الانتخابات قد عزز ترسيخ الديمقراطية ، على الأقل في تلك البلدان التي تلي فيها استطلاعات الرأي الحد الأدنى من الجودة والقدرة التنافسية. يتزايد نقل الطاقة تدريجياً

لسوء الحظ ، لم تترجم هذه التطورات في العديد من البلدان إلى تمثيل أفضل للأقليات والنساء داخل الحكومة. ومع ذلك ، على الرغم من ذلك ، سارت الانتخابات التنافسية جنبًا إلى جنب مع عمليات سياسية أكثر شمولاً في بلدان مثل غانا وموريشيوس.

تشير هذه التجارب المتنوعة إلى أنه من المرجح أن تتخذ السياسة الأفريقية عددًا من المسارات المختلفة ، بدلاً من التماسك في تجربة مشتركة. لوضع هذه النقطة بطريقة أخرى ، لا توجد "إفريقيا" واحدة ، ولكن هناك ثلاثة (أو أربعة ، أو خمسة) "إفريقيا". إذا تركنا تلك الدول التي ليس لديها حكومة فعالة ، 22

قد يتم تقسيم بسيط للغاية على النحو التالي. في المجموعة الأولى ، هناك الدول التي أنشأت ديمقراطيات منفتحة وتنافسية: بوتسوانا ، بنين ، غانا ، موريشيوس ، السنغال ، جنوب إفريقيا ، إلخ. تشير نتائج Lindberg و Young and Posner إلى أنه من المرجح أن تستمر هذه البلدان في تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية بمرور الوقت. ومع ذلك ، فمن المهم أن نتذكر أنه في حين تتمتع العديد من هذه الدول بمنافسة سياسية نشطة ، إلا أنها تظل ضعيفة من الناحية المؤسسية. لذلك لا ينبغي أن نتفاجأ إذا عانت بعض البلدان في هذه الفئة من الانقطاعات الاستبدادية المفاجئة ، كما فعلت مالي في عام (23) 2014

ثانيًا ، هناك مجموعة من البلدان التي يحاول فيها القادة ذوو الميل الاستبدادية الصمود ضد أحزاب المعارضة الشديدة: بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكنيا وأوغندا وزيمبابوي ، وما إلى ذلك. فصول

نخبة أكثر تماسكًا ، وبالتالي آفاق أفضل لتوطيد الديمقراطية.

استنادًا إلى تحليل دقيق لمسح حول العادات الاجتماعية والسياسية لأعضاء البرلمان ، أوضح Osei fi أن المشرعين الغانيين ينخرطون بانتظام عبر الخطوط الحزبية والعرقية ، وعلى هذا الأساس يقدم حالة مقنعة مفادها أن المستويات العالية من التماسك بين النخبة قد سهلت مكاسب البلاد الديمقراطية.

يقترح تحليل Osei أيضًا استنتاجًا أوسع: إذا أردنا أن نفهم كيف تظهر الديمقراطية في البلدان التي تكون فيها معظم العوامل التي تم العثور عليها لدعم التوطيد الديمقراطي في أجزاء أخرى من العالم غائبة - وهي عملية وصفها في مكان آخر بأنها "دمقرطة" - مقابل الاحتمالات - 28 إذن سنحتاج إلى تركيز انتباهنا على العوامل الجديدة السابقة التي تظهر بشكل أقل تواترًا في أدبيات العلوم السياسية المقارنة. هذه نقطة مهمة تحاكي العمل السابق لكلود أك ، 29 وتقترح بالتأكيد الطريق إلى الأمام لدراسة الديمقراطية الأفريقية.

ملحوظات

- 1 لا تزال إريتريا مثالاً على الاستبداد الخالص في القارة.
- 2 للاطلاع على مناقشة أطول لهذه العملية مما يمكن تقديمه هنا ، انظر Nic Cheeseman الديمقراطية في إفريقيا: النجاحات والفشل والنضال من أجل الإصلاح السياسي. مطبعة جامعة كامبريدج ، 2015.
- 3 انظر ، على سبيل المثال ، الاتجاه في تصنيفات فريدوم هاوس للبلدان الأفريقية ، 16 <regions/sub-saharan-africa> (https://freedomhouse.org/ تموز / يوليو 2015) يتيح مقياس Afrobarometer الذي يوفر بيانات خاصة بكل بلد حول تقييمات المواطنين لجودة الديمقراطية في بلدانهم ، تحديد تلك الحالات التي يوجد فيها أكبر فجوة بين "الطلب" على الديمقراطية داخل المجتمع و "توفير الديمقراطية من قبل الحكومة". انظر <www.afrobarometer.org> يوليو 2015.
- 4 لمزيد من النقاش حول أسباب الديمقراطية ، راجع العمل الكلاسيكي لروبرت دال ، على سبيل المثال روبرت أ. الديمقراطية ونقادها. مطبعة جامعة ييل ، 1991.
- 5 للمناقشات الأخيرة حول هذه النقطة ، انظر Thomas Carothers "التسلسل" مغالطة . "مجلة الديمقراطية ، 2007 ، (1) 18 ص ؛ 27 - 12 دانيال برانش ونيك تشيزمان. "الدمقرطة والتسلسل وفشل الدولة في إفريقيا: دروس من كينيا". الشؤون الأفريقية ، 2009 ، (430) 108 الصفحات 1-26.
- 6 كانت هذه النقطة أول ما أوضحها مايكل براتون ونيكولاس فان دي والي. التجارب الديمقراطية في إفريقيا: تحولات النظام من منظور مقارن. مطبعة جامعة كامبريدج ، 1997 مقدمة.
- 7 لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة ، انظر مقدمة المجلد الأول.
- 8 ستيفن ليفيتسكي ولوكان واي. "صعود الاستبداد التنافسي". مجلة الديمقراطية ، 2002 ، (2) 13 ص 51-65.
- 9 يشير مصطلح النظام الحزبي إلى مجموعة الأحزاب التي تعمل ضمن نظام سياسي معين ، والطريقة التي تتفاعل بها.
- 10 يجمع مقياس Afrobarometer بيانات المسح من أكثر من 35 دولة أفريقية. يرى <www.afrobarometer.org> يوليو 2015 (15)
- 11 للحصول على مسح أكثر عمومية لأشكال التعبئة السياسية التي يستخدمها القادة الأفارقة ، انظر Cheeseman الديمقراطية في إفريقيا ، الفصل 6.
- 12 ستافان أي ليندبرج. الديمقراطية والانتخابات في إفريقيا. جامعة جونز هوبكنز الصحافة ، 2006.

13 كارولين فان هام وستافان آي ليندبرج. "قوة الانتخابات في إفريقيا متعددة الأحزاب". في نيك تشيزمان. المؤسسات السياسية في أفريقيا. مطبعة جامعة كامبريدج ، سيصدر قريباً.

14 يركز عدد متزايد من علماء السياسة الأفارقة على دور المؤسسات السياسية ، وسيتم قريباً نشر مجموعة من هذا العمل في Cheeseman (محرر). المؤسسات السياسية في أفريقيا.

15 فرع و. Cheeseman "الديمقراطية والتسلسل وفشل الدولة في إفريقيا: دروس من كينيا".

16 لمناقشة الحالات التي لعبت فيها النقابات العمالية دورًا مهمًا ، انظر Glenn Adler و Eddie Webster (محرران). النقابات العمالية والديمقراطية في جنوب إفريقيا ، 97 - 1985 مطبعة سانت مارتين ، 2000.

17 للاطلاع على مثال على المكان الذي أدى فيه مزيج محدد من الضغوط المحلية والدولية إلى إصلاح تقديمي ، انظر Peace Medie. "محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي: الحركة النسائية وإنفاذ قانون الاعتصاب في ليبيريا".

الشؤون الأفريقية ، 2013 ، (448) 112 ص. 377-397

18 صانع الجبن. الديمقراطية في إفريقيا.

19 فيليب ج. روسلر ومارك م. هوارد. "الأنظمة السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة: متى تكون الانتخابات مهمة؟" في ستافان ليندبرج. الديمقراطية عن طريق الانتخابات.

مطبعة جامعة جونز هوبكنز ، 2009 ص. 101 - 128

20 وإن لم يكن كل شيء بالطبع. انظر نيك تشيزمان. "يجب أن يغادر نكورونزيزا قبل أن تلطخ يديه المزيد من الدماء". 17 ، Nation Sunday مايو ، 2015 متاح على 15 >nkurunziza-must-leave-before-he-gets-any-more blood-on-his-hands< (15

www.democracyinafrica.org/ <بوليو ، 2015)

21 للحصول على تقييم نقدي للحالة الأخيرة ، انظر ديوراه بروتيغام. "موريشيوس: إعادة التفكير في المعجزة". التاريخ الحالي ، 1999 ، (628) 98 ص. 228 - 231

22 على سبيل المثال ، وقت كتابة هذا التقرير ، مالي والصومال.

نشرت 23 أفريكنا أفيروز ثلاث مذكرات تشرح الجوانب المختلفة لهذه الأزمة. انظر Caitriona Dowd و Clionadh Raleigh "أسطورة الإرهاب الإسلامي العالمي والصراع المحلي في مالي والساحل". الشؤون الأفريقية ، 2013 ، (448) 112 ص : 498-509 رولاند مارشال. "مغامرات (سوء) عسكرية في مالي". الشؤون الأفريقية ، 2013 ، (448) 112 ص : 486-497 سوزانا د. "مالي: سياسة الأزمة".

الشؤون الأفريقية ، 2013 ، (448) 112 ص. 476-485

Cheeseman. 24 الديمقراطية في إفريقيا ، الفصل. 6.

25 ماري سولاي فريز وبيير إنجلبرت. Briefing: "بوركينافاسو - سقوط بليز كومباوري". الشؤون الأفريقية ، (455) 114 ص. 295-307

26 أشار مايكل براتون ونيكولاس فان دي والي إلى أن جنوب إفريقيا كانت في هذه المرحلة واحدة من عدد قليل من الدول الأفريقية التي لم تتميز بالسياسة الموروثة الجديدة. مايكل براتون ونيكولاس فان دي والي. التجارب الديمقراطية في إفريقيا: تحولات النظام من منظور مقارن. مطبعة جامعة كامبريدج ، 1997 ص. 191 ، 97

27 أتيا أوسي. "النخب والديمقراطية في غانا: نهج الشبكة الاجتماعية". الشؤون الأفريقية ، 2015 ، (457) 114 ص. 529-554

Cheeseman. 28 الديمقراطية في إفريقيا ، مقدمة.

29 كلود أك. الديمقراطية والتنمية في إفريقيا. مطبعة معهد بروكينغز ،

2001.